

# التقرير السنوي ٢٠٠٦

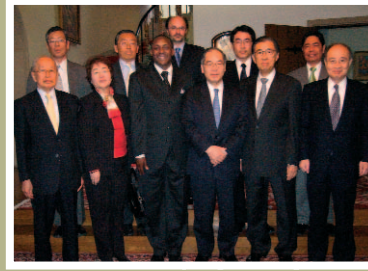


منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية





معالي وزير الصناعة والتجارة البحري، ح. فخرو، مع المتخرجين من البرنامج الخامس عشر لتطوير المشاريع والمؤسسات



وفد رفيع المستوى، اليابان



التوقيع على مذكرة تفاهم مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، السيد ج. ديوف



السيد يوميلا مع معالي وزيرة التنمية، السيدة ه. فينسورك-تسول، وسعادة سفير بعثة ألمانيا الدائمة لدى اليونيدو، السيد ك. ب. غوتفالد



لقاء بفخامة رئيسة شيلي، السيدة م. باشيلي



لقاء بمعالي رئيس وزراء الهند، السيد م. سينغ



السيد يوميلا مع السيد و. كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق



لقاء بمعالي رئيس وزراء إيطاليا، السيد ر. برودي



معرض الصين الدولي العاشر للاستثمار والتجارة



لقاء بمعالي الوزير الأول في حكومة ويلز، السيد رودري مورغن، ومعالي وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية في إدارة المملكة المتحدة لشؤون التنمية الدولية، السيد هيلاري بن



مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين السابع عشر (كلمة-17)

# التقرير السنوي ٢٠٠٦

مجلس التنمية الصناعية،  
الدورة الثالثة والثلاثون

لجنة البرنامج والميزانية،  
الدورة الثالثة والعشرون



منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

فيينا، ٢٠٠٧

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمّنهما على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي.

ISSN 1020-7708

Distr.  
GENERAL

IDB.33/2-PBC.23/2\*  
3 May 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

---

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.



## تصدير

تتبعاً منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مكانة متميزة في منظومة الأمم المتحدة: فهي المنظمة الوحيدة التي تستهدف على وجه التحديد تكوين الثروات من خلال التصنيع الذي تركز فيه أساساً على تشجيع نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث إنه هو مصدر الثروة الرئيسي في أغلب البلدان النامية. وقد قامت المنظمة، سعياً منها إلى النهوض بمستويات المعيشة من خلال إيجاد صناعات قادرة على المنافسة دولياً ومراعية للبيئة، بوضع أكبر حافطة للمشاريع المتصلة ببناء القدرات التجارية في منظومة الأمم المتحدة، كما تضطلع المنظمة بدور الرائد في مجالات عديدة منها تنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن القضاء على المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

إن الإصلاحات الجارية من أجل جعل منظومة الأمم المتحدة قوةً فاعلةً أنسب لتحقيق التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية والحفاظ على البيئة تقتضي أيضاً أن تُبلَّغ الأمم المتحدة رسالتها على نحو أفضل لكسب دعم واسع النطاق من الجهات العديدة المعنية بالتنمية. وتوجد اليونيدو في طليعة قاطرة الإصلاح، مثلما ستيئنه هذه الوثيقة. ومن بين التدابير التي ينبغي اتخاذها للارتقاء بمكانة المنظمة العمل على إتاحة تقرير اليونيدو السنوي، الذي هو بمثابة وثيقة تشريعية بشأن أدائها، لأكبر عدد من الناس. فهذا سيساعد على إبراز إسهامات أنشطة اليونيدو الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية الدولية. ذلك أن هذه الإسهامات، وإن كانت جليةً لأعين العاملين في المنظمة، قلماً يدركها العالم الخارجي.

يبدأ التقرير السنوي برسالة استهلاكية من المدير العام لليونيدو، السيد كانديه ك. يومكيلا. ثم يستعرض الفصل ٢ بإيجاز أهم أحداث السنة، بدءاً بحادث بارز، ألا وهو الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء اليونيدو كمنظمة من منظمات الأمم المتحدة. وتلي ذلك لمحة عامة عن إدارة شؤون التعاون التقني وحشد الأموال والإصلاحات الإدارية وأنشطة الدعوة إلى المناصرة من أجل الارتقاء بمكانة اليونيدو والجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون الميداني مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. أما الفصل ٣، فيتناول الإطار الأوسع الذي تعمل فيه المنظمة على مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وهو: إصلاح الأمم المتحدة والدور النشط جداً الذي تضطلع به اليونيدو في ذلك السياق. وتقدم الفصول من ٤ إلى ٨ لمحةً عامةً عن عمليات اليونيدو الميدانية. ويتضمن القرص المدمج (CD-ROM) المرفق بهذا التقرير تذييلات فيها أرقام مفصلة عن أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني. ولعل من المفيد لغير المطلعين على أنشطة المنظمة تقديم وصف موجز للمبادئ التي توجه تلك العمليات.

إن المساعدة التي تقدمها المنظمة تستند إلى وظيفتين رئيسيتين وثلاث أولويات مواضيعية.

أما الوظيفتان الرئيسيتان فهما التاليتان:

- العمل بمثابة **محفل عالمي** ينتج معارف ذات صلة بالصناعة وينشرها ويتيح أرضيةً لكل الجهات الفاعلة في كلا القطاعين العام والخاص؛

- وضع وتنفيذ برامج بشأن **التعاون التقني** تدعم الجهود التي يبذلها زبائننا في مجال التنمية الصناعية. وأما الأولويات المواضيعية فهي التالية:
  - **الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية**، وهذا يكون بتشجيع الصناعة، خصوصاً من خلال المنشآت الصغيرة والصغرى، في المناطق الأقل نمواً، مع التركيز على توفير فرص العمل وتحصيل الدخل وبناء القدرات المؤسسية؛
  - **بناء القدرات التجارية**، وذلك بمساعدة البلدان على تطوير القدرات الإنتاجية والتجارية على حدّ سواء، بما فيها القدرة على استيفاء معايير الأسواق الدولية؛
  - **البيئة والطاقة**، من خلال تعزيز نجاعة الطاقة الصناعية ومصادر الطاقة المتجددة، وخاصة في المناطق الريفية، ودعم أنشطة أخرى في مجال التنمية الصناعية المستدامة.
- والوظيفتان الرئيسيتان متكاملتان ومتدايمتان: فالتجارب في مجال التعاون التقني يمكن تقاسمها مع واضعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى؛ أمّا العمل التحليلي فهو يساعد على تحديد أكثر المجالات تأثيراً بالتعاون التقني. وكثيراً ما تتجاوز البرامج والمشاريع حدود المواضيع المحورية التي تستهدفها من جراء تعقد الترابط بين مسائل التنمية.
- وثمة ثماني نمائط للخدمات تُحوّل الوظيفتين الرئيسيتين والأولويات المواضيعية إلى إجراءات على أرض الواقع، وهي التالية:

- ١- الإدارة الرشيدة للصناعة والإحصاءات الصناعية
- ٢- ترويج الاستثمار والتكنولوجيا
- ٣- القدرة على المنافسة الصناعية والتجارة
- ٤- تنمية القطاع الخاص
- ٥- الصناعات الزراعية
- ٦- الطاقة المستدامة وتغير المناخ
- ٧- بروتوكول مونتريال
- ٨- الإدارة البيئية

ويمكن دمج جميع الخدمات في برامج متكاملة أو مخططات إيطارية للخدمات القطرية، أو يمكن استخدامها في مشاريع قائمة بذاتها.

## المحتويات

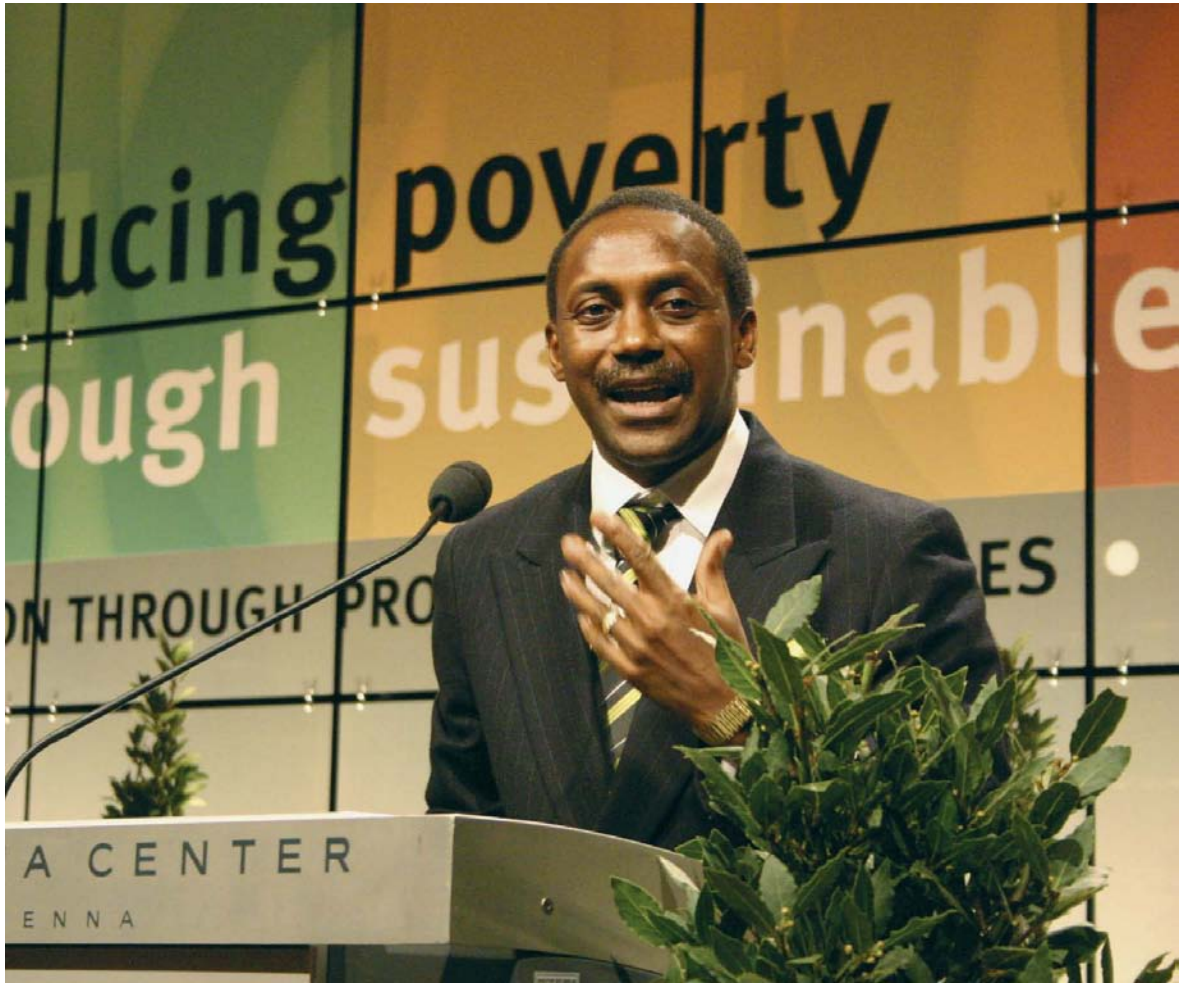
الصفحة

iii	.....	تصدير
٢	.....	رسالة من المدير العام - الفصل الأول-
٤	.....	استعراض أحداث السنة - الفصل الثاني-
٥	.....	ألف- الذكرى السنوية الأربعون لإنشاء اليونيدو
٨	.....	باء- إدارة شؤون التعاون التقني
١٠	.....	جيم- حشد الأموال والتعاون التقني (صافي قيمة المشاريع الموافق عليها والمنجزة)
١٢	.....	دال- الإصلاحات الإدارية
١٣	.....	هاء- إدارة الموارد البشرية
١٥	.....	واو- تركيز أدق على الأولويات المواضيعية
١٦	.....	زاي- التعاون مع وكالات وجهات فاعلة أخرى
٢١	.....	حاء- الدعوة إلى المناصرة
٢٤	.....	طاء- الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، الذي يجري كل ثلاث سنوات
٢٦	.....	تعزيز إصلاح الأمم المتحدة وزيادة التأثير على المستوى الميداني - الفصل الثالث-
٢٧	.....	ألف- صوب تعاون تقني أفضل
٢٧	.....	باء- إصلاح الأمم المتحدة: توحيد الأداء
٢٨	.....	جيم- اليونيدو وإصلاح الأمم المتحدة
٣٢	.....	الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية - الفصل الرابع-
٣٣	.....	ألف- مفتاح الحدّ من الفقر: المنشآت الصناعية النامية
٣٣	.....	باء- تحسين بيئة الأعمال التجارية والإطارين السياسي والمؤسسي
٣٥	.....	جيم- التشجيع على تنظيم المشاريع وعلى إقامة صلات بين الأعمال التجارية
٣٨	.....	دال- دعم قطاع الصناعة الزراعية تحديدا
٤٠	.....	بناء القدرات التجارية - الفصل الخامس-
٤١	.....	ألف- القدرة على المنافسة والامتثال للمواصفات والتواصل
٤١	.....	باء- إقامة صناعات قادرة على المنافسة
٤٤	.....	جيم- تحقيق الامتثال لمتطلبات السوق
٤٦	.....	دال- التعاون بين الوكالات

٤٨	..... البيئة والطاقة	الفصل السادس -
٤٩	..... ألف - في سبيل إيجاد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة	
٤٩	..... باء - تعزيز كفاءة استخدام الموارد	
٥١	..... جيم - القضاء على استخدام المواد الخطرة والسامة	
٥٢	..... دال - إعادة التدوير إلى أقصى حدّ	
٥٤	..... هاء - التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة	
٥٤	..... واو - الانتقال من بيع المنتجات إلى بيع خدمات المنتجات	
٥٥	..... زاي - خفض التلوّث الصناعي وإدارة النفايات	
٥٦	..... البرامج والمسائل المتداخلة	الفصل السابع -
٥٧	..... ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأقل البلدان نمواً	
٦٠	..... باء - تنسيق الأمن البشري	
٦١	..... جيم - البحوث والإحصاءات	
٦٤	..... ملامح برامج مختارة	الفصل الثامن -
٦٥	..... ألف - النهوض بإنتاج المنسوجات من ألياف الإبلّيات في بوليفيا	
٦٧	..... باء - برنامج دعم النوعية في بنغلاديش	
	..... جيم - البرنامج الإقليمي بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا الوسطى والشرقية	
٦٨	..... دال - شبكة ترويج الاستثمار في أفريقيا	
٧٠	..... هاء - الاستبصار التكنولوجي في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً	
٧٤	..... واو - الإيجار الشرائي للكيمياويات وما يتصل بها من خدمات	
٧٦	..... زاي - صياغة مشتركة لاستراتيجية صناعية للمملكة العربية السعودية	
٧٨	..... معلومات عامة عن اليونيدو	
٧٨	..... ألف - حجم المنظمة وهيكلها	
٧٨	..... باء - هدف اليونيدو الرئيسي	
٧٩	..... جيم - أجهزة تقرير السياسات	
٨٠	..... دال - معالم بارزة في السياسة العامة	
٨١	..... هاء - اليونيدو حول العالم	
٨٢	..... واو - الميزانية والتعاون التقني	
٨٣	..... الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	
٨٤	..... هيكل اليونيدو التنظيمي	
٨٥	..... المختصرات	







## رسالة من المدير العام

إنَّ التنمية لن تُكتب لها الاستدامة ما لم يستفد منها الفقراء في المقام الأول. ومن ثم، فإن النهوض بمستويات معيشتهم هو التحديّ الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي. فهذه مسألة تملّحها الأخلاق كما إنها في صالح الأغنياء والأقوياء. ويمكن القول ببساطة إن تحقيق مزيد من العدالة يكفل مزيداً من الاستقرار والسلم في العالم.

يستعرض التقرير السنوي لهذا العام ما أسهمت به اليونيدو، بعملها على تشجيع التنمية الصناعية المستدامة، في الجهود المبذولة على نطاق عالمي في سبيل الحدّ من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ومع أنه يتضمّن فصلاً هاماً عن الإصلاحات التي أُجريت داخل المنظمة وخارجها، فإنني لا أعتبر تلك الإصلاحات غايةً في حدّ ذاتها بل وسيلةً لتعزيز ما تحدّته برامج اليونيدو من آثار إيجابية في حياة الناس في البلدان النامية. وفي الوقت الذي أفتخر فيه بالقول إن الغالبية يعتبرون اليونيدو في طليعة الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، فإن مبعث هذا الفخر يكمن في الاعتقاد الراسخ بأن هذه الإصلاحات ستساعدنا على تقديم خدماتنا على نحو أفضل. ومن المنطوق ذاته، فإن النهج الإيجابي الذي اعتمدناه لضمان الاتساق في عمل الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٦ استند إلى اقتناعنا بأنه سيفضي إلى تحقيق وقع أكبر على المستوى القطري إذا نُفِّذ تنفيذاً سليماً.

عندما يحلُّ عام ٢٠١٠، سيزداد عدد السكّان البالغين سنّ العمل في البلدان النامية بما ينيف على ٧٠٠ مليون شخص على ما كان عليه في عام ٢٠٠٥. ولن يستطيع هؤلاء استخدام كل طاقتهم ما لم يتح

أمامهم مزيد من الفرص لكسب العيش. وما من شك في أن بعضهم سيشعرون بالعزلة في مجتمع لم يفهم حقهم. أمّا الآثار الناجمة عن ذلك فهي بديهية وتقتضي منا العمل على تكوين الثروات وخلق فرص العمل في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما فيها تلك التي هي خارجة من مرحلة نزاع. وفي هذا السياق، يصبح توفير العمل للشباب ضرورة ملحة.

إنّ اليونيدو تؤمن بأن السبيل الوحيد لخلق فرص العمل اللازمة هو التشجيع على تطوير قطاع خاص حيوي. وإننا نركّز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأنها تستأثر بحصّة الأسد في نمو قطاع الشغل في البلدان النامية. وسواء أعملنا على زيادة قدرة المنشآت على تصدير منتجاتها - من خلال عملنا في مجال بناء القدرات التجارية - أم اعتنينا بتدريب النساء منظمات المشاريع، فإن هدفنا هو تيسير توفير فرص العمل وتكوين الثروات. ونحن قد قمنا بذلك من خلال عدد من البرامج الناجعة، ولكن ما زال يتوجّب فعل المزيد.

وعلاوة على بُعدي التنمية المستدامة الاقتصادي والاجتماعي، هناك بُعد آخر تساهم اليونيدو في معالجته، ألا وهو الحفاظ على البيئة. فمن بين التحديات التي سنواجهها في السنوات المقبلة يكاد لا يوجد تحدّي يضاهاه تغيّر المناخ من حيث تعدّد جوانبه وتعقّده. فلا بدّ من مساعدة الصناعة - وهي أكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والملوثات الأخرى - على التخفيف من أثرها على البيئة، وجعلها في الوقت ذاته أكثر قدرة على المنافسة. ويستهدف عملنا في مجال البيئة والطاقة تلك الأنشطة مباشرة.

لقد حصلت تطوّرات هامة في مجال التعاون الإقليمي. فقد أصبح يُنظر أكثر فأكثر إلى التعاون بين بلدان الجنوب على أنه عنصر هام من عناصر التعاون الدولي. ومع اكتساب بلدان الجنوب مزيداً من المهارات والقدرات، تبدي هذه البلدان رغبتها في نقلها إلى بلدان أخرى وهي قادرة على ذلك. وستؤدّي مبادرة اليونيدو الجديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب التي أُطلقت خلال عام ٢٠٠٦، إلى زيادة هامة في قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على العمل معاً على نحو أفضل في المستقبل، وذلك من خلال تبادل التجارب السياسية ونقل التكنولوجيا وتشجيع تدفق الاستثمار داخل بلدان الجنوب.

لقد شهدت هذه السنة تحسّناً ذا شأن في أداء اليونيدو المهام المنوطة بها. فقد اقترنت الاستمرارية البرنامجية بمبادرات جديدة، والتزم بمعايير جودة عالية في تقديم خدمات التعاون التقني. كما أرست هذه السنة أساساً متيناً لاستراتيجية "النمو المقترن بالجودة" التي ستبناها في السنوات القادمة.

أتمنّى أن تجدوا التقرير السنوي عن عملنا خلال عام ٢٠٠٦ زاخراً بالمعلومات ومحفّزاً على حدّ سواء. وإنني لعلّى فناعة بأننا سنروي قصة أكثر إثارة عندما يجين وقت كتابة التقرير السنوي ٢٠٠٧.



## استعراض أحداث السنة



اليونيدو مستعدة لمواجهة تحديات  
المستقبل في مجال التنمية الصناعية.

*december*

2009

Mo	Tu	We	Th	Fr	Sa	S
				1	2	
5	6	7	8	9		
12	13	14	15	16		

## ألف - الذكرى السنوية الأربعون لإنشاء اليونيدو

### فرصة للاحتفال واستخلاص العبرة

تميّز عام ٢٠٠٦ بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء اليونيدو - وهو عنصر هام ضمن الجهود التي تبذلها المنظمة لإبراز دورها وزيادة الوعي بالأنشطة التي تضطلع بها. وقد جرت مراسم الاحتفال الرئيسية صباح يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وشاركت في استضافتها وزارة الخارجية الاتحادية النمساوية ومدينة فيينا. واجتمع في مركز "أوستريا سنتر فيينا" للإشادة باليونيدو ما ينيف على ٢٠٠ ١ مدعو، منهم رؤساء المنظمات الأخرى التي تتخذ من فيينا مقراً لها وسفراء اليونيدو للنوايا الحسنة وموظفون متقاعدون وآخرون ما زالوا يعملون في المنظمة. وتخلّلت البرنامج مقتطفات موسيقية من عزف عدد من الفنانين الدوليين، ونُظّم معرض خاص عنوانه "UNIDO Value Added-Investment, Business and Partnerships" (قيمة اليونيدو المضافة - الاستثمار وتنظيم الأعمال والشراكات).

وافتح المدير العام احتفال الصباح، فوصف في كلمته هذه الذكرى بالفرصة السانحة للاحتفال واستخلاص العبرة. ثم تحدّث رئيس جمهورية الجبل الأسود، وهي آخر دولة عضو انضمت إلى اليونيدو، عن أهمية المنظمة لكل من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعقب ذلك عرض فيلم قصير يلخص أولويات المنظمة المواضيعية الثلاث، ألا وهي الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة. وألقى ممثلون رفيعو المستوى للحكومة النمساوية وشخصيات مرموقة أخرى كلمات موجزة أكدوا فيها على مشاركة البلد المضيف الكبيرة في أنشطة اليونيدو، كما أشاروا فيها إلى قدرة المنظمة على التكيف السريع مع التغيرات التي يشهدها المحيط الدولي. وألقى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا كلمة نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة سلّم فيها بالدور الثمين الذي تؤدّيه اليونيدو في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع وحماية البيئة ومساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها على الاستفادة من التجارة العالمية.

### نظرة إلى الوراء...

بما أن هذا الحدث اعتُبر أيضاً فرصة لتقييم إنجازات المنظمة في الماضي، كان من بين المعالم البارزة فيه كلمات ألقاها أربعة رؤساء تنفيذيين سابقين لليونيدو أضفوا على الحدث شرفاً بتقديم وجهات نظرهم الشخصية بشأن تاريخ المنظمة وعملها. وأشار المتكلّم الأول، وهو الدكتور عبد الرحمن خان الذي شغل منصب المدير التنفيذي بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٥، إلى أن المنظمة قد حافظت حتى الآن، من خلال تكيفها الناجح مع نموذج إنمائي متغيّر باستمرار، على أهمية الدور الذي تضطلع به في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى. وأشار المدير العام الأول، السفير دومينغو ل. سيازون الإين، إلى سنة ١٩٨٥ المليئة بالأحداث، حيث أصبحت اليونيدو وكالة متخصصة لها ميزانيتها وبنيتها الإدارية الخاصة بها. وتحدّث السفير ماوريسيو دي ماريا إي كامبوس، الذي خلف السيد سيازون مديراً عاماً بين سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٧، عن السنوات الحافلة بالتحديات التي شهدتها فترة رئاسته وعن عمله على الحفاظ على المنظمة وكالة متخصصة لها



أهميتها. وأكد السيد كارلوس ماغارينيوس، الذي كان مديراً عاماً في الفترة ما بين سنتي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥، على إنجازات اليونيدو الكبرى في مجال بناء القدرات التجارية في البلدان النامية.

### ... ثم نظرة إلى المستقبل

عقب الكلمات التي أعطت لمحة عن ماضي اليونيدو، ركّز المدير العام الحالي، كانديه ك. يوميكيلا، على مستقبل المنظمة المليء بالتحديات والمبشر بالخير في آن واحد. وبدأ كلمته بالإشارة إلى أهمية الماضي والحاضر في تقرير المستقبل. وتحدّث المدير العام عن عدد من الإنجازات التي حققتها اليونيدو خلال ٤٠ سنة من عمرها، مثل مشاركتها في وضع الخطة الصناعية الرئيسية لماليزيا؛ ودورها الرائد في تنفيذ بروتوكول مونتريال؛ ودعمها لمعرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة، الذي ارتفع عدد المشاركين فيه من ٣٠٠ إلى ١٧ ٠٠٠ مشارك في غضون عشر سنوات؛ ومساعدتها للمركز الدولي للارتقاء بتكنولوجيا الصناعة التحويلية في بنغالور في الهند.

وأكد المدير العام أيضاً على العمل الذي تضطلع به المنظمة في الوقت الراهن في إطار أولوياتها المواضيعية الثلاث. فنظراً للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على البيئة الدولية، أصبحت مهام اليونيدو اليوم أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ٤٠ عاماً. وسيكون من أبرز جوانب عملها في المستقبل تعزيز استخدام التكنولوجيات النظيفة والمستدامة لتكوين الثروات في البلدان النامية. ومن ثمّ، ستكون التكنولوجيا الخضراء (أي الملائمة للبيئة) في طليعة جهود اليونيدو على مدى السنوات المقبلة.

وقبل اختتام احتفال الصباح، وزّع المدير العام على بعض الموظفين جوائز الأداء الاستثنائي في فئات مختلفة، وهي: الأداء المتميز والمتواصل، والابتكار، وأفضل مكتب من حيث الأداء خارج المقر. وتلقّى ٢٦ موظفاً يعملون في فئة الخدمة العامة والفتة الفنية وما فوقها جوائز فردية أو جماعية.





## مناقشات الفريقين: الإنتاجية، والتجارة والطاقة

عُقدت بعد الظهر ندوة لمناقشة التحدّيات الرئيسية التي يُرَجَّح أن تواجهها اليونيدو في المستقبل والتدابير التي يمكن اتخاذها للتصدّي لتلك التحدّيات. وأدار الحوار في مناقشات الفريقين التي جرت على شاكلة مناقشات "دافوس" وتمحورت حول أولويات اليونيدو المواضيعية، تود بنجامين، وهو محرّر الشؤون المالية في شبكة الأخبار سي ان ان. وشدّد المدير العام، الذي افتتح المناقشات، على أهمية التفاعل والابتكار والحاجة إلى عوامة ذات وجه إنساني. تمّ أشار بيتر ساذرلاند، رئيس شركة النفط البريطانية (British Petroleum) وأحد سفراء اليونيدو للنوايا الحسنة، إلى الأوجه العديدة التي تترابط بها تحديّات رئيسية من قبيل الإضرار بالنظم الإيكولوجية والنقص في الأغذية والفقير، ودعا بشدّة إلى ضرورة التعجيل باتخاذ خطوات عملية، لا سيّما فيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة والتقليص من انبعاثات الغازات وتغيّر المناخ.

وركّز الفريق الأول على التحدّيات التي تواجه زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل من خلال التجارة تراعي الجوانب الاجتماعية. وانتهى إلى أن اليونيدو تبذل جهودا جبّارة، في إطار شراكة مع منظمات أخرى، من أجل مساعدة البلدان النامية على التصدّي لتلك التحدّيات حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها الإنمائية. ومع ذلك، فقد ارتأى الفريق أن بإمكان المنظمة فعل المزيد، لا سيّما فيما يتعلق بتحسين الجودة وإسداء المشورة السياسية ووضع السياسات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والدعم على مستوى المنشآت.

وتطرّق الفريق الثاني إلى أهمية الطاقة في النمو الاقتصادي، فضلا عن أثرها في البيئة. وحظيت اليونيدو بالثناء على أنشطتها وحُثت على الاستمرار في نهجها الابتكارية في هذا المجال، مما يسهّل التشارك في المعارف والتجارب على الصعيد العالمي ويشجّع الحوار حول استدامة التنمية بين جميع الجهات المعنية بالتنمية على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

وأكد المدير العام، عند اختتام مناقشات الفريقين، على ضرورة اتّباع نهج جماعية ومتكاملة في السعي إلى الحدّ من الفقر، وشدّد على دور اليونيدو الحيوي في النقاش الجاري بشأن ضمان الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وقد شعرت اليونيدو بالاعتزاز إذ بُنّت جميع وقائع هذا الحدث على الهواء مباشرة باستخدام أحدث التكنولوجيات، مما أتاح لمكاتبها ونظرائها في جميع أرجاء العالم فرصة تتبّع مراسم الاحتفال ساعة حدوثها. ويمكن الاطّلاع على أشرطة الفيديو القصيرة وعلى الكلمات التي أُلقيت في الحفل على موقع المنظمة الشبكي: <http://www.unido.org/>

## على أهبةٍ لخوض الأعوام الأربعة القادمة

تكلّل الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعة بنجاح باهر بفضل الجو الفريد الذي كان سائدا وسيبقى خالدا في الأذهان، وقد تميّز بمشاركة العديد من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن العديد من الموظفين والمتقاعدين. وساهم الحدث في تعزيز العلاقات بشركاء اليونيدو وتحسين فهم العمل الذي تضطلع به. وتوجد المنظمة في الوقت الراهن على أهبة لمواجهة تحديّات المستقبل في مجال التنمية الصناعية.

## باء- إدارة شؤون التعاون التقني

### آلية أفضل للاستعراض والموافقة

بعد وضع هيكل تنظيمي جديد في شباط/فبراير، أنشئت لجنة للموافقة على البرامج حلت محل لجان الموافقة المواضيعية الأربع السابقة وبدأت تمارس عملها في نيسان/أبريل. وتوجد جميع الوحدات المسؤولة عن صوغ البرامج وعن أنشطة التنفيذ ممثلة في هذه اللجنة. كما يوجد ممثلًا فيها فريق التقييم والفريق الاستشاري المعني بالجوهر (انظر أدناه)، اللذان يقدمان المشورة حرصا على أن تكون المقترحات بشأن التعاون التقني المعروضة على لجنة الموافقة على البرامج متوافقة مع المبادئ التوجيهية بشأن برامج التعاون التقني ومشاريعه.

ويضمن الهيكل التنظيمي الجديد زيادة تيسير عمليات الموافقة الداخلية وتبسيطها. وهو يُسهّل في الوقت ذاته اتباع نهج أكثر اتساقا وانسجاما للموافقة على برامج التعاون التقني ومشاريعه التي تُعدّ بناءً على المبادئ التوجيهية وغيرها من الإجراءات العملية والتعليمات الإدارية السارية. وقد صدرت في آب/أغسطس<sup>(١)</sup> صيغة حديثة للمبادئ التوجيهية تعكس على نحو أفضل البنية التنظيمية الجديدة والأولويات المواضيعية الثلاث. وسوف تُوزّع هذه الصيغة، بعد زيادة تمهيدها وتنقيحها، توزيعا داخليا على المكاتب المختصة في شكل سهل الاستخدام. وتقدّم هذه الصيغة الحديثة توجيهها مستفيضا بشأن إدارة برامج التعاون التقني ومشاريعه في الوقت الذي تسند فيه مسؤوليات وصلاحيات ومساءلة واضحة المعالم طوال جميع مراحل دورة مشاريع التعاون التقني.

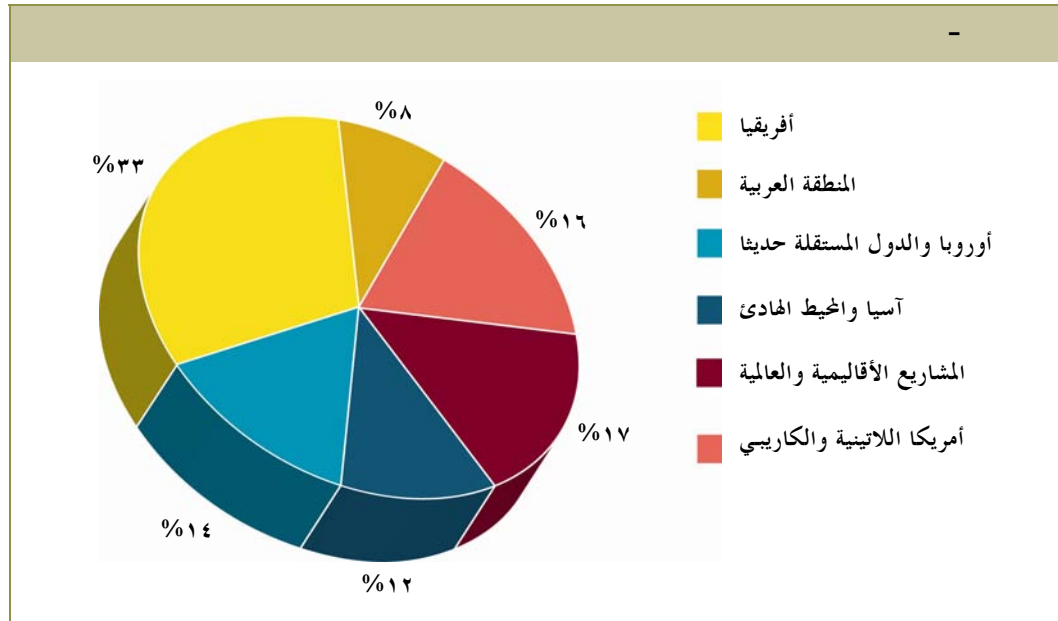
### أنشطة لجنة الموافقة على البرامج

تُعنى لجنة الموافقة على البرامج بجميع الأولويات المواضيعية، وهي تستعرض برامج اليونيدو ومشاريعها وتوافق عليها، وتخصّص الأموال لمقترحات التعاون التقني في إطار مقاييس يحددها المجلس التنفيذي. وهي تخصّص أيضا موارد للشروع في إعداد وثائق مفصّلة والقيام بأنشطة لحشد الأموال.

وتجتمع اللجنة مرة كل أسبوعين. وهي قد عقّدت ٢٠ اجتماعا خلال عام ٢٠٠٦، واستعرضت ما مجموعه ٢٠٧ من وثائق البرامج والمشاريع. ويبلغ معدّل الموافقة العام على تلك المقترحات نسبة ٧٩ في المائة. أمّا المقترحات المقدّمة التي لم تحظ بالموافقة فلم تتعدّ نسبة ٩ في المائة؛ وهو ما حدث بالخصوص عندما كانت هناك تحفّظات شديدة على مدى تماشي المقترح مع أولويات اليونيدو والمجالات المواضيعية التي حدّدتها. ويعرض الجدول ١ والشكل ١ المقترحات المقدّمة موزّعة حسب القرار المتخذ والمنطقة. ويشمل العدد كلاً من وثائق المشاريع المفصّلة والمقترحات الأولية في شكل كشوف ملخصات الخدمات. ويتعلّق ثلث الوثائق المستعرضة تقريبا بأنشطة التعاون التقني التي استهدفت أفريقيا.

(١) DG AL17 Rev.1

النسبة المئوية	العدد	
٧٩	١٦٤	المقترحات التي حظيت بالموافقة
٥	١٠	المقترحات التي أُرجئ البت فيها
٧	١٥	المقترحات التي طُلب أن يُعاد تقديمها
٩	١٨	المقترحات التي لم تحظ بالموافقة
١٠٠	٢٠٧	المجموع



### الفريق الاستشاري المعني بالجودة

يضمّ الفريق الاستشاري المعني بالجودة مُوظَّفين يعملان بشكل دائم وممثلين لكل واحدة من الأولويات المواضيعية الثلاث، ألا وهي الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية والبيئة والطاقة، وهم ينتمون إلى شعبة صوغ البرامج والتعاون التقني. وقد استعرض الفريق، في عام ٢٠٠٦، ١٤٥ برنامجاً ومشروعاً جديداً للتعاون التقني قُدِّمت في شكل مقترحات أولية أو مفاهيم من قبيل كشف ملخصات الخدمات أو استثمارات لاختيار البرامج أو غيرها من المذكرات المفاهيمية (٧٧) وفي شكل وثائق مشاريع (٦٥) وبرامج متكاملة (٣)، وتناقش حول تلك البرامج والمشاريع مع الجهات التي قدّمتها.

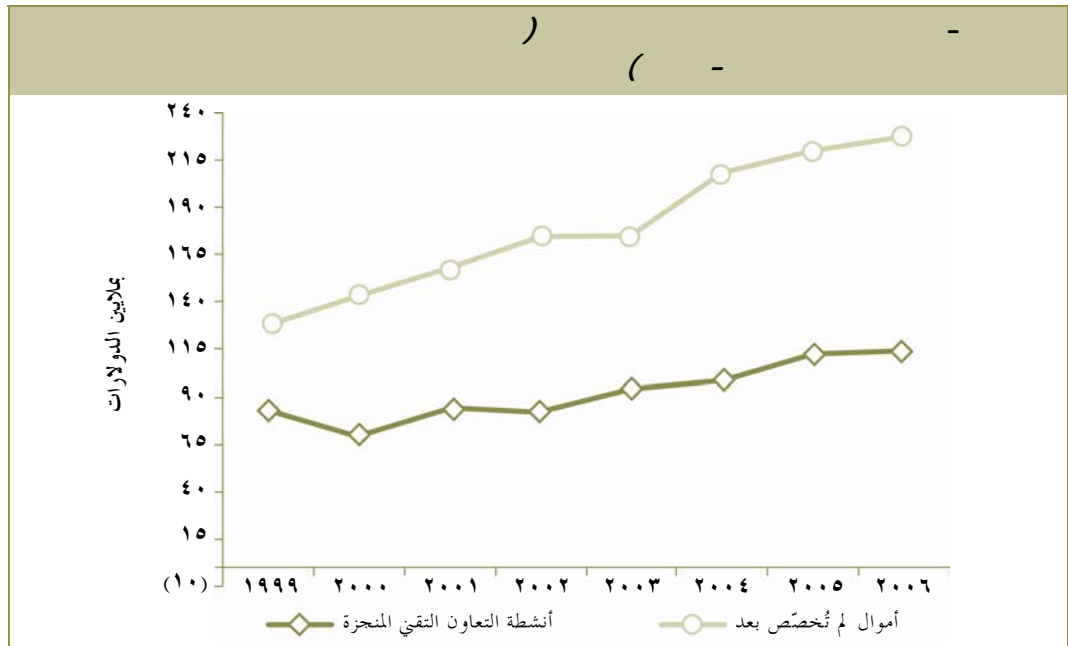
وتهدف هذه العملية الإجرائية، التي يرد وصف كامل لها في المبادئ التوجيهية، إلى المساهمة في التحسين المتواصل لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بصوغ وثائق البرامج والمشاريع وطرائق تنفيذها وإدماج آليات ملائمة للرصد والإبلاغ والتقييم في كل الأنشطة المتصلة بالتعاون التقني. وبناءً على نتائج هذه العملية، يُعدّ الفريق الاستشاري المعني بالجودة مذكرات إرشادية يُحيلها إلى أعضاء لجنة الموافقة على البرامج الذين يتولّون استعراض المقترحات.

ومن المتوقع ألا تقتصر الفائدة من المشورة التي يسديها الفريق على المساهمة في تحسين نوعية أنشطة المنظمة في مجال التعاون التقني من حيث أهميتها واستمراريتها فحسب، بل ينتظر منها أن تساهم أيضا مساهمة غير مباشرة ولكن فعّالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٢)</sup> في البلدان التي تتلقّى المساعدة من اليونيدو.

## جيم- حشد الأموال والتعاون التقني (صافي قيمة المشاريع الموافق عليها والمنجزة)

### التعاون التقني: صافي قيمة المشاريع الموافق عليها والمنجزة

بلغ صافي قيمة مشاريع التعاون التقني وبرامجه الموافق عليها من جميع مصادر الأموال ما مجموعه ١٠٤,٤ ملايين دولار، وهو ما يقلّ بزهاء ٢٤ مليون دولار عما شهده عام ٢٠٠٥. ويرجع هذا الفارق إلى مبادرة اليونيدو إلى إلغاء مشروع كان قد حظي بموافقة صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق في عام ٢٠٠٥، وإلى تأجيل سداد مستحقات مشروع رئيسي إلى غاية عام ٢٠٠٧ من جراء ما صاحب تنفيذه من بطء تجاوز ما كان متوقّعا. ولولا هذان الحدّان المتفرّدان لبلغت قيمة المشاريع الموافق عليها قرابة ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ كما في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، ارتفع مستوى المبالغ المستحقّة في المستقبل بموجب الاتفاقات المبرمة (التي لم تذكر أعلاه) بما قدره ١٧,١ مليون دولار خلال العام. ومن ثمّ، بلغ مجموع الأموال التي حشدت ١٢١,٩ مليون دولار. وبما أن هذا المستوى يتجاوز قيمة المشاريع المنفّذة سنويا، التي لم تتعدّ ١١٣,٧ مليون دولار، ستؤدّي الزيادة التدريجية في حافظة المشاريع والبرامج، والتي تبلغ حاليا ٢٢٧,٤ مليون دولار (في بداية عام ٢٠٠٧)، إلى المساهمة في استمرار ارتفاع مستويات إنجاز المشاريع في السنوات المقبلة.



(٢) يرجى الاطلاع على الموقع: <http://www.un.org/millenniumgoals/>

## حشد الأموال

تموّلت أنشطة التعاون التقني أساسا من خلال مساهمات طوعية تقدّمها بلدان ومؤسسات مانحة وصناديق متعدّدة الأطراف، وكذلك وبقدر محدود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى نحو ما شهدته سنة ٢٠٠٥، لا يزال حشد الأموال، وخاصة من الحكومات المانحة، يتأثر تأثرا إيجابيا قويا من جرّاء التركيز الشديد على أولويات التنمية العالمية وبفضل تقديم برامج اليونيدو بشكل أوضح استجابة لتلك الأولويات. ومن المتوقّع أن يستمر هذا الاتجاه مقترنا بتعاون أوثق مع مانحين منفردين بشأن الأولويات المواضيعية.

ومن حيث الأولوية المواضيعية، استأثر موضوع البيئة والطاقة بنصيب الأسد: ٦٠,٩ مليون دولار. أمّا بناء القدرات التجارية، فقد استقطب ٢٧,٤ مليون دولار، بينما خُصّص ١٣,٦ مليون دولار للحدّ من الفقر، بما في ذلك أغلب الأنشطة المتصلة بتنسيق الأمن البشري. ولولا إلغاء المشروع الذي كان من المفترض أن يموّله صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق، لوصل المبلغ الأخير إلى ١٩,٦ مليون دولار. وبلغ حجم الأموال التي حشدت للبرامج المتكاملة والمخطّطات الإطارية للخدمات القطرية، التي تقدّم فيها خدمات اليونيدو في شكل مجموعة واحدة، ٢١,٢ مليون دولار، دون حساب تكاليف الدعم. ولئن كان هذا المبلغ أدنى مما شهدته السنوات السابقة، فهو من المتوقّع أن يرتفع في عام ٢٠٠٧ بفضل عرض عدد كبير من البرامج المتكاملة التي صيغت صياغة جديدة أو تتألّف من مراحل جديدة على المانحين.

وبلغت قيمة أموال اليونيدو الواردة من مصادر حكومية ٥٥,١ مليون دولار (بما في ذلك تكاليف الدعم)، مع مراعاة إلغاء مشروع صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثماري للعراق وتأجيل سداد المبلغ المشار إليه في الباب السابق. وظلت إيطاليا أكبر مساهم بمبلغ قدره ١٠ ملايين دولار، تليها سويسرا بمبلغ قدره ٨,٢ ملايين دولار، ثم اليابان (٥,٧ ملايين دولار) فالنرويج (٤,٢ ملايين دولار) فسلفينيا (٢,٤ مليون دولار). ومن بين الحكومات المانحة الرئيسية الأخرى في عام ٢٠٠٦، ثمة ألمانيا ورواندا وفرنسا والنمسا والمفوضية الأوروبية، حيث ساهم كل منها بمبلغ يعادل مليون دولار أو أكثر. وخُصّصت مساهمة رواندا لتمويل مشروع ينطوي على إنشاء محطات صغيرة لتوليد القدرة الكهربائية في ذلك البلد. وتتولّى مختلف صناديق الأمم المتحدة الاستثمارية تمويل مشاريع في أعقاب حالات الطوارئ في أفغانستان والعراق ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ واستهدف المشروعاتان في البلدين الأخيرين تقديم الدعم للاجئين. واستفادت أوغندا وسري لانكا وغانا من ثلاثة مشاريع في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري مولّتها اليابان. ويبيّن التذييل باء توزّع مشاريع صندوق التنمية الصناعية والصناديق الاستثمارية الموافق عليها، حسب المنطقة وحسب المجال.

أمّا في ميدان البيئة، فقد بلغت الأموال التي قدّمها الصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ٣٤,٧ مليون دولار، ووصلت قيمة المشاريع الموافق عليها في إطار مرفق البيئة العالمية إلى ١٥,٢ مليون دولار (٥ ملايين دولار من المساهمات الإيطالية واليابانية المذكورة أعلاه تتعلق بتنفيذ بروتوكول مونتريال).

وشهدت سنة ٢٠٠٦ حدوث تطوّرين كبيرين يُتوقّع أن يفضيا إلى زيادة هامة في التمويل في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

أمّا أولهما فيتعلق بقرار اتخذته مرفق البيئة العالمية يقضي بالسماح لكل المنظمات المعنية والمؤهّلة بأن تحصل مباشرة على الأموال من هذا المرفق لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن مجالات تخصّصها. ففيما يخصّ اليونيدو،

يفترض أن يؤدي هذا القرار إلى الموافقة على عدد كبير من المشاريع في إطار برنامج الملوثات العضوية الثابتة (العصية)، حيث أُبجز قدر هام من العمل التحضيري من خلال إعداد خطط تنفيذ وطنية لما يزيد على ٤٠ بلداً. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذه المشاريع ستتطلب مشاركة أطراف أخرى بقدر كبير من التمويل، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي يُراد إنجازها في أقل البلدان نمواً.

وأما التطور الكبير الثاني، فمردّه إلى النهج الجديد الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون مع مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خصوصاً على المستوى دون الإقليمي. فبموجب اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة، يجري وضع برامج رئيسية للتعاون التقني تضمّ مكونات واسعة تهدف إلى تعزيز القدرات التجارية لدى تلك البلدان. وقد دعت اللجان الاقتصادية الإقليمية والمفوضية الأوروبية اليونيدو إلى المشاركة في صياغة تلك المكونات بناءً على أداء المنظمة في برامج مماثلة اضطلعت بها سابقاً وتضطلع بها في الوقت الراهن، وهذا سيجلب معه أموالاً طائلة. وبما أن هذه البرامج التي وضعتها المفوضية الأوروبية، والتي يُنتظر من اليونيدو تنفيذها، تتطلب تمويلاً مشتركاً، فمن المتوقّع أن يتيح ذلك فرصاً ممتازة أمام الجهات المانحة الثنائية للمشاركة في هذه البرامج البالغة الأهمية على المستوى السياسي.

وقد شهدت هذه السنة أيضاً أول مساهمة كبيرة لمجموعة من المانحين الجدد في أوروبا. فقد أصبحت سلوفينيا، كما أشير آنفاً، مانحاً رئيسياً بعد التوقيع على اتفاق إطاري مع اليونيدو لتسهيل هذا التعاون. كما بدأت عدّة بلدان أخرى تمويل أنشطة محدّدة، ويُتوقّع أن ترتفع مساهمات هذه المجموعة من البلدان في عام ٢٠٠٧.

## دال - الإصلاحات الإدارية

أُجري عدد من الإصلاحات الإدارية بغية زيادة قدرة اليونيدو على الاضطلاع بمهامها. وجميع هذه الإصلاحات حسّنت أداء المنظمة وفعاليتها وتحققت في أغلب الأحيان من خلال اتّباع نهج اللامركزية في السلطة وتعزيز الرقابة والتقييم.

وتشمل هذه الإصلاحات تناوب كبار الموظفين الإداريين وتحسين التخطيط لعملية تعاقب الموظفين بناءً على أهداف معيّنة واستعراض المشتريات وتعيين موظفي المشاريع ونظم إدارة المعارف. وقد اعتُمدت ترتيبات محاسبية ومالية جديدة. والتخطيط جارٍ على قدم وساق لكي تُعتمد على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي أوصت الأمم المتحدة باتباعها والتي يُتوقّع أن توفر معلومات أفضل لاتخاذ القرارات الإدارية. وعلاوة على ذلك، سيحلّ نظام جديد للتخطيط الإداري المؤسسي محل نظام المعلومات الإدارية المتكامل المعمول به حالياً في الأمم المتحدة، وقد اتخذت اليونيدو الخطوات الأولى صوب اعتماده. وختاماً، فُتح مكتب جديد في بروكسل لتعزيز قدرة اليونيدو على الاضطلاع بمشاريع يمولها الاتحاد الأوروبي وإدارتها.

وبغية تقييم إنجازات اليونيدو على نحو أفضل، يجري تحسين نظام الإدارة القائمة على النتائج الذي تستعمله المنظمة بالاستفادة من تجارب هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وسعيّاً إلى استحداث نهج أكثر اتساقاً إزاء الإدارة القائمة على النتائج داخل المنظومة، أنشأت اللجنتان الإداريتان الرفيعتا المستوى المعنيتان بالإدارة والبرامج فريقاً عاملاً مشتركاً تساهم اليونيدو في عمله بنشاط.



## هاء- إدارة الموارد البشرية

### استعراض إدارة اليونيدو للموارد البشرية

أجري استعراض كبير للاستراتيجية التي تتبناها اليونيدو في إدارة الموارد البشرية. واشتمل هذا الاستعراض على عملية تشاورية موسّعة شاركت فيها فرقة عمل شكّلها المدير العام لإعادة تقييم نظم إدارة الموارد البشرية التابعة للمنظمة. وإضافة إلى ذلك، دعا المدير العام مجموعة من كبار مديري شؤون الموارد البشرية الذين يعملون في مؤسسات من القطاع الخاص وفي منظمات دولية أو تقاعدوا منها إلى مناقشة استراتيجية اليونيدو للموارد البشرية.

وشكّلت هذه العملية التشاورية الأساس لتوصيات عرضتها فرقة العمل على المجلس التنفيذي. وقد نُفذ معظم تلك التوصيات أو يجري تنفيذها بعد أن وافق عليها المجلس. وستُدمج التوصيات التي حظيت بالموافقة في إطار شامل لإدارة الموارد البشرية هو قيد الإعداد.

وجرى استعراض شامل للمهارات المتوفرة مقارنة باحتياجات المنظمة حاضرا ومستقبلا، سعيا إلى تحديد الثغرات الأساسية في الكفاءات، لا سيّما في مجالات النمو الجديدة، ووفّر هذا الاستعراض لليونيدو أساسا سليما للوفاء باحتياجاتها من الموظفين بشكل أكثر تركيزا. ونتيجة لذلك، أُعلن عن ٧١ وظيفة من الفئة الفنية شُغلت منها ٣٩ وظيفة.

واعتمدت المنظمة أيضا طرائق أحسن لانتقاء الموظفين على أساس تنافسي. فاستناداً إلى أفضل الممارسات المتبعة في أساليب تقييم المؤهلات، تشمل هذه الطرائق امتحانا كتابيا وعرضا فنيا أمام موظفين من الفئة الفنية في الفرع الذي تقدّم إليه المرشّح ومقابلات محدّدة البنية مع أفرقة. وتفيد المعلومات التقييمية التي وردت حتى الآن بأن النتائج كانت إيجابية للغاية.

### سياسة جديدة بشأن الانتقال إلى الميدان

اعتمدت سياسة جديدة بشأن الانتقال إلى العمل في الميدان استند فيها إلى أفضل الممارسات التي تتبناها هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الإنمائية، من أجل تعزيز وجود اليونيدو في الميدان.<sup>(٣)</sup> ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في الفصل ٣-جيم.

### التطوير الوظيفي

أتاحت المنظمة مزيدا من الفرص أمام الموظفين للتطور وظيفيا من خلال سياسة الانتقال إلى الميدان والإعلان عن الشواغر في المقر. وقد شهدت السنة قيد الاستعراض ترقية ٥٣ موظفا.

(٣) UNIDO/DGB/(M).97

وبغية تعزيز كفاءات الموظفين، طُلب أيضا من مختلف الوحدات التنظيمية في اليونيدو تقديم معلومات عن احتياجات موظفيها الفردية والجماعية إلى التعلّم. واستناداً إلى تلك المعلومات، عُرضت على المدير العام خطة للتعلّم خاصة بالمنظمة لينظر فيها ويوافق عليها.

وإضافة إلى البرنامج الإرشادي الموجه إلى الموظفين الميدانيين، نُظّمت برامج أخرى لتعزيز الكفاءات المهنية في مجالات من قبيل تحليل الإطار المنطقي والإدارة القائمة على النتائج والاتصال. وعقب موافقة المجلس التنفيذي، أُجري عمل تحضيرى بشأن برنامج تنمية مهارات القيادة لفائدة الموظفين في المستويات العليا والإدارية. وقد اعتمد نموذج عجلة المسار الوظيفي (انظر الشكل ٣) من أجل تبيين الكفاءات التي يحتاج الموظفون إلى اكتسابها طوال مسارهم الوظيفي، منذ تعيينهم إلى غاية تقاعدهم. وقد استُحدثت مجموعة من الأدوات أو يجري استحداثها بشأن كل مرحلة من هذه المراحل. وفي عام ٢٠٠٦، أُحرز تقدّم كبير في تطوير مجالات التعيين والانضمام والاتصال.



وبمناسبة الاحتفالات بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء اليونيدو، أوضح المدير العام الأهمية التي يوليها للإنجازات التي يحقّقها الموظفون. وقد حصل عدد من موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمة العامة على جوائز الأداء الاستثنائي، مثلما ذُكر في الفصل ٢-ألف أعلاه. وعلاوة على ذلك، كوفئ ٢٧ موظفا آخرون على الأداء المتميّز في إطار المخطّط المعتاد للمكافأة على الأداء الجدير بالثناء.

## تقييم الأداء

تواصلت الجهود المبذولة لتعزيز تقييم الأداء من خلال تبسيط نهج الإدارة القائمة على النتائج. وغيّرت دورة تقييم الأداء من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر لتوائم برنامج عمل المنظمة. وسيؤدّي هذا التغيير إلى تبسيط اشتغال نظام الإدارة القائمة على النتائج حيث إن خطة عمل الفروع يمكن مناسقتها مع مهام الموظفين بصفتها أهدافا فردية للأداء.

وقد أنشئ فريقان عاملان لوضع توصيات بشأن تحسين مؤشرات الأداء الخاصة بالموظفين العاملين في الفروع التقنية والمكاتب الميدانية.

## التواصل

لطالما أكد المدير العام على الحاجة إلى تدفق المعلومات بشكل فعّال داخل اليونيدو لتعزيز العمل الجماعي والتشارك في المعلومات. فإلى جانب التخاطب المباشر مع الموظفين حول مسائل السياسة العامة والمسائل الإدارية من خلال القنوات الإدارية العادية، اعتمد المدير العام أسلوب الاتصال المباشر بالموظفين عبر البريد الإلكتروني. كما استحدث أسلوب "الحوار مع المدير العام" المتمثل في الاجتماع بعدد من الموظفين يتم اختيارهم عشوائيا ودون أي جدول أعمال محدد للإدلاء برأيهم في أي موضوع يختارونه.

أخيرا، أنشأ المدير العام أيضا فريقا يُعنى بآليات فض المنازعات والوساطة من أجل معالجة شكاوى الموظفين. ولهذا الفريق مهمتان هما:

- استعراض نظام العدل الداخلي (المعني بالانتصاف للمشتكين من خلال الآليات الرسمية) والآليات غير الرسمية لفض المنازعات؛
- تقديم توصيات بشأن استراتيجيات وآليات معالجة الشكاوى وحلّ المنازعات في مكان العمل، مع الاستفادة من الآليات وأفضل الممارسات لدى المنظمات الأخرى.

## واو- تركيز أدق على الأولويات المواضيعية

عملت اليونيدو، استنادا إلى الإصلاحات الواسعة النطاق التي أجزتها في السنوات الماضية، على تركيز خدماتها بصورة أدق وتعزيز قدراتها التقنية وجعل إدارتها وخدمات الدعم التي تقدّمها أجمع تكلفة. ومن الناحية الجغرافية، لا تزال اليونيدو تركّز أساسا على أفريقيا وأقل البلدان نموا. أمّا فيما يتعلق بالمواضيع التي تركّز عليها، فإن اهتمامها بالطاقة وتغيّر المناخ أخذ في التزايد. وفي هذا السياق، اتخذت المنظمة خطوات للحصول على تمويل مباشر من مرفق البيئة العالمية. وهذا سيسهّل نقل التكنولوجيات التي تتسبّب في قدر أقل من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

وجرى استعراض متعمق للبرامج المتكاملة. وقد استحدثت هذه البرامج التي هي نتيجة رئيسية لعملية الإصلاح التي قامت بها المنظمة في وقت سابق عملية مكّنت المنظمة من تحسين مجالات تركيزها في إطار التعاون التقني على المستوى الميداني، وذلك بتركيز خدماتها على أهداف واضحة والاستفادة من التكامل بين خدماتها. ونتيجة للاستعراض البرنامجي، يجري الآن إلغاء البرامج المتكاملة في بعض البلدان تدريجياً، أو تبسيط تلك البرامج، أو تعزيزها، فيما ستُطلق مجموعة جديدة من البرامج المتكاملة في بلدان مختلفة عام ٢٠٠٧.

وستستفيد البرامج المتكاملة، الجديدة منها والمنقّحة، من التركيز الأدق على أولويات اليونيدو المواضيعية الثلاث، وهي: الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والبيئة والطاقة. وقد تحققت أكبر درجات التحسّن عام ٢٠٠٦ في مجال الحد من الفقر، حيث تمّ تعزيز التكامل في سلاسل القيمة العالمية كمفهوم توحيدي لمختلف الخدمات. وقد تسوّى تحقيق هذا التركيز الأدق نتيجة للتحليلات والمناقشات المستفيضة التي جرت خلال أول معتكف مواضيعي لليونيدو ضمّ كبار مديري اليونيدو وموظفيها الفنيين في ثلاثة فروع تقنية.

## زاي- التعاون مع وكالات وجهات فاعلة أخرى

تتطلب مواجهة التحدّيات العالمية الرئيسية مواجهة أُنجم إقامة تعاون أوثق فيما بين وكالات الأمم المتحدة. وستتناول الفصل ٣ عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي تمهّئ المناخ لمزيد من الاتساق داخل المنظومة. وفي انتظار استكمال هذه العملية، اتخذت اليونيدو خطوات لتوحيد قواها مع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة من خارج منظومة الأمم المتحدة، بهدف زيادة أثر المساعدة الإنمائية.

### اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب وتقييمه

كان اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب، الذي أبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، خطوة هامة صوب المزيد من التعاون بين الوكالتين. كما وضعت المنظمتان في هذا الشأن إطاراً لبرامج التعاون التقني المشتركة بين اليونيدو واليونديب بشأن تنمية القطاع الخاص.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون لليونيدو حضور في كل بلد من البلدان المستفيدة من خدماتها حتى تتمكن من الإشراف على أنشطتها والتنسيق مع الوكالات الأخرى وتقديم معلومات في هذا الشأن إلى المقر في فيينا. لكن الموارد المتاحة لا تسمح بذلك. في المقابل، يتمتع اليونديب بحضور ميداني واسع جداً. وهكذا، أدّى هذا الاتفاق الذي يهدف إلى توحيد قوة المنظمتين من خلال التعاون في عدد من المجالات، مع التركيز على تنمية القطاع الخاص، إلى استحداث نموذج جديد للتمثيل الميداني - وهو مكاتب اليونيدو المصغّرة. وكان قد تقرّر إنشاء هذه المكاتب في مكاتب اليونديب القطرية في ١٥ بلداً خلال فترة تجريبية تمتد عامين، على أن يكون الهدف على المدى الطويل إنشاء هذه المكاتب في ما مجموعه ٨٠ بلداً. وأسفرت المناقشات التي جرت على المستوى القطري إلى صياغة برامج مشتركة جديدة لأجل تنمية القطاع الخاص. وتستفيد الحكومة والشركاء من القطاع الخاص في البلدان التي تنشط فيها المنظمتان من هذا الاتفاق بفضل التحسّن في نوعية وفعالية الخدمات والبرامج الإنمائية التي تقدّمها.

وجرى تقييم مشترك للاتفاق خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. (٤) وكان قد أنشئ آنذاك ١٣ مكتبا من مكاتب اليونيدو المصغرة (انظر الشكل ٤) وعُيّن فيها موظفون فنيون محليون من ذوي الكفاءات الجيدة رؤساء لعمليات اليونيدو. وقد شمل التقييم كلاً من التقدّم المحرز والتوصيات الرامية إلى زيادة تطوير وتعديل التعاون الميداني وتنسيق البرامج.



وخلص التقييم إلى أن هناك تقدّما واضحا في ثلاثة مجالات هي:

- البرامج المشتركة: يجري حاليا صوغ ٣٣ برنامجا مشتركا بقيمة إجمالية تبلغ ٨٠ مليون دولار تقريبا. أما الحجم المالي الإجمالي لقيمة ١٤ برنامجا تم صوغها ضمن إطار العمل لتنمية القطاع الخاص فيبلغ ٥٢,٦ مليون دولار؛
- مشاريع اليونيدو وبرامجها: يجري حاليا صوغ ٤٢ مشروعا وبرنامجا بقيمة تُقدّر بنحو ٣٠ مليون دولار. وأما المبالغ الفعلية فسوف تعتمد على النجاح في حشد الموارد؛
- بروز صورة اليونيدو في البرامج التي تصوغها الأمم المتحدة: لقد تحسّن وضوح صورة اليونيدو تحسنا كبيرا في هذا المجال من خلال المشاريع والبرامج الجديدة، بالنظر إلى الفترة القصيرة نسبيا منذ توقيع الاتفاق وبدء مكاتب اليونيدو المصغرة بالعمل، أي منذ فترة تتراوح بين تسعة أشهر و ١٨ شهرا.

(٤) فريق التقييم التابع لليونيدو - مكتب التقييم التابع لليونديب، التقييم المشترك - المرحلة التجريبية لاتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب، فيينا، ٢٠٠٦.

ولكن، ظلّ حشد الموارد أقلّ من التوقّعات بكثير، وهذا سيؤثّر على استرداد التكاليف. ويبدو من غير المحتمل أن تغطي الإيرادات المتولّدة عن تنفيذ البرامج والأنشطة تكاليف هذه المكاتب، بحسب ما يتوخّاه الاتفاق. كما أن اختلاف الأساليب الإدارية ومجالات الاهتمام فيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص شكّل تحديات كبيرة. فلم تكن هناك استراتيجية مشتركة ولا تشارك في اتخاذ القرار أو الرصد أو حلّ المشاكل. غير أن الاتفاق كان ناجحاً. ولا يوصي التقييم باستمراره لفترة السنوات الخمس المتوخّاة في البداية فحسب، بل يوصي أيضاً بضرورة توسيع التعاون ليشمل مجالات إضافية إلى جانب تنمية القطاع الخاص، كالبينة والطاقة، ويجراء تحسينات على الإدارة والتنفيذ المشتركين، وباتجاه أسلوب أفضل في تمويل هذه المكاتب المصعّرة.

ويمكن تلخيص الدروس الرئيسية لهذا التقييم فيما يلي:

- العوامل الدافعة للنجاح ما فتئت تتجسّد في تقاليد التعاون، والتشارك في الأولويات، وكذلك الالتزام والرؤية الاستراتيجية على أرفع المستويات؛
- الاهتمام المتواصل لدى أصحاب المصلحة والتوجيه بشأن السياسة العامة من جانب الدول الأعضاء كلاهما عامل رئيسي في بدء التعاون والحفاظ عليه. غير أن التجربة حتى الآن تبيّن أن الدعم المالي لا يأتي تلقائياً نتيجة للتعاون؛
- الابتكار والتغيير يتطلبان موارد، وينبغي أن يكون مفهوماً أن البلد المضيف والمنظمات المشاركة ينبغي أن تُدرك أن الفوائد المحتملة تتجاوز كثيراً القيمة المالية للمشاريع والبرامج. وعندما يقتصر طموح المنظمات على توليد الدخل، فقد يخسر البلد فوائد من حيث المشورة وسبل الوصول إلى المعارف والتشبيك؛
- على الرغم من حالات التصلّب لدى المنظمات، فإن العمل معاً على الصعيد القطري يمكن أن يكسر حاجز اختلاف الثقافات بين المنظمات ويحسن التفاهم بينها، كما إنه يفضي إلى دعم أكثر فاعلية على الصعيد القطري.

وقد وافق مدير اليونيدو والمدير العام لليونيدو، في رد إداري مشترك،<sup>(٥)</sup> موافقة تامة على نتائج التقييم، واتفقا على ما يلي:

- مواصلة التعاون، مع إجراء ما يلزم من تعديلات؛
- إنشاء فرقة عمل مشتركة لتتولّى مهمة إدارة تنفيذ اتفاق التعاون؛
- العمل على زيادة عدد مكاتب اليونيدو المصعّرة لكي تصل إلى ٣٠ بحلول نهاية العام ٢٠٠٩، مع الإبقاء على تمثيل اليونيدو الميداني القائم؛
- استحداث آلية تمويل مستدامة لأجل مكاتب اليونيدو المصعّرة؛

(٥) الوثيقتان IDB.32/11 و IDB.32/14.



- بذل المزيد من الجهود بغية العمل على نحو مشترك في مجال تنمية القطاع الخاص وغير ذلك من المشاريع والبرامج، بوسائل منها حشد الأموال على نحو مشترك.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، نظر المجلس في العناصر الواردة في الرد المشترك بين إدارتي اليونيدو واليونديب وطلب إلى المدير العام أن يفعل أشياء، بالتشاور مع الدول الأعضاء، منها تنفيذ اتفاق التعاون على مدى فترة الأعوام الخمسة المتوخّاة.<sup>(٦)</sup>

وستضمن المنظمتان، عند مضيهما قُدماً في تنفيذ الاتفاق، الاتّساق مع مبادرات الأمم المتحدة الإصلاحية الأوسع نطاقاً على المستوى القطري.

### شراكات أخرى من أجل التنمية

بينما يبرز اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب بصفته خطوة تكنسي أهمية خاصة صوب تحقيق الاتّساق في مجال المساعدة الإنمائية، تعمل اليونيدو أيضاً على تعزيز شراكاتها مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة من خارج منظومة الأمم المتحدة من أجل السعي بطريقة أكثر منهجية إلى بلوغ الأهداف المشتركة.

فقد وقّعت اليونيدو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مذكرة تفاهم تقوم اليونيدو بموجبها بإيفاد موظفين إلى مقر الفاو للعمل على إقامة علاقات أوثق بين المنظمتين. وسيكون لمشاريع التعاون التقني في مجالات محدّدة كتلك التي تعتمد على الأنشطة التكاملية لدى المنظمتين - كالتجهيز الصناعي للمنتجات الزراعية وأنواع الوقود الأحيائي التي لها قابلية تنافسية تجارياً - أثر أكبر بكثير من المشاريع المنفردة والمنفصلة. وتشارك الفاو أيضاً في البرنامج الإقليمي للقطن الذي تنفذه اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية في أفريقيا. ومن المتوقّع أن تترتّب على هذا البرنامج الذي يتعاون مع رابطة القطن الأفريقية واللجنة الاستشارية الدولية للقطن، والذي يشارك فيه ١١ بلداً أفريقياً، زيادة في صادرات هذا المحصول الأفريقي الرئيسي بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في الأمد المتوسط.

وأطلقت اليونيدو مبادرة بشأن تشغيل الشباب خلال المائة المستديرة الوزارية عند الفطور التي أقامها المدير العام أثناء اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. وأدار المناقشات الخاصة بهذا الموضوع كل من المدير العام وكبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي والمدير التنفيذي لشعبة التشغيل في منظمة العمل الدولية. ومن المزمع عقد مؤتمر متابعة عام ٢٠٠٧، وسيكون هناك برنامج إيضاحي في غرب أفريقيا يشارك فيه ممثلون للاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظمة العمل الدولية ومشاركون آخرون من حكومات ووكالات مختلفة. وتوقّع اليونيدو أن يكون ذلك أول برنامج من بين الكثير من برامج تشغيل الشباب التي تستفيد من تحسن الاتّساق والتعاون بين الوكالات.

(٦) المقرّر م ت ص - ٣٢/م - ٦.



وبموجب الاتفاق بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية الموقع عليه عام ٢٠٠٣ لمساعدة تسعة بلدان نامية على بناء قدرات تمكنها من إنتاج وتصدير سلع تنافسية، نُظِّمت حلقة عمل للجهات المهتمة بالتنمية في كل بلد من هذه البلدان، جرى خلالها التعرف على احتياجات التعاون التقني الأساسية. كما تناقشت المنظمتان حول إمكانية قيام اليونيدو، من خلال وجودها الميداني، بمساعدة منظمة التجارة العالمية في تقديم الخدمات على المستوى القطري. وينصبّ تركيز اليونيدو على تطوير القدرات الإنتاجية والبنية التحتية بغية ضمان استيفائها للمتطلبات التقنية؛ وتمثّل مهمة منظمة التجارة العالمية في دعم التكامل بين البلدان المعنية في النظام التجاري العالمي.

وتتعاون اليونيدو مع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة منها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب). وقد اقترح اليونيب، على سبيل المثال، التعاون على تطوير الوقود الأحيائي وتوسيع دور شبكة اليونيب/اليونيدو للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف ليشمل تحديد المشاريع الواعدة في مجال مقاومة تغير المناخ، لكي تُموّل ضمن آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو، علاوة على تنفيذ اتفاقية بازل المتعلقة بحركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلّص منها.

ولا يمثّل التعاون بين الوكالات سوى جزء من استراتيجية اليونيدو الرامية إلى تعزيز التآزر من خلال الشراكات. فالاتفاق الجديد مع شركة مايكروسوفت، على سبيل المثال، الذي يركّز أساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريب على تنظيم المشاريع وتشجيع الاستثمار وتوفير المعلومات التجارية في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، يبين رغبة المنظمة في إشراك القطاع الخاص في جهودها. ولدى اليونيدو في مجال بناء القدرات التجارية أكبر حافظة للمشاريع في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، وهي منضمة إلى شراكات عديدة مع منظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ومع الاتحاد الأوروبي وفرادى البلدان المانحة.

وقد أقامت اليونيدو شراكات متينة مع مؤسسات مالية منها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمانات التصدير، من أجل التعاون في

مجالات أنشطة ترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. وعلاوة على ذلك، اشتركت وحدة ترويج الاستثمار التابعة لليونيدو في الأردن مع مجلس الاستثمار الأردني، تحت سامي إشراف جلالة الملك عبد الله، في تنظيم منتدى الاستثمار والتجارة الأردني في حزيران/يونيه.

غير أن اليونيدو تولي اهتماما خاصا للتعاون مع شركاء من البلدان النامية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، سواء أكان هؤلاء الشركاء مؤسسات أو شركات من كلا القطاعين العام والخاص. وليس التعاون بين بلدان الجنوب مفهوما جديدا، لكن إمكانات هذا التعاون زادت كثيرا نتيجة التقدم الذي أحرزته عدّة اقتصادات ناشئة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في الصين والهند، ونتيجة تزايد التدفقات التجارية والتكنولوجية والاستثمارية بين البلدان النامية.

وهناك عدد من مبادرات اليونيدو الجديدة في هذا المجال يجري تنفيذها أو النظر فيها. ويتمثل أهم هذه المبادرات في إنشاء مراكز متخصصة في التعاون بين بلدان الجنوب. وينصبّ اهتمام هذه المراكز على المجالات التي يتمتع فيها البلد المضيف أو مؤسسات محدّدة في ذلك البلد بقدرات تكنولوجية أو صناعية متطورة جدا، للاستفادة منها في تقديم الدعم التقني إلى شركات أو مؤسسات في بلدان أقل تقدّما. ففي الهند، بدأ أحد هذه المراكز عمله في الآونة الأخيرة؛ كما تمت الموافقة على مشروع لإنشاء مركز مشابه في الصين. وسيقوم هذان المركزان بأشياء منها نقل الخبرة الفنية في مجال تسخير الطاقة المتجدّدة لإدخال الكهرباء إلى الأرياف واستخدام تلك الطاقة في الإنتاج (محطات صغيرة لتوليد القدرة الكهربائية وطاقة الكتلة الحيوية) إلى بلدان نامية أخرى. ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل عن دور اليونيدو في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الفصل ٧-ألف.

وبالإضافة إلى التعاون التقني، شاركت اليونيدو في أنشطة مختلفة مشتركة بين الوكالات تهدف إلى زيادة تحسين التنسيق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. ويتطرّق الفصل ٧-ألف باختصار إلى مشاركة اليونيدو في وضع تقرير الجنوب الذي يقوم اليونديب بتنسيقه. وتعكف المنظمة على إعداد تقرير عن دور الصناعة في التعاون بين بلدان الجنوب، وسيوفّر هذا التقرير سياقاً لإدراج المسائل الصناعية في أنشطة التعاون القطرية بين بلدان الجنوب التي تشترك فيها وكالات متعدّدة. أخيراً، استضافت اليونيدو الاجتماع الأربعين لرؤساء ومنسّقي مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عُقد في حزيران/يونيه، والذي يقدّم الباب التالي وصفا له.

## حاء- الدعوة إلى المناصرة

### جهود جديدة من أجل زيادة إبراز دور اليونيدو

إن اليونيدو ملتزمة بتعزيز وظائفها بصفقتها محفلا عالميا. وتشمل هذه الوظائف طائفة واسعة من أنشطة الدعوة إلى المناصرة، بدءا بالدعاية وانتهاء إلى المشاركة في المبادرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد أكّد مجلس التنمية الصناعية في دورته الحادية والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه، على أهمية زيادة إبراز دور اليونيدو باعتماده المقرّر م ت ص-٣١/٢، الذي دعا، في جملة أمور، إلى "توفير مزيد من المعلومات والدعوة إلى

المناصرة في الأحداث الدولية الكبرى التي تشارك فيها اليونيدو ومن خلال سفراء النوايا الحسنة". وستربط وظائف اليونيدو بصفتها محفلا عالميا أيضا على نحو أفضل بأنشطة التعاون التقني، وذلك بغية دعم الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز العمليات الميدانية الوارد وصفها في الفصل ٣-جيم.

وقد استجابت المنظمة لذلك ببذل جهود أكبر من أجل تبليغ رسالتها وبتكثيف مشاركتها في المناسبات الدولية الكبرى. وكان الحدث الأهم في هذا السياق هو احتفال اليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيسها، وقد سبق الحديث عن ذلك في الباب ألف من هذا الفصل. فهذه المبادرة وغيرها من المبادرات تساعد على تسليط الضوء على ما تسهم به أنشطة اليونيدو الرئيسية في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية.

## تبليغ رسالة اليونيدو على نحو أفضل

ستتعاقد اليونيدو مع خبير في مجال الدعوة العامة إلى المناصرة حتى تتمكن من تبليغ رسالتها على نحو أفضل وزيادة إبراز دورها. إضافة إلى ذلك، أصبحت اليونيدو حريصة على جعل منشوراتها الرئيسية أسهل استخداما وأكثر إفادة بالمعلومات. وتمثل هذه الوثيقة جهدا يرمي إلى إتاحة وثيقة تشريعية حول أداء اليونيدو لجمهور أوسع. ويشكل تقرير التنمية الصناعية مثلا آخر: فهذا المنشور الهام سيجري تحسينه من حيث الأسلوب والمضمون. وقد وُضعت سياسات وتدابير جديدة فيما يتعلق بالمنشورات التقنية، ويجري تأسيس لجنة جديدة معنية بالمنشورات لكي تتولى استعراض هذه الوثائق واعتمادها. وستدخل تعديلات شاملة على موقع اليونيدو على شبكة الإنترنت قبل نهاية عام ٢٠٠٧.

وقد بدأت الجهود الرامية إلى الدعوة إلى المناصرة وإبراز دور اليونيدو تؤثر في تدفق المعلومات في سياق عمل اليونيدو اليومي. فعملية وضع البرنامج والميزانيتين يجري تحسينها. فبدلا من إسناد الموارد إلى وحدات جامدة في الهيكل التنظيمي، ستبين هذه العملية كيف تُستخدم موارد المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها العامة. وهذا سيمكّن الدول الأعضاء من رؤية ما حققه التمويل، بدلا من الاكتفاء بربط التمويل بنود إنفاق



ال

كالموظفين والسفر والمعدات. وفي الوقت نفسه، ستواصل اليونيدو وضع مؤشرات أفضل للأداء حتى يصبح بالإمكان قياس نتائج ذات طابع ملموس أكثر ومحددة تحديداً أدق وإبلاغ الدول الأعضاء بها. وقد أُتيح تمويل أكبر للميدان من أجل توعية الناس بأنشطة اليونيدو المهادفة إلى دعم التنمية.

وثمة نشاط آخر عزز إبراز دور المنظمة عام ٢٠٠٦ ويستحق التوقّف عنده بشكل خاص. إنه يتعلق بالحملة الدؤوية التي أطلقها المدير العام وكبار المديرين من أجل شرح رؤية اليونيدو للسنوات المقبلة. فقد تمّ، عبر قنوات مختلفة، تبليغ الرسالة التي مفادها أن المنظمة خضعت لإصلاحات واسعة وناجحة، لكن الأمر يقتضي الآن تعزيز تلك الإصلاحات وتوسيع أنشطة التواصل. ومن بين هذه القنوات، استفاد المدير العام وكبار المديرين من وجود عدد كبير من قادة العالم في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في تشرين الأول/أكتوبر، من أجل إقامة وترسيخ صلات تروج لدور اليونيدو. وقد تمّ، من خلال هذه الحملة، التعريف بوضوح بتوجهات اليونيدو وخططها وأولوياتها الجديدة خلال السنة الأولى من فترة الإدارة الجديدة - وهذا عنصر حاسم الأهمية في الجهود الرامية إلى حشد الدعم الدولي.

## الدعوة إلى المناصرة في المناسبات الدولية الكبرى

من بين أنشطة الدعوة إلى المناصرة التي قامت بها اليونيدو في المناسبات الدولية الكبرى، ثمة نشاط بارز يتمثّل في استضافة الاجتماع الأربعين لرؤساء ومنسقي مجموعة الـ٧٧ والصين في حزيران/يونيه. فقد كان هذا النشاط مناسبة هامة لدفع تنفيذ جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الأمام، إذ حضره عدد من الوكالات الإنمائية من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، كالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. وقد شارك في استضافة هذه المناسبة فرع فيينا لمجموعة الـ٧٧ والصين. وتركزت المناقشات على الحاجة إلى تقوية منظومة الأمم المتحدة وزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات التجارية وتسخير الطاقة لأغراض التنمية والأهمية الحاسمة التي تكتسيها الوكالات المتخصصة في معالجة هذه المسائل. وألقي الضوء على عمل المنظمة في هذه المجالات، وكذلك على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى وتوسيعه.

وبيّنت اليونيدو التزامها بالمسائل المتعلقة بالطاقة خلال الاجتماع الوزاري الإيبيري-الأمريكي المعني بأمن الطاقة في أمريكا اللاتينية: الطاقة المتجددة كبديل قابل للاستمرار. وقد عُقد هذا الاجتماع في أيلول/سبتمبر في مونتيفيديو، بأوروغواي، واشتركت في تنظيمه اليونيدو وأمانة مؤتمر القمة الإيبيرية-الأمريكية ووزارة الصناعة والطاقة والتعدين في أوروغواي. وتمثّلت عناصره الأساسية في مناقشة أمن الطاقة فيما بين وزارات الطاقة في المنطقة ووضع برنامج تعاون إقليمي حول تقنيات الطاقة المتجددة. وكان من نتائج الاجتماع الرئيسية صدور إعلان وزاري سلّط الضوء على ضرورة التعاون الإقليمي بغية تحسين فعالية استخدام الطاقة وزيادة إمدادات الطاقة المتجددة والتشجيع على البحث والتطوير التكنولوجي في هذا الميدان. وأيد الإعلان اقتراحاً قدّمته اليونيدو يدعو حكومات المنطقة إلى دراسة فكرة إنشاء مرصد إقليمي خاص بمصادر الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة الرشيد. وأرسل الإعلان الوزاري إلى القمة الإيبيرية-الأمريكية لأجل زيادة التباحث حوله وإجراء مناقشات حول مسائل أمن الطاقة. وعلى سبيل متابعة الاجتماع الوزاري، سوف يُعقد في البرازيل في عام ٢٠٠٧ اجتماع للتركيز على الطاقة المتجددة من منظور عالمي.

وخلال افتتاح الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى الضوء على جهود اليونيدو الرامية إلى جعل التصنيع جزءاً هاماً من جدول الأعمال الإنمائي العالمي، عندما قدّم المدير العام عرضاً استعرض ما تضمّنه تقرير عن التعاون في ميدان التنمية الصناعية<sup>(٧)</sup> في كلمة ألقاها أمام اللجنة الثانية التي تعالج المسائل الاقتصادية والمالية. وأفضى ذلك إلى صدور قرار عن الجمعية العامة<sup>(٨)</sup> شددت فيه على أهمية التنمية الصناعية، وعلى تعزيز أهمية المنظمة وولايتها في مجال تنسيق أنشطة التنمية الصناعية في منظومة الأمم المتحدة.

وكانت هناك مناسبة هامة أخرى في هذا المجال، هي المؤتمر الثالث لشبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا (أفريانت) الذي عُقد في جوهانسبرغ واشتركت في تنظيمه اليونيدو والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ووزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. وكان الهدف من المؤتمر مناقشة الآثار المترتبة على الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٥ التي أعدتها اليونيدو بشأن المستثمرين الأجانب في أفريقيا والتي ألفت الضوء من زاوية جديدة على طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من بلدان الجنوب وديناميته في المنطقة الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى، وهي توفر لهذه البلدان أساساً تستند إليه في وضع استراتيجيات أفضل من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأدّت المناقشات التي دارت في المؤتمر إلى صياغة برنامج إقليمي لإدارة الاستثمار، وذلك من أجل ترويج الاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري في المنطقة الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. ويتضمّن الفصل ٨-٨ دال معلومات أكثر تفصيلاً عن أفريانت.

وشاركت اليونيدو في طائفة من المناسبات الدولية الأخرى بغية نشر معلومات عن المسائل المتعلقة بالصناعة. ففي الاجتماع الوزاري لمجموعة ٧٧ حول العلم والتكنولوجيا على سبيل المثال، قدّمت المنظمة ورقة عنونها التحديات والاستراتيجيات في مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا في بلدان الجنوب: دور اليونيدو. كما نظّمت اليونيدو المؤتمر السابع عشر لوزراء الصناعة الأفريقيين، الذي عُقد في حزيران/يونيه في القاهرة.

## طاء- الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، الذي يجري كل ثلاث سنوات

الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات هو أداة من أدوات الأمم المتحدة لإرساء التوجهات الأساسية للسياسة العامة على نطاق المنظومة في مجال التعاون الإنمائي وطرائق التنفيذ على الصعيد القطري. وتقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية المساعدة على ضمان تنفيذ هذه التوجهات في مجال السياسة العامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

أمّا التوجهات الرئيسية للسياسة العامة فهي التالية:

- تحقيق التكامل بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة والخطط والأولويات الوطنية وضمان الملكية والمشاركة الوطنيتين؛

(٧) A/61/305.

(٨) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥/٦١.



- الشراكة والدعم في بناء القدرات الوطنية؛
- قدرة منظومة الأمم المتحدة على الإسهام في تحقيق النتائج الإنمائية؛
- عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠٠٦، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات. وشاركت اليونيدو بنشاط في التقرير المرحلي للاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات،<sup>(٩)</sup> وساهمت عدة فروع ووحدات من اليونيدو بمدخلات هامة في هذا التقرير.

وأبرز التقرير عددا من أنشطة اليونيدو التنفيذية، هي التالية:

- الإسهام في بناء القدرات من خلال آليات مختلفة، منها برامجها المتكاملة وتطوير القدرات الوطنية في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛
- إنشاء شبكات وبورصات عالمية للتعاقد من الباطن وإقامة شراكات من أجل تيسير نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول قائمة على تلك التكنولوجيا من أجل تطوير الشراكات؛
- دعم نقل التكنولوجيا.

وفيما يتعلق بمسألة التقدم المحرز في تحقيق الاتساق في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وضممان نجاعتها ووثاقة صلتها بالتنمية، ألقى التقرير الضوء على إنشاء مكاتب اليونيدو المصغرة بموجب اتفاق التعاون بين اليونيدو واليونديب وعلى "مبادرة القطن" من أجل البلدان الأفريقية، وهي مبادرة مشتركة بين اليونيدو ومنظمة التجارة العالمية وقد سبق الحديث عنها. كما أبرز التقرير الدعم التقني الذي تقدمه اليونيدو إلى الموقع الإلكتروني على الإنترنت "Mediterranean Exchange" الذي يهدف إلى ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وإقامة شبكات للمعلومات بين أفريقيا وآسيا، واليونديب لصالح مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. كما أبرز التقرير بوضوح أنشطة المنظمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، مع إشارات محددة إلى أمور منها الدعم المقدم إلى المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا.

وسيقدم الفصل التالي وصفا للمساهمات الكبرى التي قامت بها اليونيدو من أجل تحقيق توجهات السياسة العامة المبينة في الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات.

(٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠٠٦.



## تعزيز إصلاح الأمم المتحدة وزيادة التأثير على المستوى الميداني



أحرز تقدُّم كبير في زيادة التأثير على  
المستوى الميداني، مع ما ينطوي عليه ذلك  
من آثار بعيدة المدى على النمو الصناعي  
وعلى الاقتصاد عموماً.

## ألف - صوب تعاون تقني أفضل

لقد اتخذت خطوات كبيرة من أجل زيادة أثر عمليات اليونيدو وأثر منظومة الأمم المتحدة ككل على الصعيد الميداني. فقد أحرز تقدّم كبير كانت له نتائج بعيدة المدى لحقت بالتعاون الإنمائي، خصوصا فيما يتعلق بما ينطوي عليه هذا التعاون من قدرة على حفز النمو الصناعي والاقتصاد عموما، على المستوى القطري.

وقد أصبحت اليونيدو، بعد أن نفذت إصلاحات داخلية واسعة النطاق وتعلّمت أن تجميع الموارد وتعزيز التآزر أساسيان لإحداث أثر إنمائي أكبر، نشطة جدا في دعم المضي قدماً في خطة إصلاح الأمم المتحدة وفي تعزيز التناسق بين الإجراءات المنفّذة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، زادت المنظمة تركيز أنشطتها في مجال التعاون التقني وعززت تمثيلها الميداني وحسّنت إجراءاتها الإدارية. وسيستفيد التعاون التقني كثيرا من هذه التدابير التي ستعزّز أيضا إسهام المنظمة في التحسينات المزمع إجراؤها على الكيفية التي تُنفّذ بها منظومة الأمم المتحدة ككل أنشطتها.

## باء - إصلاح الأمم المتحدة: توحيد الأداة

استجابةً لدعوة زعماء العالم خلال القمة العالمية ٢٠٠٥، التي عُقدت في نيويورك وأسفرت عن توافق في الآراء بعيد المدى حول أولويات المجتمع الدولي، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق رفيع المستوى معنيا بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. وأسندت إلى هذا الفريق مهمة استكشاف كيفية تحسين بنية الأمم المتحدة حتى تتمكن من مساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكيفية تصدّي الأمم المتحدة على نحو أجمع لتحديات عالمية كبيرة كالتدهور البيئي والأمراض المعدية والنزاعات المسلّحة.

ويشير عنوان التقرير الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، توحيد الأداة، إلى المفهوم المحوري: وهو أن على الأمم المتحدة التغلّب على تشتتها وتوحيد أدائها في تقديم خدماتها في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. وهذا يتطلب التزاما أقوى من جانب كياناتها العديدة بالتعاون على تنفيذ استراتيجية موحّدة، سعيا إلى تحقيق مجموعة واحدة من الأهداف.

أمّا التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير فهي التالية:

- الاستعاضة عن برامج مختلف وكالات الأمم المتحدة في بلد ما ببرنامج قطري في إطار "أمم متحدة واحدة" ينفّذه فريق قطري واحد وترصد أداءه هيئة حكومية دولية رقابية واحدة، هي مجلس الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
- تقديم المساعدة الإنسانية من خلال شراكة واحدة تضمُّ الأمم المتحدة والحكومات الوطنية والحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية؛

- إنشاء نظام قوي لحماية البيئة العالمية، على أن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز الامتياز في هذا المجال؛
- ضمان السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إنشاء كيان قوي؛
- إنشاء إطار واضح لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تكون محورَه مَفْوضِيَّة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد حُدِّد إطار زمني من خمس سنوات لتحقيق هذه الأهداف. وسيقتضي تحقيقها إدخال تغييرات على طريقة إدارة وتمويل منظومة الأمم المتحدة. ويقترح التقرير إنشاء فريق تابع للأمم المتحدة يُعنى بسياسات التنمية وعملياتها تكون مهمته جمع خبرات جميع المنظمات في مجال التنمية. وينبغي أن يواصل الأمين العام، من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يضمّ الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأعضاء، قيادة عملية تغيير ممارسات الأمم المتحدة في مجال تسيير الأعمال، والحثّ بشدّة على تحقيق التوافق التام فيما بين المنظمات في مجالات تخطيط الموارد البشرية والمالية والخدمات المشتركة والتقييمات بغية تعزيز الاتساق. كما ينبغي تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة من خلال إنشاء آلية تقييم على نطاق الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٠٨. أخيراً، ينبغي زيادة الجهود الرامية إلى جعل أموال المانحين تصبُّ في تمويل "البرنامج القطري الواحد".

ويتوقَّع التقرير أن يكون تنفيذ التوصيات خطوة أولى نحو تحقيق اتساق أفضل على نطاق المنظومة وأن يجعل هذا التنفيذ منظومة الأمم المتحدة قوة أوثق صلة بمسائل التنمية والأمن البشري والاستدامة البيئية.

## جيم - اليونيدو وإصلاح الأمم المتحدة

### مشاورات حول توحيد الأداء وتعليقات على هذا المفهوم

لقد كانت اليونيدو سبّاقة من نواحٍ شتّى في القيام بعملية إصلاح لمعالجة نفس المسائل التي تُناقش الآن في إطار إصلاح الأمم المتحدة ككل، ويمكنها بالتالي تقديم بعض الدروس القيّمة في سبيل التوصل إلى تحقيق الاتساق ونجاعة التكلفة على نطاق المنظومة. فمنذ أن أطلق الأمين العام مبادرته عام ٢٠٠٥، ما انفكت اليونيدو تروّج بقوة لأهدافها. فقد شارك كبار مسؤولي المنظمة مشاركة نشطة في جميع دورات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفريق الأطراف الرئيسية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وفي عام ٢٠٠٦، استضافت المنظمة في فيينا المشاورات المواضيعية حول دور نظام منسق الأمم المتحدة المقيم التابع للفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتماشى نهج اليونيدو إزاء تعزيز الاتساق مع التوصيات الرئيسية التي أوردتها الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في تقريره الأخير، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- زيادة تركيز العمل ومواءمته مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛





- بناء تحالفات مع الشركاء تحقيقاً لمزيد من التآزر؛
- السعي حثيثاً إلى التعاون بين الوكالات فيما يتعلق بالأولويات المواضيعية، ولا سيما تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
- تحقيق التكامل بين الأنشطة على الصعيد القطري؛
- مواصلة تحسين الجودة والكفاءة في تنفيذ البرامج؛
- تنسيق الممارسات في مجال تسيير الأعمال مع بقية منظومة الأمم المتحدة.

وما انفكت اليونيدو تعمل بحزم كبير في جميع هذه المجالات، مثلما هو مبين في الفصل ٢ والأبواب الواردة أدناه.

إضافة إلى ذلك، قدّمت المنظمة مذكرةً عنوانها "التكامل مع التخصص داخل منظومة الأمم المتحدة". وقد تضمّنت هذه المذكرة الخطوط العريضة لرأي اليونيدو الذي مفاده أن أحسن طريقة للمضي قدماً في تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة هو تقسيم العمل تقسيماً واضحاً بين منظمات الأمم المتحدة، على أن يتولّى اليونديب مهام إدارة نظام المنسق المقيم، وانسحاب المنظمات من مجالات العمل التي تتمتع فيها منظمات أخرى بالخبرة الفنية.

وفيما يتعلق بالنهج المتمثل في "برنامج واحد ومكتب واحد وميزانية واحدة"، هناك عدد من المسائل التي هي ما زالت في حاجة إلى معالجة كي يعطي النهج نتائجه المثلى. فالبرنامج الواحد يجب أن يكون قُطرياً من حيث ملكيته وإدارته، كما أن من الضروري أن توأم الخطط الوطنية مع أولويات المانحين وأن يُستفاد من جميع الخبرات المتوفرة لدى منظومة الأمم المتحدة. أمّا الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التصدي لتغيّر المناخ فينبغي أن تظلّ مفتوحة للتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لها خبرة فنية قطاعية في مجال البيئة. ويجب وضع نظام تمويل متعدّد السنوات للميزانية الواحدة يكون كافياً ومستقرّاً ويمكن التنبؤ به. وفي هذا السياق، يجب استكشاف سبل اجتذاب موارد إضافية

لأغراض التنمية. ومن المفترض في المكتب الواحد أن يمكن الوكالات المتخصصة من اعتماد أنجع الترتيبات من حيث التكلفة لأنشطتها الميدانية، إضافة إلى مساهمته في تحقيق الاتساق بين العمليات. أخيرا، ينبغي تعزيز دور مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. واليونيدو ملتزمة بالمساعدة على حل هذه المسائل ودفع مبادرة برنامج الأمم المتحدة القطري الواحد إلى الأمام.

## حفز الوكالات على تحقيق الاتساق بين أنشطتها في الميدان

إلى جانب ما سبق ذكره من مساهمات في إصلاح الأمم المتحدة، انخرطت اليونيدو في عدة أنشطة مشتركة بين الوكالات في هذا المجال. فتمت مبادرة خاصة أطلقتها اليونيدو بغية كفالة الاتساق على مستوى المنظومة تمثلت في إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنمية الاقتصادية والتي أوصت بإنشائها للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وتمثل مهمة هذه الفرقة في وضع إطار مشترك للعمل الجماعي الذي تقوم به الوكالات "بشأن النمو الاقتصادي المستدام بصفته بعدا أساسيا للجهود المبذولة على نطاق المنظومة من أجل دعم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"<sup>(١)</sup>. وفي حزيران/يونيه، قبلت اللجنة اقتراح اليونيدو بأن يُركّز العمل على بناء القدرات التجارية، وفي أيلول/سبتمبر، نظمت اليونيدو اجتماعا لفريق عامل من أجل استهلال هذه العملية. واتفق الاجتماع، الذي حضرته عشر من منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالي التجارة والتنمية على الحاجة إلى المزيد من التعاون بغية تحسين الاتساق على نطاق المنظومة في هذا المجال المواضيعي. وستمثل الخطوة الأولى في وضع دليل يبين مختلف الخدمات التي تعرضها منظمات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات التجارية. وتقوم اليونيدو حاليا بتنسيق عملية إعداد هذا الدليل ونشره، مما سيجعله عندئذ نقطة انطلاق الفرقة في تنفيذ مزيد من الأنشطة الرامية إلى زيادة الاتساق في مجال بناء القدرات التجارية.

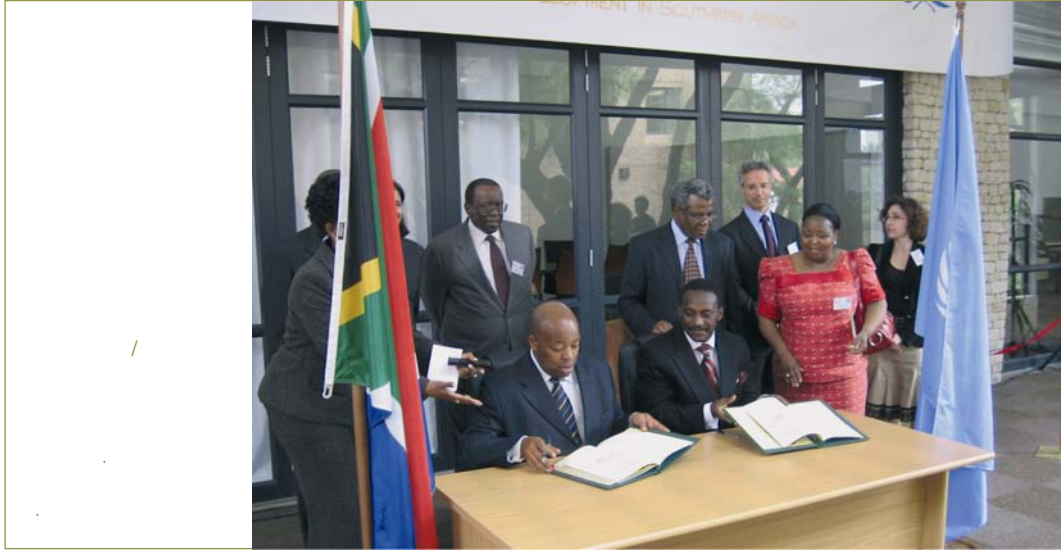
وأطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة مماثلة تحت رعاية اللجنة المذكورة، وهي تتعلق بموضوع التشغيل والعمل اللائق. وتساهم اليونيدو مع منظمة العمل الدولية في وضع مجموعة أدوات ستمكّن الوكالات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة من تعميم التشغيل والعمل اللائق بشكل أفضل في برامجها ومشاريعها. وتنوي اليونيدو إذكاء وعي موظفيها، وبخاصة مديري المشاريع، بمسائل التشغيل والعمل اللائق، وزيادة اهتمامهم بها. كما يُتوقع أن يفضي ذلك إلى سياسات تنظيمية ومشاريع للتعاون التقني تروّج معايير العمل التي وافقت عليها الأمم المتحدة وتعزز جهود المنظمة في مجالات خلق فرص العمل وظروف العمل وغير ذلك من مبادئ العمل اللائق.

## تمثيل ميداني أقوى

يتطلب الاتساق على نطاق المنظومة حضورا أقوى لليونيدو في الميدان. ويشكّل التعاون على نحو أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداة هامة في هذا الصدد، كما هو مناقش في الفصل ٢-جيم. وفضلا عن ذلك اعتمدت المنظمة سياسة جديدة وشاملة وشفافة بشأن الانتقال إلى الميدان<sup>(٢)</sup> وهي سياسة تستند إلى أفضل

(١) تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها التاسعة (CEB/2005/4)، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٢) UNIDO/DGB/(M).97



الممارسات في وكالات ومؤسسات إنمائية أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتتضمن هذه السياسة إيفاد الموظفين المعيّنين دولياً إلى الميدان لكي يعملوا هناك بغية تلبية الاحتياجات التي تقتضيها عمليات المنظمة. وتقدم السياسة المذكورة مجموعة شاملة من الحوافز على تحقيق الارتقاء الوظيفي في الميدان وتهدف إلى جعل نظام الخدمة في الميدان يمثل نقلة وظيفية مجزية ومثيرة للتجربة المهنية.

وقد أصدر المدير العام ما مجموعه ٢٦ قراراً بتعيين موظفين من الفئة الفنية وما فوقها واختيارهم للعمل في مختلف مراكز العمل الميداني. وبينما كانت معدلات الشغور في الميدان تبلغ ما يقارب ٤٠ في المائة في السنوات الأخيرة، باستثناء مكاتب اليونيدو المصغرة، فقد انخفضت هذه المعدلات في نهاية هذا العام إلى ١٦,٧ في المائة فيما يتعلق بالمديرين الإقليميين، و١٨,٨ في المائة فيما يتعلق بممثلي اليونيدو في المكاتب القطرية. ولا توجد أي شواغر في مكاتب اليونيدو المصغرة.

ومن المتوقع أن يحسن تعزيز وجود اليونيدو في الميدان، مع ما يقترن به من تدابير لتطوير القدرات التقنية للمكاتب الميدانية، تنفيذ البرامج وموقع المنظمة من الناحية الاستراتيجية في المناقشات الجارية حول الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، نُظمت للمرة الأولى برنامج لتهيئة الموظفين المتدربين للعمل في الميدان. وقد غطى هذا البرنامج جميع الجوانب الأساسية لتمثيل الميدان، وعرف الموظفين بمنتجات اليونيدو وخدماتها وزودهم بمهارات أساسية أخرى.

وستمكن اليونيدو بفضل تعزيز وجودها الميداني من الاضطلاع بدور أقوى في إطار "البرنامج القطري للأمم المتحدة الواحدة"، الذي ذكر آنفاً، ومن ثم ستزداد مساهماتها وأهميتها في تقديم الخدمات الإنمائية على نطاق منظومة الأمم المتحدة - من خلال المشاركة النشطة في التقييم القطري المشترك وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن خلال تقديم خدمات تقنية واستشارية أفضل.





## الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية



اليونيدو تساعد على إطلاق العنان لإمكانيات الفقراء الإنتاجية غير المستغلة. وهي تساعد أيضا المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على النمو وتزيد من إسهامها في الجرى الرئيسي للاقتصاد.



## ألف- مفتاح الحدّ من الفقر: المنشآت الصناعية النامية

واصلت اليونيدو، على مدار السنة، دعم الدول الأعضاء في مواجهة التحديات التي تطرحها الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيّما الهدف المتمثّل في تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتضطلع التنمية الصناعية التي يتصدّرها القطاع الخاص بدور مركزي في وضع البلدان الفقيرة في مسار النمو الاقتصادي المستدام. بيد أن معظم السكان في العديد من البلدان النامية، لا سيّما أقل البلدان نمواً، يواجهون عقبات تعرقل سعيهم إلى استهلال أنشطة صناعية أو توسيعها. وليس هناك سوى عدد قليل من المنشآت الصغيرة والصغرى التي لها القدرة على أن تصبح منشآت صغيرة ومتوسطة مستقرّة وعلى انتهاز الفرص المتاحة في قطاع التصدير والاقتصاد العالمي.

واليونيدو تساعد البلدان النامية على خلق بيئة سياساتية ومؤسسية تسهّل تنمية القطاع الخاص وتكفل تحوّل هذا القطاع إلى محرّك فعّال لتحقيق النمو لصالح الفقراء، عن طريق إزالة العقبات التي تثبّط المبادرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع وتعزيز القدرات على تنظيم المشاريع وتحسين سبل الوصول إلى تنمية المهارات وإلى التمويل. وترمي المساعدة في هذا السياق إلى إطلاق العنان للإمكانيات الإنتاجية غير المستغلّة التي يتمتّع بها أفقر السكان من جهة، وإلى تحويل وتنويع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النمو وزيادة إسهامها في المحرّى الرئيسي للاقتصاد، من جهة أخرى.

وتدعم اليونيدو البلدان المستفيدة من خدماتها في هذا المسعى عن طريق تقديم الخدمات التكميلية الثلاث التالية:

- تحسين بيئة الأعمال التجارية والإطارين السياسي والمؤسسي لتنمية القطاع الخاص لصالح الفقراء؛
- ترويج روح تنظيم المشاريع وإقامة صلات بين الأعمال التجارية؛
- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات محدّدة وتمكينها من سبل الحصول على ما تحتاج إليه من موارد وتزويدها بخدمات الدعم.

## باء- تحسين بيئة الأعمال التجارية والإطارين السياسي والمؤسسي

في عام ٢٠٠٦، قامت اليونيدو ببناء قدرات وطنية على تصميم سياسات متناسقة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ترتبط بأهداف اقتصادية واجتماعية أوسع في عدد من البلدان منها أوغندا والجمهورية العربية السورية وجمهورية مولدوفا ورواندا وفييت نام والمملكة العربية السعودية. وإلى جانب وضع البنية التحتية اللازمة لصوغ سياسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها، تمّ كذلك تعزيز خدمات تنمية الأعمال التجارية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويقدم المشروع الخاص بتحسين بيئة الأعمال التجارية في فييت نام مثالا بالغ الأهمية.

ففي عام ٢٠٠٥، أعلنت حكومة فييت نام عن رغبتها في أن يتضاعف عدد منشآت القطاع الخاص المسجّلة من ٢٥٠.٠٠٠ إلى ٥٠٠.٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٠، وعن توقّعها أن تخلق هذه المنشآت الجديدة ٢,٧ مليون وظيفة جديدة وأن تساعد على زيادة كمية صادرات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحسين جودتها. وتمثّياً مع هذا الهدف، ساعدت اليونيدو الوكالة المعنية بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة إلى وزارة التخطيط والاستثمار في عملية المشاركة والاستشارة الواسعة لإعداد خطة عمل تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وتتضمّن الخطة، التي أقرّها رئيس الوزراء، ٤٥ إجراءً محدّداً يهدف ٣٩ منها إلى تحسين البيئة التنظيمية والإدارية، وهي تغطّي نطاقاً من المسائل يشمل تسجيل الأعمال التجارية وإصدار التراخيص بشأهما وإفلاسها، والمحاسبة والإبلاغ المالي، وتسوية المنازعات، وسبل الحصول على التمويل والأراضي والتكنولوجيا.

وبغية تحسين نظام تسجيل الأعمال التجارية، ساعدت اليونيدو الوكالة المعنية بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وضع الصيغة النهائية للخطة المتعلقة ببرامج وطني لإصلاح التسجيل من شأنه أن ينشئ نظاماً حاسوبياً واحداً لتسجيل كل من الأعمال التجارية والضرائب والإحصاءات. وسيساعد البرنامج على تخفيض تكاليف الدخول إلى الأسواق وكذلك ما تنطوي عليه ممارسة أعمال تجارية في فييت نام من تكاليف ومجازفات، وهو سيزوّد المنشآت بمعلومات صحيحة من الناحية القانونية تغطّي التراب الوطني عن الشركاء المحتملين.

وقد ساعدت المنظمة كذلك الوكالة المعنية بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة و ١٩ وزارة ووكالة وإدارة متعاونة على إنشاء بوابة الأعمال التجارية الحكومية على الإنترنت ([www.business.gov.vn](http://www.business.gov.vn)). وهذه البوابة تدعم أوساط الأعمال التجارية والوكالات المعنية بالتسجيل وإصدار تراخيص الأعمال التجارية. ولا تكفي هذه البوابة بإدراج ٣٠٠ صحيفة وقائع سهلة الاستعمال بشأن جميع مقتضيات الترخيص الحالية وتكملها بأكثر من ٧٠٠٠ صفحة من النصوص القانونية القابلة للتنزيل على الحواسيب الشخصية، وإنما هي تتضمّن أيضاً نصائح أساسية تتعلق بالأعمال التجارية لفائدة المنشآت الصغيرة ومعلومات مستفيضة عن مؤسسات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والسياسات والبرامج المتعلقة بتلك المنشآت.

كما شاركت اليونيدو في المساعدة على تحسين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. فقد نشرت شبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا (أفريانت) دراسة استقصائية عن المستثمرين الأجانب حلّلت فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الراهنة من حيث دوافعها وخصائصها التشغيلية وتصوّراتها وخططها للمستقبل. وأفضت المناقشات التي دارت حول الدراسة الاستقصائية في مؤتمر "أفريانت" الثالث، الذي عُقد في جوهانسبورغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، إلى وضع برنامج إقليمي لدعم استثمارات القطاع الخاص وتعزيز إدارة الاستثمار في المنطقة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الفصل ٨.

وبما أن الافتقار إلى طاقة يمكن التعويل عليها وتكون متوقّرة بأسعار معقولة يمثّل أهم الحواجز القائمة أمام التنمية الريفية، فإن استراتيجية اليونيدو للطاقة الريفية ترمي إلى تحسين وصول الفقراء إلى خدمات الطاقة التي يمكن التعويل عليها والتي هي مستدامة وربط هذه الخدمات بالإنتاج. ويجري العمل على تنفيذ مشاريع بشأن الطاقة في الأرياف وبشأن الطاقة المتجدّدة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ففي عام ٢٠٠٦، وبدعم من مرفق البيئة العالمية، استُهلّ مشروع بشأن إنشاء ثلاث شبكات توزيع مصغرة في مناطق

ريفية نائية في زامبيا. وتمثلت الخطوات الأولى في تحديد مواقع لهذه الشبكات التي ستستخدم مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة المائية)، وإعداد دراسات الجدوى وحشد التمويل المشترك. وقد تمّ، في جميع المواقع، تبيين أنشطة إنتاج محدّدة، بغية ضمان الاستدامة الاقتصادية لشبكات التوزيع المصغّرة وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في المشروع. كما تعمل اليونيدو بالتعاون الوثيق مع الحكومة على إعداد سياسات كفيلة بتكرار تجربة شبكات التوزيع المصغّرة في الأرياف في جميع أنحاء زامبيا.

ويتناول الفصل ٦-هـ أيضاً موضوع عمل اليونيدو في مجال الطاقة المتجدّدة.

## جيم- التشجيع على تنظيم المشاريع وعلى إقامة صلات بين الأعمال التجارية

تركّز اليونيدو في المساعدة التي تقدمها في هذا المجال على المناطق الريفية والأقل نمواً في البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نمواً، مع إيلاء اهتمام كبير لمسألة تنمية المهارات والدراسة الفنية والثقافة في مجال تنظيم المشاريع، وخاصة في صفوف الشباب، وإزالة العقبات الاجتماعية والقانونية التي تعوق المساواة بين الجنسين في الأعمال التجارية. ويجري في عدد متزايد من البلدان تنفيذ برنامج المنهاج الدراسي بشأن تنظيم المشاريع، الذي وضعته اليونيدو. كما يجري، بدعم من شركة مايكروسوفت، إدراج مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا البرنامج في إطار الاتفاق المبرم بين اليونيدو وشركة مايكروسوفت المشار إليه في الفصل ٢.



وقد كانت أوغندا أول بلد جُرب فيه البرنامج. وتضمّن تقرير الحكومة عن إصلاح التعليم إقراراً بما تكتسيه المهارات في مجال تنظيم المشاريع من أهمية لنمو المنشآت الصغيرة، كما تضمّن اقتراحات بشأن تعديلات لنظام التعليم بغية تزويد القوى العاملة بمزيد من المهارات العملية. وبمساعدة من اليونيدو وتمويل من اليابان، استهلّت



وزارة التعليم والرياضة برنامجاً تجريبياً من برامج المنهاج الدراسي بشأن تنظيم المشاريع في ١٠ مدارس ثانوية استفاد منه ٦٠٠٠ طالب في عام ٢٠٠٢؛ ووُسِّع هذا البرنامج ليغطي التراب الوطني في عام ٢٠٠٣. وقد اتّسع نطاقه على مر السنين حتى بلغ عدد المشاركين فيه ٦٩٠٠٠ طالب في ١٨٠ مدرسة ثانوية في شهر أيار/مايو.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، نفّذت حكومة موزامبيق، في إطار استعراض منهاجها الدراسي، وتمويل من النرويج، برنامجاً تجريبياً من برامج المنهاج الدراسي بشأن تنظيم المشاريع في مقاطعة كابو ديلغادو. وقد وُسِّع نطاق تنفيذ هذا البرنامج ليشمل ثماني مدارس بها ٢٦٠٠ طالب في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بعدما كان يُنفَّذ في أربع مدارس بها ٩٦٠ طالباً في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. والآن، قرّرت الحكومة زيادة توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل الصعيد الوطني. ففي عام ٢٠٠٧، ستمشارك فيه ٣٨ مدرسة و ١١٣٥٠ طالباً، وبعد سنتين ستمشارك فيه ٢١٤ مدرسة و ١٢٩٧٠٠ طالب. وقد استُهلّ، في أيلول/سبتمبر، برنامج لتهيئة سلطات التعليم في جميع المقاطعات لتنفيذ المنهاج الدراسي المذكور.

وطلبت حكومة تيمور-ليشتي أيضاً من المنظمة مساعدتها على اعتماد برنامج المنهاج الدراسي بشأن تنظيم المشاريع. وقد تمّ ذلك بتمويل من اليابان والبرتغال. وبدأت الاستعدادات في عام ٢٠٠٥، وتوسّعت العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لتشمل ١٣٤ مدرسة و ١٦٠٠٠ طالب.

أخيراً، ساعدت اليونيدو المعهد الوطني لتطوير التعليم في ناميبيا على وضع مقرّر ودليل للمعلّمين وبرنامج لتدريب المعلمين فيما يتعلق ببرنامج المنهاج الدراسي المذكور، في حين تجري الاستعدادات لاعتماد هذا البرنامج في رواندا والكاميرون ونيكاراغوا.

وفي السودان، تدعم المنظمة التنمية في ولاية أعالي النيل من خلال مركز التدريب المهني في ملكال، حيث سيكون لهذا المركز دور هام في إعادة بناء وتأهيل المجتمعات المحلية التي تعاني في أعقاب الحرب الأهلية. وسُعي هذا المشروع الذي تمّوله هولندا بتطوير المهارات في مجال تنظيم المشاريع والمهارات التقنية، كما أنه سيوفّر خدمات في مجال تنمية الأعمال التجارية وسيساعد على الحصول على تراخيص للمشاريع التجارية من خلال مركز جامع. والهدف من ذلك هو تحسين المستوى العام لمعيشة أكثر من ٣٠٠ شاب، لا سيّما المعوقين والمشرّدين. ويرمي المشروع كذلك إلى استعراض المناهج الدراسية وتنقيحها باستمرار، وتوفير التدريب والدعم التقنيين للمدرّسين والشبان منظمي المشاريع، كجزء من برنامج لخلق فرص العمل، وإنشاء بنية تحتية أساسية تمكّن الشباب من تنظيم المشاريع مع نهاية عام ٢٠٠٧.

وظلّ برنامج المنظمة المعترف به دولياً والمتعلق بإنشاء تجمّعات وشبكات من المنشآت يتوسّع طيلة عام ٢٠٠٦. فقد نفّذت اليونيدو مشاريع للمساعدة على إنشاء تجمّعات وشبكات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصعيد القطري، واستجابت للطلب المتزايد على هذه الخدمات عن طريق إدماج منهجياتها وأدواتها ضمن مجموعات متكاملة من البرامج التدريبية المتخصصة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وأكمل البرنامج التدريبي العالمي بشأن إنشاء تجمّعات المنشآت، الذي أجري بتعاون مع مركز منظمة العمل الدولية في تورينو، سنته الثالثة. واستُهلّت طريقة إضافية للمساعدة تتمثّل في مجموعة أدوات لتنمية القطاع الخاص. ومجموعة الأدوات هذه هي عبارة عن مرفق للتشارك في المعارف عن طريق الاتصال الحاسوبي المباشر يساعد واضعي السياسات والممارسين على تصميم برامج لدعم إنشاء تجمّعات من المنشآت وتنفيذ تلك البرامج.



وأجري تقييم متعمق للأعمال المتعلقة بإنشاء التجمّعات في واحد من أكبر برامج إنشاء تجمّعات وشبكات من المنشآت، فيما يتعلق بصناعة النسيج في شانداري بالهند. والهدف من البرنامج هو مساعدة صنّاع النسيج الفقراء عن طريق ترويج التعاون. ففرادى صنّاع النسيج في المنطقة لا يملكون الاستثمار الرأسمالي اللازم للوصول إلى الأسواق على نحو أفضل، كما أن أصحاب مصانع النسيج والتجار يستأثرون بمكاسب تحسين الإنتاجية. وقد قرُن نهج تطوير التجمّعات بمجموعات العون الذاتي الريفية من أجل توليد الدخل وخلق فرص العمل. فقد أنشأ البرنامج ٦٠ مجموعة من مجموعات العون الذاتي لفائدة صنّاع النسيج المحتاجين، وشجّعت هذه المجموعات على الشروع في الادّخار والقيام بأنشطة استثمارية، كما أنشأ البرنامج مجموعتين من المنتجين الذين قلّصوا اعتمادهم على أصحاب مصانع النسيج والتجار فيما يتعلق بأحورهم وعرض منتجاتهم في الأسواق. وعلاوة على ذلك، أنشأ ١٢ من أصحاب المصانع والتجار بمجموعتهم الخاصة التي أطلقوا عليها الاسم "نادي الحرير"، مما قلّص اعتمادهم على الوسطاء.

وقد تبين من التقييم الذي أُجري عام ٢٠٠٦ أن عائدات أعضاء مجموعة المنتجين قد ازدادت بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة لأنهم أصبحوا يبيعون سلعهم مباشرة إلى السوق. وبصرف النظر عن ذلك، تحققت مكاسب اجتماعية هائلة، خصوصاً للنساء اللواتي أنشأن أيضاً منظمات خاصة بهن، وذلك من حيث اكتساب الثقة في الذات ومحو الأمية والادّخار. وأثبت نهج إنشاء تجمّعات وشبكات من المنشآت بوضوح أن تضافر الجهود على نحو جيد التنظيم يساعد على الحدّ من الفقر.

وسعيّاً إلى تسريع إنشاء تجمّعات وشبكات وتوسيع نطاق تبني مفهوم إنشاء التجمّعات والشبكات في الهند، استهلّت اليونيدو العمل على إصدار تراخيص لمديري التجمّعات المؤهلين يتمّ الحصول عليها من خلال التدريب المكثّف. فهذا سيساعد على توسيع نطاق الدعم لكي يصل إلى مجموعات المنتجين الفقراء ويدعم نموها وازدهارها.

## دال - دعم قطاع الصناعة الزراعية تحديدا

نظراً إلى أن قطاع الصناعة الزراعية هو أكبر قطاع صناعي في معظم البلدان النامية، فقد ظلت اليونيدو تركز على هذا القطاع تحديداً، مشددة على الأنشطة في المناطق الريفية. وأسفر الدعم عن تقليل فقدان المحصول في فترة ما بعد الحصاد، وتقليص النفايات إلى الحد الأدنى، والاستفادة من المنتجات الجانبية، وزيادة سلاسة التدفقات الإنتاجية، وتحسين نوعية المنتجات وجودة تغليفها، وزيادة القيمة المضافة. وشملت التدخلات المواد الخام وما يتصل بها من صناعات تجهيزية، كما شملت المنتجات الغذائية وغير الغذائية. والدعم مقدّم جزئياً من خلال مراكز تفوق تقنية في تجهيز المنتجات الزراعية.

وشهد العام ٢٠٠٦ الانتهاء من تنفيذ مشروع كبير لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في المناطق المتضررة من الحرب في جبال النوبة في جنوب السودان. فمتوسط الدخل السنوي للسكان في المنطقة لا يتجاوز ١٤٥ دولاراً. وقد تأثرت المنطقة بشدة من النزاعات المسلحة والجفاف، مما أدى إلى انهيار كامل تقريباً للبنية الاجتماعية والاقتصادية. وقد استُهل المشروع بهدف تمكين المجتمعات المحلية في المنطقة من التخطيط لأنشطتها الإنتاجية وتنفيذها وإدارتها. وستحسّن مهارات ٦٠٠٠ أسرة ومعداتها اللازمة للإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية، مما سينشئ أساساً آمناً لتوليد الدخل.



أمّا النتائج التي حققها البرنامج فتمثّلت في إنشاء أكثر من ٤٠ مجموعة إنتاجية محلية وضعت خططاً لإعادة التأهيل. وقد قدّمت اليونيدو إلى معظم الأسر البالغ عددها ٦٠٠٠ أسرة، بالتعاون مع هذه المجموعات وعن طريقها، المهارات والمعارف اللازمة لإنتاج منتجات زراعية إقليمية. وعلاوة على ذلك، لُقنت هذه المجموعات كيفية تركيب الآلات والأدوات الأساسية وكيفية إصلاحها.

وفي الوقت ذاته، زُوّدت المجتمعات المحلية الفقيرة في ملاوي بمهارات ومعدات أفضل. فمعظم صغار المالكين وأصحاب المنشآت الصغرى في هذا البلد ما زالوا يمارسون زراعة الكفاف ويعتمدون على أساليب إنتاج



وتكنولوجيات عتيقة. كما تتفاقم هذه الإنتاجية الهزيلة بسبب انتشار أمراض معدية كالمالاريا والأيدز أو فيروسه. ومن أجل معالجة هذه المشكلة، استهلت اليونيدو في الآونة الأخيرة برنامجا يهدف إلى ضمان رزق الفقراء والمجتمعات المحلية في مقاطعة ساليما. وتشارك في هذا المشروع أكثر من ٣٢٠٠ أسرة تتراأس النساء قرابة نصفها وتعني بأكثر من ١٠٠٠ يتيم.

وفي إطار هذا المشروع، تلقت لجان تحسين القرى التدريب على أنشطة توليد الدخل والمساعدة على استهلال هذه الأنشطة. وقد أوضح المشروع استخدام تكنولوجيات توفير العمالة من أجل زيادة العائدات الزراعية وغير الزراعية وتنويعها في الأمد البعيد. وتكفل المشروع أيضا برعاية تدريب اليتامى على استخدام المعدات والمرافق التي حسنها المشروع، مما منحهم فرصا للمستقبل. كما دربت المنظمة ميسري التنمية المجتمعية بغية ضمان استمرارية الخدمات المقدمة إلى فقراء ملاوي إلى أمد بعيد.

وتمثل صناعة تجهيز الخشب الهدف الذي تصبو إليه البرامج التي استهلت في إثيوبيا وكينيا. وفي هذا السياق، تعمل اليونيدو على النهوض بقطاع الخيزران من أجل توفير فرص عمل في الأرياف والمدن وزيادة القيمة المضافة لمنتجات الخيزران، مما يضفي طابعا حرفيا على الإنتاج والتسويق. لقد أصبح الخيزران، وهو "خشب الفقراء"، في السنوات الأخيرة من المواد الخام الهامة في عدد من الاقتصادات الأفريقية، ولكن الاستخدام المقصور على حالات الكفاف ما زال هو السائد، مما يجعل القيمة المضافة منخفضة. وتفيد التقارير المؤقتة عن هذا المشروع الابتكاري بأن هناك تقدما واضحا في المهارات التقنية فيما يتعلق بتجهيز الخيزران واستدامة إمدادات الخيزران الخام. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العاملون في هذا المجال يتلقون التدريب من أجل تحسين الجوانب التقنية والوظيفية والجمالية لمنتجات الخيزران، مما سيشجع تسويقا أحسن للمنتجات النهائية. كما يتعلم الأشخاص المشاركون في التدريب كيفية تخطي العقبات التي تحول دون نمو منشآتهم لكي يتسنى لها إحداث أثر إيجابي في الاقتصاد المحلي والإقليمي.



## بناء القدرات التجارية



إن جَنِّيَ فوائِدَ الأسواقِ المفتوحةِ مرهون  
بقِـدرةِ المنشآتِ على النفاذِ إلى سلاسلِ  
القيمةِ العالميةِ. واليونيدو تساعد البلدان  
النامية والاقـتصاداتِ الانتقاليةِ على  
جني تلكِ الفوائِدِ.



## ألف- القدرة على المنافسة والامتثال للمواصفات والتواصل

يتيح ازدياد العولمة وتحرير الأسواق فرصا كبيرة للبلدان النامية والاقتصادات الانتقالية لتسخير التجارة للخروج من ربقة الفقر. غير أن الفوائد المستمدة من الأسواق المفتوحة لا تأتي تلقائيا، فهي تتوقف على قدرة المنشآت على النفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية للمنتجات والإمدادات. وهذا يعني أن المنشآت يجب أن تكون قادرة على المنافسة ليس من حيث السعر والكمية فقط بل من حيث النوعية وموثوقية الإمدادات والامتثال للمواصفات التي يحددها المشتري أيضا.

وتساعد اليونيدو البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، من خلال برنامجها الخاص ببناء القدرات التجارية، على جني فوائد التجارة بزيادة ما يلي:

- **القدرة التنافسية** لدى المنشآت الصناعية؛
- **امتثال** السلع المصنوعة للمواصفات أو المعايير؛
- قدرة المصدرين على **الاتصال** بالأسواق العالمية.

وينصبّ تركيز الأنشطة أساسا على المسألتين الأوليين من هذه المسائل.

## باء- إقامة صناعات قادرة على المنافسة

تقتضي إقامة صناعات قادرة على المنافسة التحقق من الإمكانيات المتوفرة في مجال القيمة المضافة المحلية والصادرات الدولية. وتعمل اليونيدو، في تنسيق وثيق مع المشاريع التي تنفذها في إطار المجال المواضيعي الخاص بالحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، على إعداد منهجية للتحليل فيما يتصل بالتجارة وعلى إيجاد كفاءة محلية للقيام بتحليلات للقدرة على المنافسة. وقد أخذ في باراغواي خلال عام ٢٠٠٦. بمنهجية تحليل التجارة التي استحدثت للمرة الأولى كمشروع رائد في إكوادور.

وتنفذ اليونيدو برامج وطنية وإقليمية لتطوير القدرات الصناعية بالتعاون مع وكالات شريكة دولية مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية. ومن الأمثلة الرئيسية في هذا الصدد الدعم المقدم بالتشارك مع منظمة التجارة العالمية إلى منتجي القطن في غرب أفريقيا. ففي إطار هذا البرنامج، نشر باللغة الفرنسية الكتيب الخاص بنوعية القطن الذي صدر عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهو يشتمل على خطة بشأن النوعية وخمسة أدلة تقنية. وهذا الكتيب هو أداة عملية ودليل مرجعي بشأن تحسين نوعية القطن وتعزيز سعره باستمرار في البلدان الأفريقية.

كما عملت اليونيدو على حفز انتشار التكنولوجيات العصرية، وخصوصا من خلال شبكتها من مراكز التكنولوجيا الدولية ومن خلال دعمها لبرامج إدارة التكنولوجيا. فقد رُوّجت، على وجه الخصوص، اعتماد

التكنولوجيات العصرية في تجهيز المنتجات الزراعية، لكي يتمكن هذا القطاع من الاستجابة على نحو أفضل لمتطلبات الأسواق العالمية من حيث الكمية والتنوع. ومن البرامج المحددة في هذا الصدد الأخذ بتكنولوجيا الأتمتة ومراقبة العمليات، واختبار الآلات الزراعية وتقييمها، وتحسين الإنتاج بواسطة نظامي التصميم المدعوم بالحاسوب والصناعة التحويلية المدعومة بالحاسوب. ومن الأمثلة على الدعم الناجح استراتيجية صناعة الجلود ومنتجاتها في إثيوبيا، التي أعدتها اليونيدو بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة في إثيوبيا. فقد ازدادت صادرات هذا القطاع بنسبة ٢٠ في المائة بين تموز/يوليه ٢٠٠٥ و تموز/يوليه ٢٠٠٦، وذلك من ٦٦ مليون دولار إلى ٧٦ مليون دولار. وصُدّرت الأحذية لأول مرة خلال هذه الفترة، بقيمة إجمالية قدرها نحو ٣ ملايين دولار.



وتمثل إقامة اتحادات التصدير طريقة فعّالة لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في أسواق التصدير مع الحدّ من المخاطر التي تتعرض لها. واتحاد التصدير هو شبكة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمكّن المنشآت المشاركة فيها من تحسين صادراتها، مع تقليص حجم التكاليف المقترنة بذلك بواسطة تجميع المعارف والموارد المالية والاتصالات معا.

وخلال عام ٢٠٠٦، كانت اليونيدو تنفّذ مشاريع بشأن إنشاء اتحادات للتصدير في كل من الأردن وأوروغواي وبيرو وتونس والمغرب. واشتمل ذلك على تدريب القائمين على إنشاء اتحادات التصدير من القطاعين العام والخاص، وتحسين البيئة المؤسسية والرقابية الخاصة بإنشاء اتحادات التصدير. وقد أنشئ الآن أحد عشر اتحادا للتصدير في تونس، ويعمل أكثر من عشر مؤسسات على الترويج لتلك الاتحادات. ويتولى المشروع الذي نُفّذ في بيرو دعم ست مجموعات من المنشآت في إقامة اتحادات للتصدير. وشملت الأنشطة برنامجا تدريبيا مدته أسبوع لأربعين من مروجي اتحادات التصدير وحلقتين دراسيتين لتوعية المؤسسات الرئيسية بالموضوع. ونُظّمت، بالتعاون مع الاتحاد الإيطالي لكونسورتيومات التصدير والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، دورة تدريبية دولية بشأن اتحادات التصدير. وحضر البرنامج ٢٦ مشاركا من جميع أنحاء العالم، يمثلون مؤسسات من القطاعين العام والخاص داعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.



وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصرا هاما في القدرة التنافسية العالمية، فالمشتركون الدوليون أصبحوا يشترطون أكثر فأكثر امتثال المصدّرين للمبادئ التي تقتضيها تلك المسؤولية. وتوجد شواهد متزايدة على أن احترام المسؤولية الاجتماعية للشركات في التخطيط الاستراتيجي وفي العمليات يؤدّي إلى زيادة الناتج الاقتصادي، أو أنه على الأقل ليس له تأثير في أرباح الشركات في الأمد القصير. فضلا عن ذلك فإن عددا متزايدا من الشركات الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة قد سلّمت بالحاجة إلى تحسين استراتيجياتها الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وهي تتعامل بنشاط أكبر مع صغار الموردّين وجماعات المجتمع المحلي، وما إليها.

وبما أن منشآت صغيرة ومتوسطة عديدة في البلدان النامية تجد صعوبة بالغة في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات فقد أطلقت اليونيدو برنامجية "ريب" الخاصة بمنظّمي المشاريع المتحلّين بالمسؤولية (Responsible Entrepreneurs Achievement Programme). وبرنامجية "ريب" هذه تساهم في المبادرات الدولية بشأن الإدارة السليمة للشركات، وخصوصا مبادرة "التحالف العالمي" الصادرة عن الأمم المتحدة والمعيّار الدولي المرتقب بشأن المسؤولية الاجتماعية (الإيسو ٢٦٠٠٠)، بما يمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستجابة الاستباقية للمتطلبات البيئية والاجتماعية للأسواق العالمية. وعلى الصعيد العالمي، تعكف اليونيدو، بالتشارك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على وضع دليل عملي يبين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كيف تدافع عن نفسها إزاء الفساد الذي هو عقبة كبيرة تحول دون تنميتها. وما انفكت اليونيدو، منذ بداية هذا العام، تنفّذ برنامجا لتوعية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بلغاريا والبوسنة والهرسك ورومانيا وصربيا بتعميم منهجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك متابعة لبرنامج من هذا القبيل الذي كانت قد نفّذته في كرواتيا.

والشراكات في مجال الأعمال التجارية أداة هامة للتشجيع على اعتماد مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك لبناء القدرات الإنتاجية. وقد دخل مشروع الشراكات في الأعمال التجارية فيما يخصّ صناعة مكوّنات السيارات في الهند سنته السادسة في عام ٢٠٠٦، وأصبح ناجحا من الناحية الاقتصادية ومُكثفياً بذاته. وتمّ حتى الآن إنشاء الإطار المؤسسي، وأوفد مهندسون ومستشارون إلى الميدان لتقديم خدمات متواصلة للشركات المعنية.



## جيم- تحقيق الامتثال لمتطلبات السوق

يحتاج أي بلد، لكي يشارك مشاركة فعّالة في التجارة، إلى بنية تحتية معترف بها على الصعيد العالمي تخص الامتثال للمتطلبات. وتتكفل اليونيدو بتحليل الفجوات في البنى التحتية وإنشاء الهيئات المعنية بوضع المعايير وإصدار شهادات الاعتماد وكذلك الخدمات المعترف بها دولياً لاختبار المنتجات ومعايرتها أو الارتقاء بتلك الهيئات أو الخدمات، كما إنها تساعد المنشآت في الصناعات ذات الإمكانيات التصديرية الكبيرة على تحقيق الامتثال للمتطلبات. وللمؤسسات البحوث الصناعية والتكنولوجية الوطنية أهمية حاسمة في هذا السياق. وقد استحدثت اليونيدو برنامجاً لهذه المؤسسات بالاشتراك مع الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي والتكنولوجي، وأقامت في عام ٢٠٠٦ بوابة على الإنترنت بشأن التعاون التقني تخص المختبرات واسمها "لابنت" (LABNET).

وعندما تكون البلدان قد انضمت حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية أو تريد أن تنضم إليها، تساعد اليونيدو تلك البلدان على تحسين بنيتها التحتية الخاصة بالامتثال للمتطلبات، لكي تتمكن من الامتثال لاتفاقي منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة وتطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وتقدم اليونيدو أيضاً المساعدة التي تمكن البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية من اكتساب العضوية الكاملة ووضعية الشريك الكاملة في هيئات دولية معنية بالمعايير وتقدير مدى الامتثال لتلك المعايير، مثل المحفل الدولي لهيئات إصدار شهادات النوعية، والمكتب الدولي للمكاييل والمقاييس، والمحفل التعاوني الدولي بشأن اعتماد المختبرات، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (إيسو)، والمنظمة الدولية لعلم القياس القانوني.

وخلال عام ٢٠٠٦، أعدت اليونيدو والبنك الدولي دراسة مشتركة بشأن التحديات التي تواجه المصدرين الباكستانيين في الامتثال لمتطلبات التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في الأسواق الدولية. واستعرضت الدراسة الإطار القانوني والرقابي، وقيمت أدوار الوزارات والمؤسسات الداعمة ومسؤولياتها، وقدمت اقتراحات بشأن وضع استراتيجية للامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية ولتقديم الدعم إلى المصدرين المحتملين. واقترحت الدراسة أيضاً خطط عمل لتحقيق الامتثال لمتطلبات التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في أسواق مستهدفة رئيسية مثل الاتحاد الأوروبي، ستكون أساساً يستند إليه في تنفيذ استراتيجية الامتثال للمعايير. وانصب تركيز اليونيدو على قطاع مصائد الأسماك. وتقوم باكستان الآن بتحسين خدمات التفتيش وقوارب صيد الأسماك ومرافق المرافئ ومنشآت التجهيز في البلد وفقاً لتوصيات الدراسة.

وقد أصبحت معايير الصحة الغذائية وسلامة الأغذية (إيسو ٢٢٠٠٠) ذات أهمية خاصة للمنتجين ولتجار التجزئة. ومن أجل تيسير الأخذ بممارسات صحية سليمة ونظم سليمة لأمان الأغذية من جانب القطاع الخاص، تقدم اليونيدو مساعدة في مجال تطوير خدمات الاعتماد المعترف بها دولياً وكذلك تطوير القدرات في مجال الخدمات الاستشارية والتدريب.

وُقِّدَت مشاريع لتحسين البنية التحتية الخاصة بسلامة الأغذية ونوعيتها في كل من إثيوبيا وأوغندا وبنغلاديش وبوركينا فاسو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوبا ولبنان والمغرب وموزامبيق ونيجيريا. وساعدت تلك المشاريع على تعزيز خدمات ومختبرات تفتيش الأغذية وأعانت نحو ٦٠ منشأة



على اعتماد نظم تحليل المخاطر ومواضع الضبط الحرجة، والمعياري إيسو ٢٢٠٠٠، وإمكانية تتبع المنتجات الغذائية والإشهاد بأنها عضوية. ويطبق معظم تلك المنشآت الآن تحليل المخاطر ومواضع الضبط الحرجة. وفي إثيوبيا اعتمدت ثلاث منشآت وتمر ١١ منشأة حاليا بالمرحلة النهائية من عملية اعتمادها من حيث امتثالها للمعياري إيسو ٢٢٠٠٠.

وقد أخذت إمكانية تتبع المنتجات الغذائية تصبح شرطا هاما، وخصوصا في الأسواق الأوروبية، حيث اعتمد تشريع جديد في عام ٢٠٠٥. وتتعاون وزارة التجارة والصناعة المصرية واليونيدو على تنفيذ مشروع بشأن إمكانية تتبع منتجات الصناعات الزراعية المخصصة للسوق الأوروبية. ويطبق هذا المشروع نهجا ابتكاريا إزاء بناء القدرات التجارية يتمثل في الربط بين مقايضات الديون والتعاون التقني فيما يتعلق بالتجارة، وذلك على وجه التحديد للتغلب على العقبات المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة وبالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. ويستفيد نحو ٥ ملايين مصري في الأرياف من الأثر الإيجابي لهذا المشروع في مورد رزقهم.



وتواصل اليونيدو أيضا تحسين امتثال المنشآت لمعايير دولية أخرى، منها المعايير المتعلقة بإدارة النوعية (إيسو ٩٠٠١)، وإدارة البيئة (إيسو ١٤٠٠١)، والمساءلة الاجتماعية (المعياري SA 8000)، وتدعم المنتجين في إعداد تصاريحات ذاتية بشأن الامتثال للمعايير مثل علامات الامتثال للمواصفات الأوروبية (CE) فيما يخص سوق الاتحاد الأوروبي.

إن البرامج التي توائم بين متطلبات التوحيد القياسي وتقييم مدى الامتثال لتلك المتطلبات وتنظم تقسيم العمل بكفاءة بين البلدان تساعد على تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة والتجارة الأقليمية. وتدعم اليونيدو تلك البرامج في أمريكا الوسطى ومنطقة الميكونغ، وفي الدول الأعضاء في المنظمات التالية: جماعة دول الأنديز، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. فمثلا ساعدت اليونيدو، بتمويل من حكومة الهند والوكالة الترويجية للتعاون الإنمائي، على تحسين البنية التحتية للمواصفات والقياس والاختبار

والنوعية، وبالتالي القدرة التنافسية، للصادرات في بلدان منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهي: بنغلاديش وبوتان وملديف ونيبال.

## دال – التعاون بين الوكالات

لقد تبين من الفقرات السابقة أن اليونيدو تعمل بشكل مكثف مع منظمات أخرى في ميدان بناء القدرات التجارية. وقد أبرزت عملية الأمم المتحدة الخاصة بالاتساق على نطاق المنظومة، والأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة في مجال مبادرة المعونة من أجل التجارة، (ساعدت اليونيدو الاتحاد الأفريقي على تحديد موقفه من هذه المبادرة) الحاجة إلى التنسيق بين الوكالات في ميدان التجارة. وبغية تكثيف ومواءمة التعاون الوثيق الذي هو قائم من قبل بين اليونيدو والاتحاد الأفريقي، وقّعت المنظمتان على اتفاق أثناء انعقاد مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين (كامي ١٧) في مصر.

ومن أجل الشروع في إنشاء إطار مشترك للإجراءات الجماعية المنسّقة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، نظمت اليونيدو، بصفتها المُمسكة بزمام القيادة فيما يتعلق بموضوع كفاءة الأسواق وتكاملها، تحت رعاية فرقة العمل المعنية بالتنمية الاقتصادية والتابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، اجتماعاً حضره ممثلون لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة.<sup>(١)</sup> وأُتفق على أن يتم، كخطوة أولى، تجميع المعلومات عن خدمات المنظمات المشاركة وأنشطتها (المشتركة). وستشكّل تلك المعلومات جزءاً من دليل مرجعي عن بناء القدرات التجارية. وستوفّر هذه العملية لنظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين معلومات شاملة عن القدرات والخبرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وستحدّد أوجه التكامل بين الوكالات.



(١) الفاو، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

واليونيدو عضو في اللجنة المشتركة المعنية بتنسيق المساعدة المقدّمة إلى البلدان النامية في مجال القياس والاعتماد وتوحيد المواصفات، التي أنشأتها المنظمات الدولية الرئيسية المعهود إليها بولايات في مجال تعزيز القدرات في ميادين القياس والاعتماد وتوحيد المواصفات. أمّا المنظمات الأخرى التي هي حالياً أعضاء في هذه اللجنة، فهي التالية: المكتب الدولي للمكاييل والمقاييس، والمحفل الدولي لهيئات إصدار شهادات النوعية، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والمحفل التعاوني الدولي بشأن اعتماد المختبرات، والإيسو، والمنظمة الدولية لعلم القياس القانوني، ومكتب تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

وتتولّى اليونيدو حالياً مهام أمانة اللجنة المشتركة المعنية بتنسيق المساعدة المقدّمة إلى البلدان النامية في مجال القياس والاعتماد وتوحيد المواصفات، وهي بذلك تضطلع بالترويج للاتفاقات الدولية بشأن المعايير والقياس والاعتماد والاختبار والامتثال للمتطلبات، وتدعم صوغ اتفاقات الاعتراف المتعددة الأطراف من جانب المحفل الدولي لهيئات إصدار شهادات النوعية والمحفل التعاوني الدولي بشأن اعتماد المختبرات. وقد نظّمت اليونيدو أيضاً حلقة عمل إقليمية في بيرو حول تطوير قدرات القياس والاعتماد وتوحيد المواصفات في منطقة الأنديز. وهدفت حلقة العمل إلى تحسين فهم أهمية الحواجز غير الجمركية التي تعترض التجارة واستبانة الاحتياجات إلى تحديث البنية التحتية التقنية الراهنة. وعلى خلفية فشل جولة الدوحة للمحادثات التجارية وما نتج عنه من اهتمام باتفاقات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية، سلّطت حلقة العمل الضوء أيضاً على المساعدة التقنية التي تحتاج إليها بلدان منطقة الأنديز من أجل زيادة الصادرات من خلال إزاحة العقبات التقنية التي تعترض التجارة.





## البيئة والطاقة



تستلزم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة إجراء  
تغييرات جوهرية على طرائق تصميم المنتجات  
الصناعية وعلى التكنولوجيا المستخدمة. وقد استبانت  
اليونيدو الأنشطة التي لا بدّ من الاضطلاع بها  
لإحداث تلك التغييرات.



## ألف- في سبيل إيجاد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة

حدّد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية احترام الطبيعة ضمن القيم الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها دعائم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. واتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أنه لا يمكن الحفاظ على الثروات التي لا تقدّر ولا تحصى التي توفرها لنا الطبيعة ونقلها إلى ذريّتنا" إلاّ بإدارة حذرة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، وأنه يجب تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير المستدامة "الصالح رفاهنا في المستقبل ورفاهية ذريّتنا".<sup>(١)</sup>

وتستلزم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة إجراء تغييرات أساسية على طرائق تصميم المنتجات الصناعية وعلى التكنولوجيا المستخدمة. وقد استبانت اليونيدو، لدى إعداد بيان رؤيتها الاستراتيجية طويلة الأمد، التي اعتمدها المؤتمر العام في عام ٢٠٠٥،<sup>(٢)</sup> أربعة أنشطة يجب الاضطلاع بها في آن واحد من أجل إجراء تلك التغييرات الأساسية، وهي التالية:

- المضي في تعزيز كفاءة استخدام الموارد والقضاء على المواد الخطرة والسامة؛
  - التقدّم صوب التدفّق الدائري للمواد بين الإنتاج والاستهلاك مع زيادة إمكانيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام إلى أقصى حدّ؛
  - الانتقال بالصناعة وسائر قطاعات المجتمع الأخرى من استخدام مصادر الطاقة غير المتجدّدة إلى مصادر الطاقة المتجدّدة؛
  - التشجيع على الانتقال من بيع المنتجات إلى بيع الخدمات التي توفرها المنتجات.
- ونظرا إلى تعدّد القضاء التام على النفايات الصناعية والتلوّث الناجم عن الصناعة، تواصل اليونيدو كذلك مساعدة البلدان على الحدّ من تأثيرات الصناعة في البيئة بأسلوبي مكافحة التلوّث عند المصبّ وإدارة النفايات، مع التركيز على استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا.

## باء- تعزيز كفاءة استخدام الموارد

تعزّز اليونيدو كفاءة استخدام الموارد في المنشآت من خلال عدد من برامجها البيئية، وهي التالية:

(١) الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢/٥٥.

(٢) القرار م ع-١١/ق-٤.

- برنامج الإنتاج الأنظف، الذي تعمل اليونيدو في إطاره على بناء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف. وتساعد هذه المراكز المنشآت على اتباع تقنيات الإنتاج الأنظف وتكنولوجياته، وهذا يترتب عليه تقليص في حجم النفايات والتلوّث واستهلاك للطاقة والمياه بتكلفة مجدية.
- برنامج نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، الذي يركّز على القضاء على التلوّث الناتج عن المياه المصروفة من المصانع. وهذا البرنامج أوسع نطاقاً من برنامج الإنتاج الأنظف، فهو يتيح للمؤسسات الداعمة للصناعة أن تقدّم مجموعة كاملة من خدمات حماية البيئة.
- برامج اليونيدو المنفذة بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وهي برامج تهدف إلى القضاء على إنتاج واستخدام المواد الكيميائية التي هي من الملوثات العضوية الثابتة والتي هي بوجه خاص عصية التحلل الحيوي وتتراكم بشدّة في أنسجة الجسم. وينصبّ تركيز هذه البرامج على القضاء على إنتاج الملوثات العضوية العصية التي هي منتجات جانبية، ولا سيما مركّبات الديوكسين والفيوران، من خلال استعمال أفضل التقنيات المتاحة التي تقوم على الإنتاج الأنظف واتباع أفضل الممارسات البيئية.
- برنامج اليونيدو لكفاءة الطاقة الصناعية، الذي يساعد المؤسسات الصناعية ومؤسسات الدعم على اتباع نهج قائم على نُظُم تقلّل من استهلاك الطاقة، مما من شأنه أن يحقّق مكاسب هائلة من حيث الكفاءة.
- برنامج اليونيدو المعني بالمناخ، وهو يروّج في البلدان النامية لآلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وسوف تمكّن هذه الآلية المنشآت القائمة في هذه البلدان من حشد استثمارات دولية من أجل استخدام تكنولوجيات أكفأ استهلاكاً للطاقة.





وتشجّع اليونيدو كذلك على الكفاءة في استخدام المواد والطاقة من خلال عدد من برامجها غير البيئية أيضا، ولا سيما برامجها المتعلقة بصناعات الأغذية والمنسوجات والجلود. كما تشجّع المنظمة، من خلال برنامجها للشراكات في مجال الأعمال التجارية على الكفاءة في استخدام المواد والطاقة في المنشآت.

ومن الأنشطة الهامة لبرنامج الإنتاج الأنظف المشروع التجريبي لُنْظُم إدارة المعارف على الإنترنت. فقد كان محور تركيز برنامج الإنتاج الأنظف، منذ إنشائه في عام ١٩٩٤، هو إيجاد قدرات وطنية من خلال المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف أو المشاريع الوطنية المتصلة بها. وكل هذه المراكز والمشاريع موصولة ببعضها البعض من خلال شبكة عالمية للإنتاج الأنظف، ولكن تدفق المعلومات من خلالها كان ضعيفا. وقد أدركت اليونيدو أن فعالية أعضاء الشبكة يمكن أن تزداد إذا أُتيح لهم أن ينهلوا من رصيد خبراتهم المشترك، فقررت أن تُنشئ، في عام ٢٠٠٥، نُظْمًا إقليمية لإدارة المعارف المتعلقة بالإنتاج الأنظف على الإنترنت. واختيرت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية ميدانا لهذه التجربة. وافتتحت شبكة CPLatinNet رسميا في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ويمكن الوصول إليها على العنوان التالي: <http://www.cp-latin-unido.net>. ويشارك في هذه الشبكة في الوقت الراهن ١٤ بلدا من بلدان المنطقة.

ولنظام إدارة المعارف ووظيفة مزدوجة، فهو يحتوي على حيز مفتوح للعموم به معلومات عامة عن أنشطة الإنتاج الأنظف في المنطقة، مما يسلط مزيدا من الضوء على المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف والبرامج المتصلة بها ويرسم صورة عامة لشبكة قوية وناجعة. كما يحتوي هذا النظام على شبكة داخلية (إنترانت) متاحة للمستخدمين المأذون لهم فقط، وهي الأداة الرئيسية لإدارة المعارف والاتصال الداخلي. وتتضمن هذه الشبكة الداخلية وثائق تقنية ومواد تدريب ومعلومات عن الخبراء الاستشاريين في مجال الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات السليمة بيئيا. وهناك أيضا مساحات عمل من أجل إعداد مبادرات مشتركة، ويمكن فيها توجيه طلبات للحصول على خدمات الإنتاج الأنظف والتكنولوجيات السليمة بيئيا.

ويوجد في الوقت الراهن ٣٩٠ مستخدما مأذونا لهم بالوصول إلى الشبكة الداخلية. ويعكف خبراء دوليون في الوقت الحاضر على التحقق من الوثائق المحملة من أجل ضمان جودتها. وقد أدى نجاح هذا المشروع التجريبي إلى التخطيط لإقامة ثلاثة نُظْم إقليمية أخرى لإدارة معارف الإنتاج الأنظف. وسوف يُنشأ النظام التالي منها في أفريقيا خلال عام ٢٠٠٧، وسيتبعه نظام آخر في أوروبا الشرقية في عام ٢٠٠٨، ثم نظام ثالث في آسيا في عام ٢٠٠٩.

## جيم - القضاء على استخدام المواد الخطرة والسامة

إنّ برنامج المنظمة وأنشطتها في مجال الإنتاج الأنظف، ومنها مثلا القضاء على استخدام عمال مناجم الذهب الحرفيين للزئبق أو الحدّ من استخدامهم له، يساعد على التقليل إلى أقصى حدّ من دور المواد الخطرة والسامة المستعملة في الصناعة ومن تأثيرها. ولكن برنامج بروتوكول مونتريال، الذي بدأ تنفيذه قبل ١٤ عاما خلت، هو البرنامج الرئيسي الذي تعمل اليونيدو على تنفيذه في هذا المجال المحدّد. فهو يسعى إلى القضاء على المواد المستنفدة للأوزون التي هي المواد الكيميائية المدمرة لطبقة الأوزون الحامية للأرض.



لقد حقق بروتوكول مونتريال نجاحا كبيرا. وسوف يتم تنفيذ الجزء الأعظم من الأنشطة المدرجة في إطاره بحلول عام ٢٠١٠، وبدأت الأطراف في البروتوكول تلتفت إلى استخدام المواد المستنفدة للأوزون التي استُثنت من المنع حتى الآن، ومن بينها المواد المستخدمة في صناعة مناشق الجرعات المحسوبة التي تعمل بتقنية الهباء الجوي (الأيروسول) والتي هي مستخدمة على نطاق واسع لعلاج الربو وغيره من أمراض الجهاز التنفسي. وقد استهلت اليونيدو مشروعاً في مصر بهدف إدارة التحوّل إلى إنتاج مناشق للجرعات المحسوبة خالية من المواد المستنفدة للأوزون. وهي تساعد الشركات على التحوّل إلى استخدام تكنولوجيا للتصنيع خالية من المواد المستنفدة للأوزون، وتساعد الحكومة على تنفيذ استراتيجية انتقالية وطنية بشأن مناشق الجرعات المحسوبة، ومن جوانبها الهامة حملة لتوعية الأطباء الذين يصفون هذه المناشق بأنّ الوقت قد حان لاستعمال مناشق خالية من المواد المستنفدة للأوزون وتعريفهم بدواعي ذلك. وسيكون هذا هو المشروع الأول ضمن عدّة مشاريع من هذا القبيل.

كما بدأت الأطراف في البروتوكول تلتفت إلى المواد الكيميائية التي هي أقل استنفادا للأوزون ولكنها مستخدمة بكميات ضخمة، ومنها مواد التبريد المستخدمة في الكثير من أجهزة تبريد المباني. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أقرّت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدّد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ثلاثة مشاريع إقليمية إقليمية بشأن أجهزة تبريد المباني لكي تُنفّذها اليونيدو في كل من أفريقيا وأوروبا الشرقية وغرب آسيا، وذلك لكي تقيم الدليل على إمكانية الاستعاضة عن أجهزة تبريد المباني التي تُستخدم فيها مواد مستنفدة للأوزون بأجهزة تبريد أخرى.

## دال - إعادة التدوير إلى أقصى حدّ

نظرا إلى الروابط الوثيقة بين الإنتاج الأنظف وإعادة التدوير، فإنّ اليونيدو، من خلال برنامجها بشأن الإنتاج الأنظف ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، تساعد المنشآت أيضا على إعادة تدوير ما تُنتجه من نفايات واستخدام تلك النفايات كمواد تصنيع. فبرنامج الزئبق يشجّع على إعادة تدوير الزئبق حيثما تعدّر

الاستغناء عن استخدامه. وأخيراً، فإن برامج صناعات النسيج والجلود تركز جزئياً على إعادة تدوير المواد الكيميائية المستخدمة في تجهيز المنسوجات والدباغة.

ومن سبل إعادة التدوير إلى أقصى حدّ تحويل نفايات الإنتاج إلى منتجات جديدة، مما يسمح للمنشآت بأن تحوّل تكلفة متكبّدة، مثل إدارة مصرف للنفايات، إلى إيراد مكتسب، مقدّمة بذلك منتجا جديدا إلى السوق. وقد دأبت المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا على مساعدة مصانع الألبان التي تتعامل معها على القيام بذلك. فهذه المراكز اكتسبت خبرة كبيرة في هذه الصناعة من خلال عملها التقليدي في مجال الإنتاج الأنظف. وقد قرّرت أن توحد صفوفها لمعالجة منتج جانبي لعملية إنتاج الجبن؛ وهو مصل اللبن الذي جرت العادة دوماً على التخلص منه بالإلقاء به في المسطّحات المائية، حيث يُحدث مشاكل كثيرة بسبب ما يتّسم به من ارتفاع في مستويات الطلب الأحيائي الكيميائي على الأكسجين ومن ارتفاع في درجة الملوحة. وقد دفع التشدد في إنفاذ التشريعات المتعلقة بحماية المياه مصانع الألبان في هذه البلدان إلى أن تفكّر في طريقة أخرى تتعامل بها مع هذا المنتج الجانبي. وبالنظر إلى أن المعالجة التقليدية للتلوّث عند المصبّ سوف تزيد من تكاليف التشغيل التي تتكبّدها هذه المصانع، فقد تعاونت معها المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف منذ عام ٢٠٠٥ على إيجاد حلول أفضل بيئياً واقتصادياً.

وفي نيكاراغوا، قرّر مصنع للألبان أن يعيد استخدام مصل اللبن في إنتاج مشروبات، بعد أن أجرى دراسات تقييمية تقنية ودراسات تقييمية مبدئية للسوق. والعمل جار على إعداد دراسة للسوق من أجل تبيّن نكهات المشروبات الأكثر قبولا في سوق نيكاراغوا. ومن المعتمزم الربط بين هذا المسعى ومبادرة وطنية تهدف إلى تزويد تلاميذ المدارس يوميا بكوب واحد من مشروب ذي قيمة غذائية عالية. وتوزّع الحكومة في الوقت الراهن الحليب، ولكن اقترح أن يُستعاض عنه بمشروب مصل اللبن. وفي السلفادور، قرّر مصنع للألبان أن يعيد استخدام مصل اللبن في إنتاج الجبن الطازج وبديل للقشدة. واعتمد هذا المصنع، بمساعدة من المركز الوطني للإنتاج الأنظف، تكنولوجيا الترشيح الفائق الدقّة وهي التكنولوجيا اللازمة لإعادة تجهيز مصل اللبن؛ وسوف تُطرح المنتجات الجديدة في الأسواق في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على هذا الحل، اعتمد مصنع للألبان في غواتيمالا حلا آخر. فبعد إجراء عمليات تقييم خلال عام ٢٠٠٦، قرّر المصنع أن يعيد



استخدام مصّل اللبن في إنتاج اللبن الزبادي. وسوف يعتمد هذا المصنع، خلال عام ٢٠٠٧، تكنولوجيا التناضح العكسي، وسيتمّقى مساعدة مستمرة في هذا المجال من المركز الوطني للإنتاج الأنظف.

## هاء- التشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة

إنّ اليونيدو تشجّع في المقام الأول على استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة من خلال برامجها المعنية بالطاقة في المناطق الريفية والطاقة المتجدّدة والتي تستهدف بوجه خاص المناطق الريفية غير المتصلة بشبكة الكهرباء الوطنية. ويتضمّن الفصل ٤ مزيداً من التفاصيل عن الأنشطة المنفّذة في إطار هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٦ .

وقد حدث تطوّر هام بشأن أنواع الوقود الأحيائي في هذا العام، مما يعكس سرعة تزايد الاهتمام على نطاق عالمي. بما يمكن أن يسهم به هذا الوقود في تنوّع مصادر الطاقة لدى البلدان. ولما كان بوسع الوقود الأحيائي أن يحلّ محلّ الوقود المستمدّ من مصادر غير متجدّدة، ويقدمّ بالتالي حلاً ممكناً لمشكلة تغيّر المناخ، وبالنظر إلى الارتفاع الكبير في أسعار الوقود الهيدروكربوني التقليدية، فقد شرعت اليونيدو في إعداد استراتيجية بشأن أنواع الوقود الأحيائي تركّز فيها اهتمامها على المجالات التالية:

- إعداد دراسات موجزة عن احتياطي الوقود الأحيائي واستخداماته مع التركيز على أن نطاق استخدام الوقود يتجاوز بكثير قطاع النقل؛
- التعاون بين بلدان الجنوب على نقل تكنولوجيا تغويز الكتلة الأحيائية الصلبة وطرحها في الأسواق، وذلك بالاستفادة من النجاح في إنشاء مركز التفوق في مجال تغويز الكتلة الأحيائية التابع لليونيدو في بانغالور بالهند؛
- تحويل النفايات، ولا سيما المتأثية من الصناعات الغذائية، إلى إيثانول كأولوية في الأمد القصير؛
- التشجيع على اعتماد اللامركزية في إنتاج الديزل الأحيائي وتوثيق الروابط بين تطوير إنتاج الوقود الأحيائي في المناطق الريفية المحلية من جهة، والتجارة والأسواق العالمية من جهة أخرى؛
- إنشاء دائرة لتبادل المعلومات بشأن مصانع التكرير الأحيائية مساهمة في عمل المراكز المعرفية العالمية داخل منظومة الأمم المتحدة.

## واو- الانتقال من بيع المنتجات إلى بيع خدمات المنتجات

نشاط اليونيدو هذا، الذي هو جديد نسبياً، حيث إنه استُهلّ في عام ٢٠٠٥، يجري الاضطلاع به في المقام الأول في سياق برنامج الإنتاج الأنظف. وتعمل اليونيدو الآن على جعل البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية تأخذ بالنموذج الجديد في قطاع الأعمال المتمثّل في بيع خدمات المنتجات بدلا من بيع المنتجات نفسها، وهو نموذج يجري اعتماده الآن في البلدان المتقدّمة. ومن شأن هذا النموذج أن يؤدّي إلى تقليص

هائل في الآثار البيئية للمنتجات على امتداد دورة عمرها منذ تصنيعها حتى التخلص منها بصورة نهائية. وقد ركزت المنظمة جهودها الأولى على صناعات الكيماويات. ويمكن الاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً لهذه الأنشطة التي نفذت خلال عام ٢٠٠٦ في الفصل ٨.

## زاي- خفض التلوث الصناعي وإدارة النفايات

إنّ اليونيدو مُدرّكة، وهي تروّج لأنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، أنّ من المتعدّر القضاء تماماً على التلوّث الصناعي والنفايات الصناعية. وسعيّاً إلى التقليل من أثرهما إلى أدن حدّ، تُشجّع اليونيدو على اتّباع ممارسات سليمة بيئياً لخفض التلوّث من خلال برنامج نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وبرامجها التي تخصّ قطاع المنسوجات والجلود تحديداً.

وفي سياق اتفاقية استكهولم، تُركّز اليونيدو على إزالة المخزون القديم من الملوّثات العضويّة العصيّة. وهذه الملوّثات هي في معظم الأحيان مبيدات حشرات لم تعد صالحة للاستخدام، ولكن هناك مخزون من الملوّثات العضويّة العصيّة الناجمة عن الصناعة، ومنها مثلاً المركّبات الكيماوية الثنائية الفينيل المتعدّد الكلورة، التي تستخدم استخداماً مكثّفاً كزيت في المحوّلّات الكهربائيّة ومعدّات أخرى، وهي ملوّثات لا بدّ من القضاء عليها أيضاً.

وفي سلوفاكيا، بدأ في عام ٢٠٠٦ تنفيذ مشاريع إيضاحية كاملة تُطبّق فيها تكنولوجيات مختلفة يمكنها أن تقضي على الملوّثات العضويّة العصيّة دون حرقها. فقد جرت العادة في الماضي على حرق الملوّثات العضويّة العصيّة، ولكن الجدل الذي ثار حول استخدام المحارق حداً باتفاقية استكهولم إلى اقتراح بحث مسألة ما إذا كانت التكنولوجيات غير الإحراقية تستطيع أن تقدّم طريقة ناجحة أو أجمع لتدمير هذه المركّبات الكيماوية. ويستند المشروع المنفّذ في سلوفاكيا إلى تقديرات وتقييمات أُعدّت على مدى عدّة سنوات، وكذلك إلى العثور على مخزونات من الملوّثات العضويّة العصيّة التي يمكن أن تُستخدم في مشروع إيضاحي. وقد تمثّلت الخطوة الأولى التي خطتها اليونيدو في إنشاء هيكل إدارة المشروع. وبعدها، دعت المنظمة تسعة من مورّدي التكنولوجيا لكي يعرضوا تكنولوجيات مختلفة. وفي عام ٢٠٠٧، سوف يُختار مورّدو التكنولوجيا بناءً على ما يقدّمونه من عروض، ثمّ تقام المشاريع الإيضاحية.

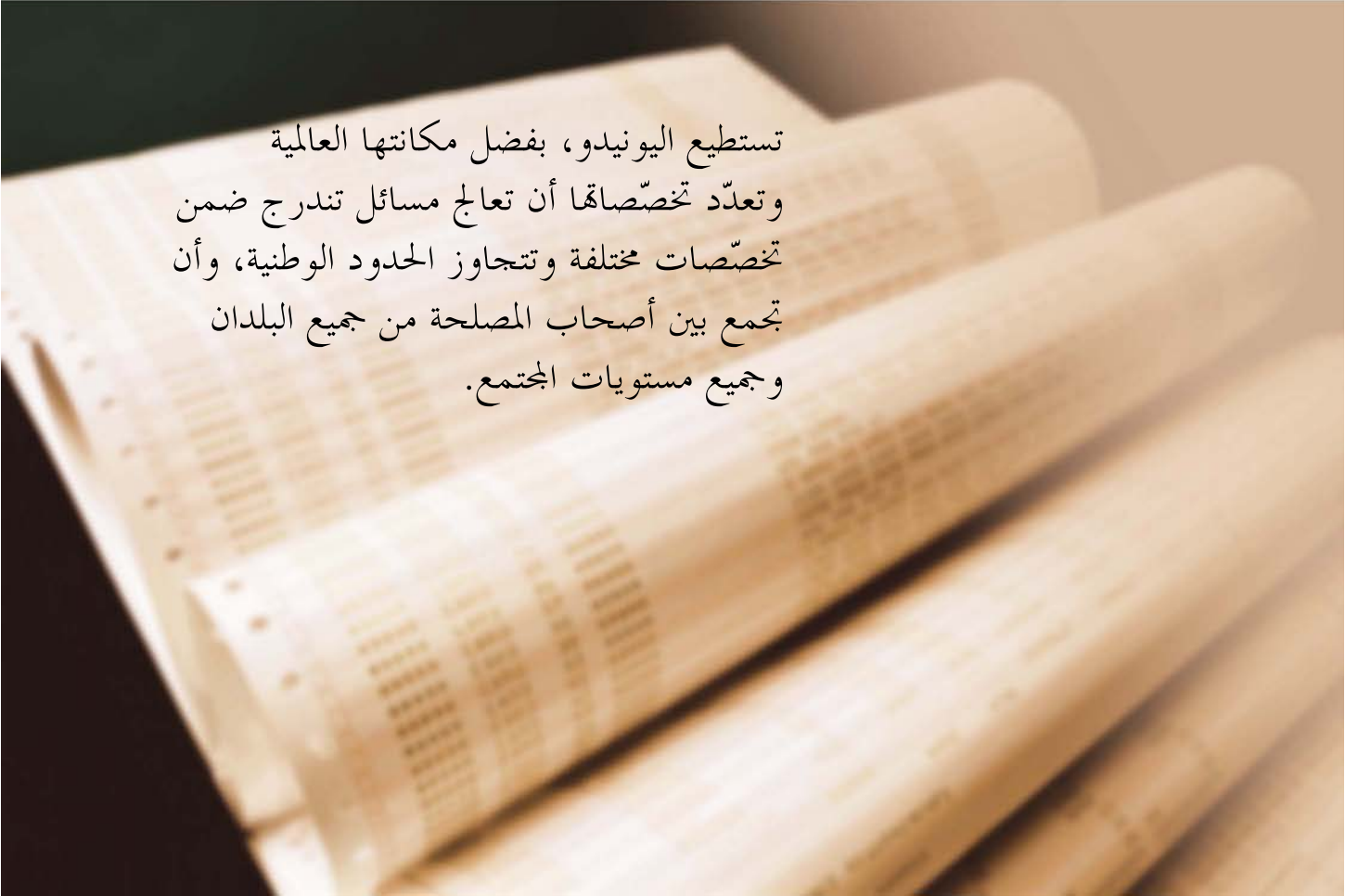




## البرامج والمسائل المتداخلة



تستطيع اليونيدو، بفضل مكانتها العالمية وتعدّد تخصصاتها أن تعالج مسائل تدرج ضمن تخصصات مختلفة وتتجاوز الحدود الوطنية، وأن تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع البلدان وجميع مستويات المجتمع.



## ألف- التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأقل البلدان نمواً

أنشأت اليونيدو في مطلع هذا العام وحدة متخصصة لإعداد وتنسيق أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فاشتدت بذلك الأواصر بين أنشطة اليونيدو في أقل البلدان نمواً وأنشطة تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحُفِّز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بطرائق مختلفة، منها التالية:

- تبين ما لدى البلدان الأكثر تطوراً من بين بلدان الجنوب من قدرات تمكّنها من دعم بلدان نامية أخرى، مع التركيز على أقل البلدان نمواً؛
- بناء الشراكات فيما بين البلدان النامية، لأغراض منها بوجه خاص تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً؛
- تعزيز التجارة الإقليمية والتعاون الإقليمي؛
- دعم إقامة الشبكات المؤسسية من خلال مراكز التفوق في الجنوب؛
- تعزيز التعاون "المثلث" بين الشمال والجنوب، مع التركيز على أقل البلدان نمواً بشكل خاص. وفي إطار التعاون "المثلث"، يوفر الشمال، أو وكالة يقع مقرّها في الشمال، في سياق مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية وفي سياقات أخرى أيضاً، الموارد المالية أو التقنية اللازمة لدعم برنامج من برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ويهدف التعاون التقني الذي تعرضه اليونيدو في المقام الأول إلى الوفاء بالالتزامات التالية الواردة في برنامج عمل بروكسل:<sup>(١)</sup>

**الالتزام ٤:** بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً؛

**الالتزام ٥:** تعزيز دور التجارة في التنمية؛

**الالتزام ٦:** الحدّ من الضعف وحماية البيئة.

والتركيز منصبّ على زيادة القيمة المضافة واستحداث نُظُم لسلاسل العرض لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الزراعية. وتماشى هذه الأنشطة مع الأهداف الإنمائية للألفية وتسهم في تحقيقها.

وغطّت خدمات التعاون التقني التي قدّمتها اليونيدو عدّة مجالات عادت بالنفع على أقل البلدان نمواً في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفيما يلي أبرزها:

- تعزيز الصلات التجارية في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك إنشاء تجمعات وشبكات في هذا القطاع؛

(١) برنامج العمل (A/CONF.191/11) اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

- دعم النفاذ إلى الأسواق وتيسير التجارة في أقل البلدان نمواً من بين أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛
- تحسين الجودة في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛
- بناء القدرات والشراكات في مجال التكنولوجيا بين بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية من خلال المركز الدولي للارتقاء بتكنولوجيا الصناعة التحويلية الذي أنشأته اليونيدو في الهند؛
- إنشاء محطات صغيرة للقعدة المائية في شرق أفريقيا وغربها من خلال المركز الدولي للمحطات الكهرمائية الصغيرة الذي أنشأته اليونيدو في الصين؛
- نقل تكنولوجيات الكتلة الأحيائية لسدّ الاحتياجات الريفية والصناعية من الطاقة؛
- تنفيذ مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة تيار غينيا الذي يستفيد منه ١٦ بلداً في خليج غينيا، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أقرّت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هذا البرنامج.

وبغية تبسيط وتعميق الأنشطة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبأقل البلدان نمواً من خلال آليات مؤسسية أفضل، بدأت المنظمة مبادرة جديدة تتمثل في: إنشاء مراكز للتعاون الصناعي فيما بين الاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب.

وقد افتتح أول مركز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب في الهند في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومن المقرر إنشاء مركز مشابه في الصين. وتهدف هذه المراكز إلى حشد الموارد التقنية والمالية والإدارية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية وتوفير أرضية للتشارك في المعارف والحلول الخاصة بالتنمية وتعزيز التجارة الإقليمية وتشجيع تكرار أفضل الممارسات في مجال الحدّ من الفقر. وتجري حالياً مفاوضات لإنشاء مركز في مصر، ومن المتوقع إنشاء مركزين آخرين في البرازيل وجنوب أفريقيا مستقبلاً.

ويتضمّن الجدولان ٢ و٣ عدد خدمات التعاون التقني التي قُدمت ووثائق مخصّصات المشاريع التي أُعدت لصالح أقل البلدان نمواً، موزّعة حسب الأعوام. ويتّضح من كلا الجدولين حصول زيادة كبيرة في هذا المجال.

-					
	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
عدد الخدمات المقدّمة في نهاية العام	١٥ ٢٨٣	٩ ٣٦٣	٨ ١٥٧	١٠ ٥٠٥	٩ ٣٤٢
-					
	٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
في نهاية العام	١٨ ٩١٢	١٦ ١٧٤	١٢ ٠٢١	١٤ ٩٢٧	١٢ ٩٥٧

علاوة على ذلك، عزّزت اليونيدو علاقتها بمجموعة الـ٧٧، كما ذُكر في الفصل ٣. وجرى تحسين التفاعل والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وقد لقي التقرير القطاعي<sup>(٢)</sup> الذي قدّمته اليونيدو إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي يعكس دور المنظمة وإسهامها في التعاون التقني في أقل البلدان نمواً، ترحيباً من جميع الدول الأعضاء. وتعمل المنظمة مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إعداد تقرير عالمي عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيغطي هذا التقرير عدداً من المواضيع منها:

- تعريف التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الصناعة؛
- النتائج المفيدة للمبادرات الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق يتجاوز الحكومات - اعتبار القطاع الخاص محركاً يمكننا للتعاون في المجال الصناعي؛
- دور اليونيدو في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

كما أُشيرَ إلى عمل المنظمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في وثيقة عن تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠٠٦-٢٠٠٩، قُدّمت إلى دورة المجلس الثانية والثلاثين<sup>(٣)</sup>. وأُعرب خلال الدورة عن دعم قوي للجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ودعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال التنمية الصناعية، من خلال مبادرات خاصة.



(٢) التعاون في ميدان التنمية الصناعية. مذكرة من الأمين العام (A/61/305).

(٣) IDB.32/CRP.5 و IDB.32/13.

وتماشيا مع الإرشادات الصادرة عن أجهزة تقرير السياسات في اليونيدو ومع ولايات الأمم المتحدة، ستواصل المنظمة تعزيز وصلل أنشطتها من أجل تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز على أقل البلدان نموا.

## باء- تنسيق الأمن البشري

يركّز الأمن البشري على أضعف فئات المجتمع، أي أولئك الذين يعيشون عند خط الفقر أو دونه، ولا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، إمّا لأن سبل حصولهم على الماء والطعام والمأوى والطاقة غير مضمون وإمّا لافتقارهم إلى مصدر دخل مضمون. وفي البلدان النامية، توجد هذه الفئات أساسا بين سكان الأرياف والنساء والشباب. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، هناك الكثير من التهديدات التي تحيق بالأمن البشري، منها سبل كسب الرزق المحفوفة بالمخاطر والأمراض والموت العنيف. ففي عام ٢٠٠٠، لم تتعدّ نسبة ما يملكه النصف الأفقر بين البالغين من سكان العالم ١ في المائة من الثروة العالمية.<sup>(٤)</sup>

وفي اليونيدو، تمثل وحدة تنسيق الأمن البشري جزءا من فريق البرامج الخاصة الذي أنشئ حديثا. وهي تضطلع بمهمتي الحيلولة دون وقوع أزمات والتدخل بعد وقوعها لمعالجة آثارها. ومن بين مختلف أنواع التهديدات، تتصدّى اليونيدو لانعدام الأمن الاقتصادي والأخطار البيئية ونقص رأس المال الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي. وتتناول المشاريع هذه المشاكل بوسائل شتى منها: تحسين القدرات الإنتاجية والبنية التحتية أو إعادة ترميمها، وإعادة بناء مرافق الدعم المؤسسي، وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي. وفيما يلي أمثلة على تلك المشاريع:

- تدريب قرابة ٣٠٠ أسرة على صناعة الأثاث والنجارة والخياطة والتطريز وغيرها من الحرف في لوكسوماوي، بإندونيسيا، من أجل التغلّب على آثار التسونامي؛
- تقديم الدعم إلى ما يزيد على ٤٠ قرية في جبال النوبة جنوبي السودان، مما يعزّز الدخل ويزيد من توفّر فرص العمل لصالح الفقراء والمهمّشين من مزارعين وحرفيين ولاجئين سابقين (انظر أيضا الفصل ٤-دال)؛
- إجراء دراسات جدوى بشأن استخراج مصادر الطاقة المتجدّدة كي تستغلّها الفئات الضعيفة من السكان بشكل خاص في الأنشطة الإنتاجية، في سيراليون وليبريا وهايتي؛
- جذب الاستثمارات المحلية إلى المناطق المتضرّرة من الزلزال في جنوبي آسيا، من أجل استهلال عملية انتعاش تدار محليا.

United Nations University-World Institute for Developing Economics Research: *The World Distribution of Household Wealth*, 5 December 2006. (٤)



## جيم - البحوث والإحصاءات

تراعي البحوث والأنشطة المقترنة بها المبادئ التوجيهية الثلاثة التالية:

- اختيار المواضيع وميادين العمل من مجال يتحدّد على أساس التغيّر الهيكلي والتجارة الدولية والنمو، ويمكن فيه تحليل المواضيع التقليدية المتعلقة بدور الصناعة في التنمية تحليلاً مجدياً؛
- الاسترشاد في اختيار ميادين عمل محدّدة من هذا المجال واختيار بعض ميادين العمل الأخرى المتصلة به، بالولاية العامة لليونيدو المتمثلة في الحدّ من الفقر من خلال التنمية الصناعية المستدامة، والاهتمام في ذلك بأولويات المنظمة المواضيعية الثلاث.
- الاستناد في صياغة فرادى مشاريع البحوث بمدى جدوى نتائجها في صقل برامج المنظمة وفي تصميم المكونات السياسية بالتعاون التقني.

### البحوث الاقتصادية

تُعنى البحوث في معظمها بالأولوية المواضيعية الأولى، ألا وهي: الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية. ولا تزال البحوث المتعلقة بالإنتاجية في البلدان النامية تقدّم نظرة متعمّقة وثيقة الصلة بهذا المجال ذي الأولوية. وثمة خطوة هامة في هذا الاتجاه تتمثّل في تقديم نتائج هذه البحوث في شكل قاعدة بيانات عالمية بشأن الإنتاجية، وهي قاعدة ستصبح في مطلع عام ٢٠٠٧ متاحة على شبكة الإنترنت للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث وغيرها من الجهات المهتمة. إضافة إلى ذلك، تُسرّع في تحرّي العوامل الكامنة وراء التفاوت في الأداء بين بلد وآخر. وللعوامل المحلية والدولية على السواء دور هام في هذا المجال. ويكتسي نقل التكنولوجيا عبر استيراد السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية وزيادة التكامل الدولي أهمية خاصة، غير أن أهمية هذا الأخير لا تتحقّق إلا في حالة توفّر قدرة استيعابية محلية جيدة. هذا وإنّ جودة أداء المؤسسات والقدرة على المنافسة والتحوّل الهيكلي بالابتعاد عن المجال الزراعي هي مهمة أيضاً.

وفي اجتماع عُقد في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وُجّهت رسالة تعكس صورة قائمة عن الفجوة التكنولوجية بين البلدان الغنية والفقيرة. وقد قاست اليونيدو هذه الفجوة مستخدمة ستة نُهج مختلفة بيّنت كلّها أنّ الفجوة ليست واسعة فحسب بل هي مستمرة في الاتساع أيضاً. وهذا الاتساع سيتواصل ما لم يتخذ إجراء لمعالجته. بيد أن ثمة بارقة أمل تلوح بفضل ثلّة من البلدان الآسيوية (اقتصادات "النمور الآسيوية" الأولى وبعض "النمور" الجديدة من أمثال تايلند والصين والهند) التي هي آخذة في التطوّر بسرعة.

وبغية تحديد قدرة البلدان على المشاركة بنجاح في التجارة العالمية، تمشياً مع أولوية اليونيدو المواضيعية الثانية (وهي: بناء القدرات التجارية)، تمّ القيام بأعمال تحضيرية من أجل إجراء دراسة عن أنماط التجارة في الصناعة التحويلية، واتجاهات التخصص الدولية التي تقابلها وآثار ذلك في النمو الصناعي والنمو بصورة عامة.

وبدأت تُجرى البحوث بشأن مسائل الطاقة، التي تشكّل جزءاً من الأولوية المواضيعية الثالثة لليونيدو، وهي البيئة والطاقة. فقد طُبّق على الصين نموذج لتحليل الاحتياجات إلى الطاقة في الحاضر والمستقبل من أجل تحقيق التنمية الصناعية. ويوصي نموذج التحليل هذا بإجراء تحسينات على كفاءة استخدام الطاقة في المجال الصناعي وزيادة الإمدادات بالطاقة وتوليد طاقة مستدامة على نحو أنجع تكلفة. وهذا النموذج جاهز للتطبيق في التقييمات الإقليمية والقطرية (انظر أدناه)، كما يمكن أن يساعد هذا النموذج الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات طويلة الأمد بشأن الطاقة واستراتيجيات بشأن الاستعمال النهائي.

لقد نشر برنامج البحوث المسمّى مكافحة التهميش والفقر من خلال التنمية الصناعية، وهو برنامج تمّوله الدانمرك، خمس دراسات عن إسهام الصناعة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتوفّر التوصيات الواردة في هذه التقارير أساساً لوضع سياسات واستراتيجيات بشأن التنمية الصناعية في البلدان المنخفضة الدخل. كما تتضمن التقارير نصائح بشأن التعاون التقني تخصّصاً لليونيدو تحديداً.

## التقييمات القطرية

إن تشخيصات القدرة على المنافسة التي تقوم بها اليونيدو تساعد على تقييم الأداء التنافسي للصناعات الوطنية على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطاعي. وقد هُذبت ووسّعت هذه المنهجية التي استحدثتها اليونيدو واستعملتها لهذا الغرض، وهذا مكّن من إجراء تقييمات أوسع لآفاق التنمية الصناعية المستدامة على المستويين القطري والإقليمي. وهذه المنهجية تزوّد المنظمة أيضاً بطريقة قياسية لإجراء تحاليل منتظمة تشكل بدورها إسهاماً رئيسياً في البرامج والمشاريع التي سُنستحدثت في المستقبل. وقد فُرع من إعداد دراسة تجريبية عن رواندا، وستستخدم نتائج هذه الدراسة كمدخل في إعداد برنامج جديد من برامج اليونيدو يتعلق بتقديم خدمات التعاون التقني إلى هذا البلد.

وعلى مستوى أعم، يساعد سجل اليونيدو للإنجازات في مجال التنمية الصناعية الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المعارف على رصد الإنتاج الصناعي والتجارة بالمنتجات الصناعية وقياس أدائها. وقد نُفّذت أعمال تقنية تحضيرية بشأن تحديث مؤشرات الأداء الرئيسية في سجل الإنجازات. وعلى هذا الأساس، سيتم إنتاج نسخة جديدة من سجل الإنجازات عام ٢٠٠٧، لمساعدة أصحاب المصلحة على تحسين التقييم ومعايير الأداء.

## الحكومة الصناعية

تقدّم اليونيدو طائفة من الخدمات إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية بهدف تحسين قدرة الوكالات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص على وضع استراتيجيات وسياسات صناعية وتنفيذها ومراقبتها. وهذه عملية معقّدة وطويلة الأمد تتطلب التعامل مع جهات معنية ومستويات إدارية مختلفة بدءاً بالجمعيات التجارية المحلية ووصولاً إلى الوزارات، كما تتطلب التنسيق فيما بينها. وتشكّل قنوات الإفادات المرتجعة جزءاً من تصميم المشروع أو البرنامج، مما يتيح استعمال الدروس المستخلصة خلال التنفيذ في سبيل تحسين تقديم الخدمات. ويمثّل تعدّد تخصّصات المنظمة عنصراً هاماً في معالجة المسائل المعقّدة التي ينطوي عليها هذا النوع من المشاريع.

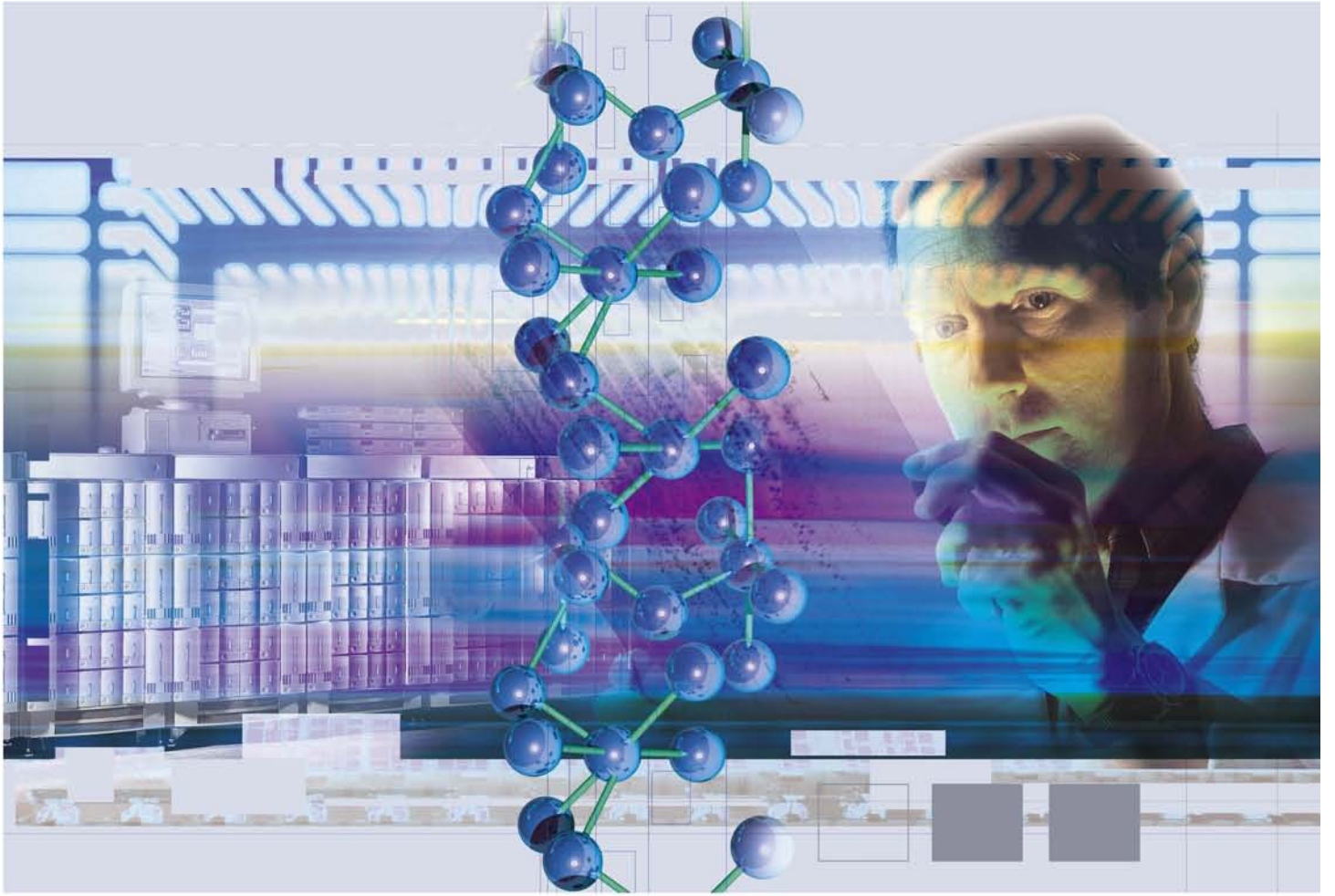
ويمكن الرجوع إلى الفصل ٨ للحصول على معلومات إضافية عن البعض من أهم الأنشطة في مجال الحوكمة التي نُفذت في سياق البرنامج المتكامل المعنون "استراتيجيات تحسين القدرة التنافسية والتنوع الصناعي في المملكة العربية السعودية".

## الإحصاءات

تقضي الولاية التي أسندتها الأمم المتحدة إلى اليونيدو بتجميع وتعميم الإحصاءات الصناعية على نطاق عالمي. وقد أُنجز التجميع السنوي للإحصاءات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٦ بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعمّمت اليونيدو قواعد البيانات على جميع أنحاء العالم بعد أن حسّنت قابلية البيانات التي وردت في تقارير البلدان للمقارنة على المستوى الدولي وأدجت معها التقديرات التي وضعتها. وقد اعتمد المعيار المنهجي الموصى به دولياً، أي تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، قدر الإمكان، في تجميع تلك البيانات وتعميمها. ويحتوي التذييل سين على المنتجات التي صدرت استناداً إلى قواعد البيانات وعمّمت عام ٢٠٠٦.

وبالإضافة إلى قواعد بيانات الإحصاءات الصناعية، قامت المنظمة بتحديث قاعدة بيانات أخرى فريدة تتعلق بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية بأسعار ثابتة. وشُرع في وضع قاعدة بيانات جديدة من سلسلة قواعد بيانات الإحصاءات الصناعية على مستوى الرقمين من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - التنقيح ٣، والتي تتضمن سلسلة زمنية تاريخية لمتغيرات التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. كما شُرع في تنظيم وتطوير سجل إنجازات التنمية الصناعية بصورة منهجية من أجل زيادة اتساق البيانات وقابلية المؤشرات للمقارنة.

وفي إطار المسؤولية المشتركة مع وكالات أخرى عن استحداث وترويج منهجية وممارسة موحّدين على الصعيد الدولي بشأن العمليات الإحصائية، أخذت اليونيدو، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، زمام القيادة في الأعمال التحضيرية بشأن إعداد كتيبين جديدين من كتيبات الأمم المتحدة حول إحصاءات البنى الصناعية ومؤشرات الإنتاج الصناعي. وقامت المنظمة كذلك ببناء قدرات على إجراء دراسات استقصائية إحصائية في أربع بلدان نامية وفي بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، ومدّت يد العون في تنظيم حلقة تدريبية إقليمية بشأن الإحصاءات الصناعية.



## ملاحم برامج مختارة



تضع اليونيدو رؤى متوسطة وطويلة الأمد  
بشأن التنمية الصناعية والاقتصادية من  
خلال عملية تتمثل في حشد  
الجهات الفاعلة الرئيسية  
للقيام بعمل مشترك.



## ألف- النهوض بإنتاج المنسوجات من ألياف الإبلات في بوليفيا

المكوّن البرنامجي: تطوير الصناعات الزراعية.

الهدف: تحسين القدرة التنافسية للصناعات الزراعية ومرونتها وإنتاجيتها.

النتيجة المتوقعة: تحسين سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية.

مؤشّر الأداء: ارتفاع محصول الصوف الموسمي في المنطقة التي يغطيها المشروع من ٠,٨ إلى ٥ أطنان من خلال استخدام معدات متطورة لجزّ الصوف.

يعتبر اللامة، وهو حيوان من فصيلة الإبلات، عاملاً هاماً جداً في اقتصاد المرتفعات البوليفية. فعادة ما يستخدم السكان الأصليون صوف اللامة، على سبيل المثال، كمادة خام لصناعة النسيج. والمعروف أن جودة أفضل أنواع صوف اللامة تفوق جودة صوف الألبكة، مع أن هذا الأخير هو أعلى أنواع صوف الإبلات في السوق. بيد أن إنتاجية صناعة النسيج بالاعتماد على ألياف الإبلات وقدرتها التنافسية منخفضة بسبب رداءة طرائق تربية هذه الحيوانات واستخدام طرائق غير ملائمة لتجهيز الصوف.

ومن أجل التصدي لهذه المشكلات، أطلقت الحكومة البوليفية واليونيدو مشروع الإبلات عام ٢٠٠٥. ويهدف المشروع في الأمد البعيد إلى تحسين كامل سلسلة إنتاج الصوف، بدءاً بتربية اللامة ووصولاً إلى قيام الحرفيين المحليين بغزل الصوف وحيآكته. وإذا استطاع مربو اللامة والحرفيون إنتاج صوف يفي بمتطلبات مصانع النسيج البوليفية التي تُنافس غيرها في الأسواق العالمية والمتمثلة في وجوب عرض منسوجات عالية الجودة مصنوعة من صوف الإبلات، عاد ذلك بالنفع لا على هؤلاء المزارعين فحسب بل على البلد بأكمله. وإلى جانب تحسين طرائق تربية اللامة وتطوير معدات جزّ الصوف ومعالجته، من المقرر تنظيم دورات تدريبية يستفيد منها ١٢٠ شخصاً بهدف نقل الخبرات في مختلف المراحل التي يمر بها تصنيع صوف الإبلات. ويتمثل أحد عناصر المشروع الرئيسية في التعاون والتحاوور مع المنظمات والمشاريع الأخرى، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتذكر هذه اللوحة العامة الموجزة بعضاً منها فقط.

لقد تمثّل أول نشاط من أنشطة المشروع في إمداد المزارعين من السكان الأصليين في جنوب غرب البلاد بمعدات لجزّ الصوف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وعُولجت مشكلة صغر نطاق الإنتاج وتشبّته في مناطق متباعدة جداً بتوفير معدات كهربائية محمولة لجزّ الصوف ذات فلطية منخفضة. فهذه المعدات الجديدة تمكّن من التخلّي عن الأساليب التقليدية لجزّ الصوف التي كانت تنتج كميات محدودة منه ذات نوعية رديئة تُباع بأسعار زهيدة في السوق. وبفضل المعدات الجديدة التي حسّنت الإنتاج كثيراً، تلاشت أيضاً مشكلة النقص في الأيدي العاملة والناجمة عن نزوح أعداد كبيرة من الشباب إلى المناطق الحضرية. وبما أن المعدات ذات الفلطية المنخفضة يمكن شحنها عن طريق مولّدات كهربائية، بدأ التعاون مع مشروع



حكومي يهدف إلى تركيب نظم للطاقة الشمسية الفولطاضوئية في المناطق الريفية النائية، علما بأن هذه النظم تمثل شكلا من أشكال التزويد بالطاقة يتميز بانخفاض تكلفته ولا مركزيته واستدامته.

ويتطلب الحصول باستمرار على صوف عالي الجودة تربية قطعان من الإبلات جيدة النوعية. ومن المقرر التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على إدخال تحسينات جينية تهدف إلى الحصول على كميات أكبر من الألياف البيضاء الناعمة (يزيد سعر الكيلوغرام الواحد من الألياف البيضاء في السوق على سعر الألياف الملونة به، ٠ دولار) من خلال مكّون مشروع يشجّع على اتباع أساليب مستندة إلى علم الوراثة من خلال هج تشاركي يستهدف المزارعين المبتكرين.

وناقش اجتماع مائدة مستديرة، حضره ممثلو جمعيات إقليمية لمربي حيوانات اللامة وأصحاب مصانع الغزل والنسيج وممثلو مؤسسات دعم مختلفة، خيارات التسويق المتاحة في المستقبل بعد زيادة إنتاج ألياف اللامة. وبالإضافة إلى ذلك، حظي المشروع باهتمام كبير في المعرض الدولي لصادرات منتوجات الإبلات في بوليفيا.



وخلص تقييم أجري في منتصف مدة تنفيذ المشروع في أيار/مايو إلى اقتراح عدد من التنقيحات لضمان التنفيذ الفعلي للمشروع وزيادة تأثيره. وقد أعيد النظر في الفكرة الأصلية المتمثلة في السماح للجمعية المحلية لمربي حيوانات اللامة بإدارة مركز الابتكار ونقل التكنولوجيا، الذي كان يُنتظر منه أن يزود المنتجين بخدمات دعم، منها توفير معدات للاستخدام المشترك، وذلك بسبب ما تشكو منه الجمعية من قدرات إدارية محدودة ومشاكل في وضعها المالي. وتمّ الاتصال بالقائمين على مشروع مركز السكان الأصليين للإنتاج المستدام للأغذية، الذي تمّوله الدانمرك وتديره منظمة بوليفية غير حكومية، بهدف تقاسم المرافق، وقد بدأ حوار مكثّف حول هذا الموضوع.

ونتيجة لمشروع الإبلات، ارتفع المحصول الموسمي من الصوف حتى الآن من ٠,٨ إلى ٥ أطنان. ونجحت عن ذلك زيادة كبيرة في المبيعات وفي إيرادات المزارعين المعنيين.

## باء- برنامج دعم النوعية في بنغلاديش

**المكوّن البرنامجي:** تدعيم البنية التحتية في مجالات المعايير والقياس والاختبار وتقييم الامتثال.

**الهدف:** تعزيز البنية التحتية في مجالات المعايير والقياس والاختبار وتقييم الامتثال.

**النتائج الرئيسية المتوقعة:** تعزيز قدرة المختبرات على معاينة مواد التفتيش واختبار المنتجات والقياس الصناعي والقانوني؛ وتعزيز قدرة هيئات الاعتماد على اعتماد المختبرات وهيئات إصدار الشهادات.

**مؤشرات الأداء:** هناك أربعة مختبرات حُسنّت أو يجري التخطيط لإنشائها؛ كما أنشئ مجلس اعتماد.

على الرغم من الجهود الوطنية والدولية المتواصلة، لا تزال بنغلاديش بلدا فقيرا ومكتنظا بالسكان الذين يعيش ٣٦ في المائة منهم دون مستوى الفقر. ولا تزال بنغلاديش بلدا زراعيا إلى حدّ بعيد وتمثّل فيه صناعات قائمة على الزراعة، كمنتجات الجلود والملابس الجاهزة ومنتجات الجوت والأسمك والأغذية البحرية المصنّعة، جزءا هاما من الإنتاج والصادرات. ومن شأن زيادة صادرات هذه المنتجات أن تساهم إسهاما كبيرا في الحدّ من الفقر.

ومع ذلك، فإنّ الصناعات القائمة على الزراعة تواجه تحديات كبيرة. فهي، على سبيل المثال، تفتقر إلى ضمان الجودة والدعم المؤسسي العملي والمعلومات المتعلقة بالسوق. وقد كانت بنغلاديش ثاني أكبر مورّد للجوت، لكن الطلب العالمي على الجوت تراجع بصورة كبيرة. أخيرا، تعتبر الصناعات الزراعية مصدرا رئيسيا للتلوث. فصناعة الجلود بوجه خاص مسؤولة عن مستويات عالية من النفايات السائلة الملوثة وعن كميات كبيرة من النفايات الصلبة غير المعالجة. كما أن المياه الجوفية ملوثة بالزرنخ.

ويتصدّى مخطّط اليونيدو الإطاري للخدمات القطرية الخاص بينغلاديش لهذه المشاكل من خلال تحسين الإنتاجية الصناعية وسبل الوصول إلى الأسواق، وإدخال التكنولوجيات النظيفة. ويحصل هذا المخطّط على التمويل من المفوضية الأوروبية والهند واليابان والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وغيرها من المصادر. وقد بدأ التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وأنجز الكثير خلال السنة الأولى.

ويمثّل برنامج دعم النوعية في بنغلاديش مُحفّزا كبيرا. وتمّ في سياق هذا البرنامج ما يلي:

- صدور قانون الاعتماد في بنغلاديش في تموز/يوليه؛
- تأسيس مجلس الاعتماد في بنغلاديش. ولا تزال اليونيدو تؤيّد تحويله إلى هيئة اعتماد معترف بها دوليا؛
- انتقال الإشراف على المعهد الوطني للتدريب والبحث في مجال المنسوجات من مؤسسة مغازل النسيج في بنغلاديش التي تملكها الحكومة إلى هيئة إشرافية تشكّلت حديثا ويحظى فيها القطاع الخاص بتمثيل قوي. وهذا سيمكّن المعهد من تحقيق إمكاناته كاملة بصفته معهدا متطوّرا للتدريب والبحث؛

- القيام حاليا، بمساعدة من اليونيدو، بتحديث وتطوير مختبر المقاييس في معهد بنغلاديش للمعايير والاختبار، إضافة إلى تدريب العاملين فيه؛
  - إعداد تصاميم ومواصفات لثلاثة مختبرات جديدة تابعة لشعبة التفتيش ومراقبة الجودة في إدارة مصائد الأسماك، ومن المقرر أن تصبح هذه المختبرات جاهزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويُستكمل هذا النشاط بدورات تدريبية وبوضع نظام شامل لضمان جودة صادرات الأغذية البحرية وإمكانية تعقب مساراتها؛
  - قيام اليونيدو بتعزيز رابطة المستهلكين في بنغلاديش من خلال إذكاء وعي المستهلكين ودعم البنية التحتية في هذا المجال، ومن خلال تشجيع التعاون مع المنظمة الدولية للمستهلكين. وهذا سوف يعزز مشاركة المستهلكين في وضع المعايير ومراقبة الأسواق. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى المزيد من الشفافية في مجال المعايير. كما تمّ تحديد احتياجات الرابطة إلى المساعدة في الأمد البعيد.
- أخيرا، وفي مجال الأمن البشري، تمّ شراء معدات لتنقية المياه الجوفية من الزرنيخ ويجري الآن تركيبها.
- وبحلول عام ٢٠٠٩، يتوقع أن يكتمل تأثير المخطط الإطاري للخدمات القطرية، بعد النجاح في حشد الأموال التي لا تزال مطلوبة وتنفيذ جميع مشاريع هذا المخطط.

## جيم- البرنامج الإقليمي بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات في أوروبا الوسطى والشرقية

**المكون البرنامجي:** الاتحادات التصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

**الهدف:** تحسين سبل وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية.

**النتائج المتوقعة:** ازدياد وعي المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الاستجابة من أجل استيفاء المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطلوبة في سلاسل القيمة العالمية.

**مؤشر الأداء:** تحسّن الدراية الفنية للجهات الفاعلة القادرة على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البرامج الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

مثلما ذكر في الفصل ٥، بات التقيّد بالمبادئ الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عاملا رئيسيا من عوامل القدرة التنافسية. وتتعرض منشآت أوروبا الوسطى والشرقية لضغوط متزايدة للتقيّد بهذه المبادئ في أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، نقّدت اليونيدو وكرواتيا مشروعاً ركّز على تبادل الممارسات الإدارية الجيدة والتجارب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وعلى بناء القدرات في مجال الخدمات المتعلقة بهذه المسؤولية،



وتعميم طريقة عملية تمكّن من تنفيذ مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات تنفيذا ناجح التكلفة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتلقت الحكومة الكرواتية الدعم في وضع الحوافز والسياسات التي تشجّع على التقيد بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص.

ونتيجة لهذا البرنامج، طُلب إلى اليونيدو أن توسّع نطاق برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ليشمل بلدانا أخرى في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. ونظمت اليونيدو، بالتعاون مع حكومة كرواتيا والمركز الكرواتي للإنتاج الأنظف، وبدعم من حكومة هنغاريا، في زغرب، في آذار/مارس ٢٠٠٦، منتدى إقليميا عن المسؤولية الاجتماعية للشركات استهدف المنشآت التجارية الصغيرة في أوروبا الوسطى والشرقية. وحضر المنتدى ممثلون لوزارات ودوائر أعمال ومؤسسات أكاديمية ومنظمات غير حكومية من معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، إضافة إلى ممثلين للسويد وفرنسا. وكانت أهداف المنتدى كالتالي:

- تقديم ومناقشة إنجازات المشروع الكرواتي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وخاصة في مجال البيئة؛
- استطلاع إمكانيات توسيع نطاق هذا المفهوم ليشمل بلدانا أخرى في المنطقة؛
- إيجاد التزام بالسياسات الشاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات علاوة على دعم المبادرات القائمة من خلال التعاون فيما بين القطاعين العام والخاص.

وقد أبدى المشاركون تقديرا كبيرا للنتائج التي تمخّض عنها المشروع والتي أثارت مناقشات مُفعمة بالحيوية حول نقل التجارب الكرواتية إلى بلدان أخرى في المنطقة. وقدمت هذه المناقشة حول الوضعية الحالية لسياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي أفكارا ثيرة وقيمة حول التوافق مع سياسات الاتحاد الأوروبي واعتماد معايير عالية في مواجهة المنافسة العالمية.

وأوصى المنتدى بإنشاء مركز إقليمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات ليكون أرضية لتبادل التجارب والمعلومات بشأن أفضل الممارسات. وعرضت الحكومة الكرواتية استضافة هذا المركز في زغرب؛ ومن المقرر إنشاؤه عام ٢٠٠٧. وسيساعد المركز شبكات القطاع الخاص على صوغ الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتنفيذها، كما سيقوم بتعميم أفضل الممارسات على مختلف أرجاء أوروبا الوسطى والشرقية.

وتعكف اليونيدو الآن على إعداد ورقة مناقشة حول الوضعية الحالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في أربعة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، هي: البوسنة والهرسك وبلغاريا ورومانيا وصربيا. وتتضمن الورقة دراسات حالة واستعراضا عاما لتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتقوم المنظمة في مرحلة ثانية باختيار نظيراتها من المؤسسات، من قبيل رابطات الأعمال التجارية والمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، بغية القيام بتحليل مشترك لقواعد الزبائن واحتياجات كل منها إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتمثل الهدف في استحداث خدمات ومفاهيم تدريبية بشأن هذه المسؤولية. وفي عام ٢٠٠٧، تنوي اليونيدو تنظيم سلسلة من حلقات العمل في البلدان المستهدفة من أجل توفير التدريب بشأن المسائل المتصلة بهذه المسؤولية. وهذا يشمل استخدام نظام رصد شامل لهذه المسؤولية يكون يسير الاستعمال ومتاحا في شكل برامجية في إطار برامجية "ريب" الخاصة بمنظّمي المشاريع المتحلّين بالمسؤولية، وقد سبق الحديث عنها في الفصل ٥.

## دال - شبكة ترويج الاستثمار في أفريقيا

**المكوّن البرنامجي:** تشجيع الاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة التحالفات.

**الهدف:** حفز الاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

**النتيجة المتوقّعة:** ازدياد القدرات الوطنية على تصميم وإدارة السياسات والاستراتيجيات والأدوات الخاصة بالاستثمار.

**مؤشّر الأداء:** جُمع ونُشر كمّ كبير من المعلومات عن الاستثمار، مما زوّد الجهات المهمة بالتنمية في القطاعين العام والخاص بملاحج وتقييمات أداء مفصلة بشأن مختلف أنواع الاستثمار، علاوة على معلومات عن اتجاهات نمو الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تحليل مدى تأثير أنواع مختلفة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المضيفة.

شهد العقدان الأخيران سرعة لم يسبق لها مثيل في الابتكار التكنولوجي وتحرير التجارة وعودة الاقتصاد العالمي. ويعد الاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء، عنصرا رئيسيا في هذه العمليات. وهو بالتالي جزء لا يتجزأ من كل أولوية من أولويات اليونيدو المواضيعية ويضطلع بدور محوري في أنشطتها. فبناء القدرات الإنتاجية وتحسين القدرات التنافسية يتمان من خلال الاستثمار في المصانع والمعدات. وثمة حاجة إلى الاستثمار من أجل اعتماد تكنولوجيايات ملائمة للبيئة أو تطوير مصادر الطاقة النظيفة. ويتطلب توسيع التجارة توزيعا ذكيا للاستثمارات من أجل تلبية احتياجات السوق العالمية وإقامة شراكات مع الجهات العالمية الفاعلة.

ولكن، تظلّ التدفقات الاستثمارية إلى العديد من مناطق البلدان النامية، وخاصة إلى بلدان المنطقة الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى موجهة في معظمها نحو استغلال الموارد الطبيعية ومقصورة على عدد قليل من البلدان الغنية بهذه الموارد. وبسبب هذا الوضع، أنشئت عام ٢٠٠١ شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا. وهي تساعد هيئات ترويج الاستثمار في المنطقة على وضع استراتيجيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.



ويجري مرتين في السنة إصدار دراسة استقصائية بشأن المستثمرين الأجانب تتضمن تحليلاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي هي موجودة من حيث الدوافع والخصائص التنفيذية والتصورات والخطط المستقبلية.

وقد عمّقت الدراسة الاستقصائية التي أجريت عام ٢٠٠٥، وهي الثالثة من نوعها، فهم طبيعة أنواع مختلفة من المستثمرين من خارج قطاعي الهيدروكربون والتعدين، وأثرهم في الاقتصادات المضيفة. ويقدم التحليل على مستوى المنشآت أفكاراً نافذة جديدة فيما يخص أداء فرادى المستثمرين ونمو شركاتهم واستثماراتهم الفعلية والعديد من مسائل تعزيز الإنتاجية فيما يتصل بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يزود التحليل مقرري السياسات بمعلومات أساسية تساعدهم على اختيار المستثمرين بشكل أفضل وزيادة تأثيرهم في التنمية المحلية وتصميم الخدمات والتدخلات السياساتية المطلوبة.

وتلبي هذه الدراسة الحاجة إلى التخلّص من النظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الكمية فقط. وهي تلقي الضوء على زيادة تنوع المستثمرين الأجانب من حيث الدينامية وتأثير الاستثمار على الصعيد المحلي من حيث فرص العمل والقيمة المضافة وإدراك المخاطر والعوامل المرتبطة بالموقع. كما تلقي الضوء على اتجاهات جديدة كزيادة نسبة المستثمرين القادمين من بلدان الجنوب ذات الاقتصادات النامية والمستثمرين المستقلين أو المنشآت الأجنبية التي هي ليست فروعاً لشركات دولية. فتغيّر ملامح المستثمرين الأجانب وتزايد أهمية المنشآت الأجنبية والشركات عبر الوطنية القادمة من بلدان الجنوب في القطاعات الناشئة بين الحاجة إلى إعادة النظر في استراتيجيات الحكومات الأفريقية وأولوياتها فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار.

وقدّمت نتائج هذه الدراسة الاستقصائية خلال مؤتمر "أفريانت الثالث" الذي عُقد في جوهانسبورغ في حزيران/يونيه، واشتركت في تنظيمه الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ووزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا. وثار في المؤتمر نقاش واسع بين المشاركين حول كيفية استخدام نتائج الدراسة الاستقصائية في دعم هيئات ترويج الاستثمار الأفريقية، وخاصة تعزيز دورها المتمثل في الدعوة إلى مناصرة السياسات الاستثمارية وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمار وتنفيذ استراتيجيات لترويج الاستثمار وتوفير الخدمات اللازمة له. وأسفرت المناقشات عن تحديد الخطوط العريضة لبرنامج إقليمي لدعم الاستثمار من القطاع الخاص وتحسين أساليب إدارة الاستثمار في المنطقة.

وتقوم اليونيدو بتنفيذ توصيات اجتماع "أفريانت"، وهي تنوي تنفيذ نتائج الدراسة الاستقصائية في جميع أرجاء المنطقة. وقد صيغ برنامج إقليمي للتصدّي لمشكلة تباطؤ النمو في مجال توفير فرص العمل وتوليد الدخل في المنطقة الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. وسيستند هذا البرنامج إلى منهج للرصد يقوم على بيانات جُمعت أثناء إعداد الدراسات الاستقصائية. وهو يهدف إلى تسهيل ما يلي:

- تقييم المناخ الاستثماري؛
- تحسين المناخ الاستثماري من خلال التدابير السياساتية والتدخلات الرقابية والخدمات الاستهدافية؛
- قياس آثار هذه التدابير السياساتية في أعمال المستثمرين وأدائهم وتأثيرهم؛
- زيادة التدفّقات الاستثمارية الأجنبية، وزيادة قدرتها على الاتصال بالقطاع الخاص المحلي وحفزه إلى الحدّ الأقصى؛

- توليد الاستثمار المحلي من خلال تحديد مواقع سلاسل الإمداد الفرعية الأجنبية ومن خلال تدعيم الصلات بين الوسطاء الماليين والمنشآت المحلية؛
- التجارة الإقليمية من خلال قاعدة معلومات تجريبية أفضل؛
- استحداث مؤشرات اقتصادية كلوائح الترتيب والمؤشرات والمعايير.

وسيعقد اجتماع للخبراء في آذار/مارس ٢٠٠٧ في أديس أبابا تحضره الجهات المعنية الإقليمية والوطنية التي تمثل القطاعين العام والخاص على السواء، لوضع اللمسات الأخيرة على البرنامج. وسيقدم التصميم النهائي إلى مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين (كامي) الذي سيعقد في نيسان/أبريل بغية إقراره، ثم يُقدّم بعد ذلك إلى قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لاعتماده بصفته أولوية في دفع عجلة التصنيع في أفريقيا.

وستستند استراتيجية اليونيدو لترويج الاستثمار في المستقبل إلى مرجعيات للرصد تساعد البلدان على التزام مزيد من الدقة في تحديد حجم تدخلاتها السياساتية وخدمات الدعم التي تقدمها. وستوفر هذه المرجعيات نظاماً فريداً للبيانات يمكن أن تُستخلص منه المؤشرات التي تبيّن العناصر الرئيسية للمناخ الاستثماري علاوة على الاتجاهات في التعامل مع البيئة والطاقة، مما تترتب عليه مجموعة من المؤشرات والمعايير المرجعية تُستعمل في اتخاذ تدابير لترويج الاستثمار تكون مدفوعة بمصالح البلدان. كما ستساعد هذه المرجعيات المستثمرين على تحديد الفرص الاستثمارية وتغيير نظرتهم إلى أسواق البلدان النامية كمكان للاستثمارات محفوف بمخاطر كبيرة. وفي الوقت نفسه، سيتم بناء القدرات الوطنية على استخدام مرجعيات الرصد في تحسين نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق صلات أقوى بينه وبين الاستثمار المحلي وزيادة أثره الإيجابي في المستثمرين المحليين إلى الحد الأقصى. وفي هذا السياق، ستمثل الشراكات مع الصناديق المساهمة في رأس المال وغيرها من المؤسسات المالية، بهدف ربط ترويج الاستثمار بأسواق رأس المال الدولية والمحلية، جزءاً لا يتجزأ من برنامج اليونيدو الاستثماري لعام ٢٠٠٧.

## هاء- الاستبصار التكنولوجي في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً

**المكوّن البرنامجي:** إدارة التكنولوجيا ورسم مسارها والاستبصار التكنولوجي.

**الهدف:** تعزيز إدارة التكنولوجيا من أجل تحسين القدرة التنافسية.

**النتائج المتوقعة:** تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ برامج لإدارة التكنولوجيا.

**مؤشّر الأداء:** إنشاء مركز إقليمي للاستبصار التكنولوجي؛ وتحسين مهارات أصحاب المصلحة في بلدان من أربعة مناطق.

استهدفت مبادرات اليونيدو الإقليمية في مجال الاستبصار التكنولوجي كلا من آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا وأمريكا اللاتينية. وتمثل هدف هذه المبادرات في وضع رؤى للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في الأمدين المتوسط والبعيد من خلال عملية منهجية وتشاركية تحشد الجهات الفاعلة للقيام بعمل مشترك. وكانت الاستجابة إيجابية جدا في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثا بوجه خاص.

وقد نُظمت سلسلة من الدورات التدريبية بدعم مالي من تركيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا. وكان الهدف منها تحسين مهارات مختلف الجهات المعنية - المنظمين، المهنيين، ومتخذي القرارات ومديري الشركات - في عملية الاستبصار. واستضاف كل من البلدان المذكورة أعلاه إحدى هذه الدورات التي شارك في تنظيمها نظير محلي. وكان معظم المشاركين من منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثا، ولكن حضرها أيضا مشاركون من المنطقة العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية والمنطقة الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. وستعقد دورات تدريبية مماثلة بشأن مشاركين آخرين عام ٢٠٠٧.

وتمّ التشجيع بقوة على استخدام منهجية الاستبصار في السنوات القليلة الماضية في مشاريع في الاتحاد الروسي. ووافقت اليونيدو في تشرين الأول/أكتوبر على برنامج استبصار تكنولوجي في منطقة (أوبلاست) إيركوتسك، وسيمول هذا البرنامج بواسطة مساهمة في شكل تمويل ذاتي تقدمها حكومة المنطقة إلى اليونيدو.

ويهدف ضمان تنسيق أفضل بين العدد المتزايد من مبادرات الاستبصار التكنولوجي في بلدان منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثا، وتيسير تبادل المعلومات والتخطيط للأنشطة المزمع تنفيذها في المستقبل، أنشئ، برعاية من اليونيدو، مركز افتراضي (حاسوبي) إقليمي بشأن الاستبصار التكنولوجي. وتوجد وحدته المعنية بالخدمات في بودابست وتشارك في تمويلها حكومتا الجمهورية التشيكية وهنغاريا. وسيكون صانعو السياسات والممارسون المهنيون أكبر المستفيدين من هذا المركز الافتراضي.

وكان ردّ فعل الدول الأعضاء في اليونيدو على هذه المبادرة إيجابيا، وقد تأكد اهتمام بلدان منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثا بهذا المركز خلال الاجتماع الأول لأعضاء لجنته التوجيهية وأشخاص الاتصال فيه الذين عيّنهم ١٢ بلدا من بلدان هذه المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر. واتفق المجتمعون على إعداد اقتراح بشأن أنشطة الاستبصار التكنولوجي التي يضطلع بها المركز وتوزيع العمل فيما بين أشخاص الاتصال المشاركين. وسوف يُجسّد ذلك في برنامج عمل المركز للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

كما تعمل اليونيدو، لدى تنفيذ برامج الاستبصار التكنولوجي، بالتنسيق الوثيق مع المفوضية الأوروبية من أجل استكمال الأنشطة وتنسيقها على نحو أفضل في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثا. فقد التزمت المفوضية الأوروبية، على سبيل المثال، بتقديم الدعم المالي لمشروع اليونيدو المعنون "غذاء صحي وآمن في المستقبل"، وهو مشروع يغطي بلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وكرواتيا وهنغاريا، وسيبدأ تنفيذه عام ٢٠٠٧.

وفي عام ٢٠٠٧، سيوسّع نطاق برنامج الاستبصار التكنولوجي في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية/الدول المستقلة حديثا. ومن المزمع عقد مؤتمر القمة بشأن الاستبصار التكنولوجي، وهو حدث هام يركّز على إنتاجية المياه، في الفترة بين ٢٧ و٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في بودابست. وتشارك في رعاية المؤتمر حكومات الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والنمسا وهنغاريا.

## واو- الإيجار الشرائي للكيمائيات وما يتصل بها من خدمات

**المكوّن البرنامجي:** الإنتاج الأنظف والمستدام.

**الهدف:** تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الصناعية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

**النتيجة المتوقعة:** ازدياد الكفاءة في سلاسل الإنتاج في البلدان التي توجد فيها مشاريع للإدارة المستدامة للموارد الصناعية.

**مؤشر الأداء:** الانخفاض في كمية وسمية النفايات والمؤثبات الناجمة عن كل وحدة من المنتجات النهائية.

الإيجار الشرائي للكيمائيات وما يتصل بها من خدمات هو نموذج من نماذج الأعمال التجارية يتحوّل فيه المصنّعون من بيع الكيمائيات إلى بيع الوظائف التي تؤديها تلك المواد - يُذكر منها مثلا وظيفة التنظيف التي تؤديها المذيبات أو وظيفة الطلاء التي تؤديها مواد الدهان. وفي هذه الحالة، يُستند في مبلغ السداد إلى عدد القطع المنظّفة أو المطلية. وبمقتضى هذا النموذج من نماذج الأعمال التجارية، يقبل المصنّعون جعل استخدام الكيمائيات والتخلّص منها جزءا من مسؤولياتهم.

أمّا المزيّتان اللتان تعودان على مستخدمي الكيمائيات في الميدان الصناعي، فهما واضحتان:

- يعلم المصنّعون خصائص الكيمائيات أفضل من مستخدميها. ولذلك فهم يستخدمون الحجم الأمثل منها ويستطيعون ضمان استخدامها بطريقة مأمونة؛
  - يعلم المصنّع أفضل من غيره كيفية التعامل مع المادة الكيمائية عندما يصبح حجم التلوّث فيها كبيرا إلى حدّ يجعلها غير صالحة لاستخدامات أخرى، وهذا يعني في كثير من الأحيان تكاليف أقلّ للتخلّص منها.
- وبفضل هاتين المزيّتين، يمكن لمستخدمي الكيمائيات في الميدان الصناعي أن يتوقّعوا تحمّل تكاليف أقلّ لشراء الكيمائيات.



أما المزايا التي تعود على المصنّعين، فهي أقل وضوحاً. ذلك أن التأجير الشرائي للكيمياويات وما يتصل بها من خدمات يعني، بشكل عام، انخفاض بيع المصنّعين لهذه المواد لأنها تستخدم بصورة أكثر فعالية، كما يعني أنّ المصنّعين يصبحون مسؤولين عن التخلص من نفاياتها. ولكن، يمكن التغلّب على هذه المثالب من خلال ما يلي:

- إقامة شراكات طويلة الأمد وأكثر استقراراً مع المستخدمين الذين يعد احتمال تغييرهم للموردين أقل في هذا النموذج من الأعمال التجارية مما هو في النماذج المعتادة لشراء المنتجات؛
- توفير حزمة أفيد بكثير للمستهلكين: فهذا النموذج لا يكتفي بتمكين المصنّعين من تقليص تكاليف استخدام الكيماويات، بل هو يريح المستهلكين أيضاً من عبء التعامل مع مواد غير مألوفة وغالباً ما تكون خطيرة أو سامة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ البيئة أيضاً مستفيدة من هذا النموذج: فاستخدام الكيماويات يقلّ، مما يترتب عليه انخفاض في إنتاج الكيماويات وفي كميات نفاياتها التي تدار بطريقة أكثر قبولاً من الناحية البيئية.

ويمكن توسيع الشراكة بين مُصنّع الكيماويات ومستخدمها في الميدان الصناعي لتشمل مزوّد المصانع ومورّد المعدات والشركات التي تعيد تدوير الكيماويات. وتتمثّل العناصر الأساسية لنجاح الإيجار الشرائي للكيمياويات وما يتصل بها من خدمات في تقاسم المنافع على نحو مناسب بين جميع الشركات المشاركة، وفي التزام معايير عالية بشأن نوعية المنتج النهائي وأي كيمياويات يُعاد تدويرها، وفي الثقة المتبادلة بين المشاركين.

وفي عام ٢٠٠٥، بدأ برنامج الإنتاج الأنظف التابع لليونيدو، بالتعاون مع وزارة البيئة النمساوية، يروّج لنماذج تجارية بشأن الإيجار الشرائي للكيمياويات وما يتصل بها من خدمات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وخلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نُفّذت مشاريع بشأن عشرين شركة تقريباً بالتعاون مع المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في كل من الاتحاد الروسي ومصر والمكسيك. وروّجت هذه المراكز للمشاريع في أوساط زبائنهم، وتولّت، حالما أُقيمت شراكات بشأنها، رصد أدائها وإقراره.

ففي مصر، نشأت شراكة بين "أكزو نوبل باوذر كوتنغز" (AKZO Nobel Powder Coatings SAE) بصفتها مورّداً لمواد الطلاء المسحوق الكهروساكن وشركة "أي بي بي أراب" (ABB Arab) التي تصنع معدات ذات فلتية منخفضة وعالية، بصفتها الشركة الصناعية التي تستخدم تلك المادة الكيماوية. فالمنتج الذي تصنعه شركة أكزو نوبل يُستعمل لطلاء المكونات الإطارية للمعدات الكهربائية التي تصنعها شركة أي بي بي أراب. وبمقتضى نموذج الإيجار الشرائي المعتمد، تقدّم شركة أكزو نوبل خدمة الطلاء بدلاً من بيع الكيماويات التي تستخدم في مساحيق الطلاء. وتدفع شركة أي بي بي أراب رسماً يومياً عن كل متر مربع من المنتج النهائي المطلي. ويغطي هذا المبلغ المسحوق المستعمل ومراقبة عملية الطلاء ونقل الدراية الفنية بتقنيات استخدام المساحيق، وإعادة تدوير نفايات المساحيق.

أما المنافع البيئية الرئيسية المترتبة على هذه الشراكة فهي التالية:

- تقليص حجم مسحوق الطلاء المستخدم داخل مصانع شركة أي بي بي أراب، مع ما يترتب على ذلك من تقليص في الآثار البيئية لإنتاج مساحيق الطلاء؛
- إعادة تدوير نفايات مساحيق الطلاء التي كانت في السابق تدفن في التربة؛



- تحسين ظروف العمل في شركة أي بي بي أراب، بسبب المراقبة الأفضل لعملية الطلاء والصيانة الأفضل لخط مساحيق الطلاء؛
  - تقليص الآثار البيئية، التي كانت في السابق تنجم عن القصور في صيانة المعدات.
- وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الشركتان تقيمان علاقة تجارية طويلة الأمد.

## زاي - صياغة مشتركة لاستراتيجية صناعية للمملكة العربية السعودية

**المكوّن البرنامجي:** خدمات التعاون التقني في مجال الإدارة الصناعية الرشيدة.

**الأهداف:** تحسين قدرات الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات الدعم على صنع القرار في مجال وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الصناعية.

**النتيجة المتوقعة:** تحسّن فعالية نظم الإدارة الصناعية الرشيدة المستندة إلى شراكات ومشاورات بين مؤسسات من القطاعين العام والخاص.

**مؤشّر الأداء:** عملت الحكومة مباشرة مع الجهات المعنية الأخرى على وضع استراتيجية صناعية وتنفيذها ورصدها.

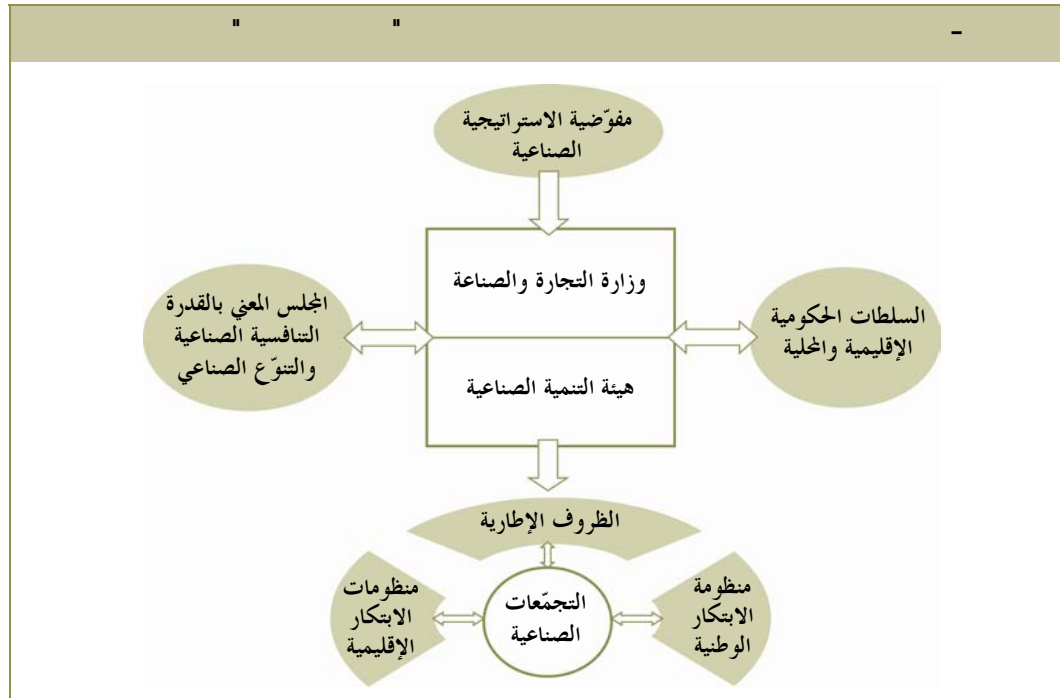
التزمت المملكة العربية السعودية، في وثقتها بشأن الاستراتيجية، المعنونة رؤية ٢٠٢٠، بتقليص اعتمادها على النفط. وقالت إنها ستستخدم إيرادات الصناعة النفطية في بناء اقتصاد متنوّع يكون فيه القطاع الخاص والقوى العاملة السعودية العالية المهارات قوتي الدفع الرئيسيتين. وفي عملية التحوّل من اقتصاد يعتمد بشدّة على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد قائم على المعرفة، سيكون لقطاع الصناعات التحويلية دور بالغ الأهمية. وتدعم اليونيدو جهود الحكومة السعودية باستراتيجيات البرنامج المتكامل، من أجل تعزيز القدرة على المنافسة والتنوع في المجال الصناعي.

وتقرّر رؤية ٢٠٢٠ بأن أهدافها الطموحة لا يمكن أن تتحقق إلاّ بإجراء حوار مكثّف بين الجهات الرئيسية المعنية بالتنمية وهي: الحكومة، وبخاصة وزارة التجارة والصناعة، وشركات الأعمال من القطاع الخاص، ومنظومة الابتكار الوطنية، بما في ذلك الجامعات ومعاهد الأبحاث. واستناداً إلى تقييم للقطاع الصناعي نفّذته اليونيدو، أُجريت مقابلات وعقدت اجتماعات مع جميع أصحاب المصلحة لتحديد المفاهيم الاستراتيجية لهذا القطاع. وأدارت هذه العملية التدريجية لجنة توجيهية مثلت فيها جميع الجهات الرئيسية الفاعلة، مما ضمن استمرار الحوار.

وتمخّضت العملية عن مشروع استراتيجية قدّمه فريق مشروع اليونيدو إلى الجهات المعنية خلال اجتماع ترأسه وزير التجارة والصناعة. وقُدّمت وثيقة الاستراتيجية النهائية، وعنوانها الصناعة ٢٠٢٠ - شركاء في بناء مستقبل صناعي واعد، إلى الحكومة في كانون الأول/ديسمبر لكي توافق عليها. وتمثّل الدعائم الاستراتيجية لهذه الوثيقة في ما يلي:

- بناء قدرات محلية في مجالات مثل المهارات، والبحث والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع الاستثمار؛
  - خلق بيئة تجارية أكثر تحفيزاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؛
  - وضع منظومة ابتكارية صناعية على الصعيد الوطني وكذلك في مختلف مناطق البلد؛
  - تشجيع إقامة التجمّعات الصناعية؛
  - منظومة أقوى للحكومة الصناعية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والمحلي (انظر الشكل ٥ الذي يبيّن تركيبة هذه المنظومة) للاسترشاد بها في تنفيذ الاستراتيجية.
- وقد وُضعت خطة عمل تتضمن برامج ملموسة بشأن كل دعامة من هذه الدعائم، وبميزانية تبلغ ٣,٩ مليارات دولار. وستُستخدم الدروس المستخلصة من تنفيذ المشاريع في تطوير الأنشطة المتصلة بالصناعة خلال الخطة الخمسية المقبلة التي تبدأ عام ٢٠١٠.

ويمكن النظر إلى عملية الحوار والتعاون الناجحة بين الجهات المهتمة بالتنمية، والتي أدت إلى صياغة الوثيقة المعنونة الصناعة ٢٠٢٠، على أنها نتيجة رئيسية للبرنامج المتكامل. بيد أن ثمة نتائج أخرى للعملية يجدر ذكرها أيضاً، منها وضع خطة بشأن تشكيل تجمّعات صناعية، ونشر دراسة استقصائية إحصائية، وإجراء تحسينات على نظام البيانات الصناعية، وعقد حلقات عمل حول الأشكال الجديدة للحكومة الصناعية تستهدف أصحاب المصلحة، وتدريب موظفي وزارة التجارة والصناعة على التحليل ووضع السياسات وتنفيذها ورصدها.





## معلومات عامة عن اليونيدو

### ألف - حجم المنظمة وهيكلها

أنشئت اليونيدو عام ١٩٦٦، ثم أصبحت وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة حاليا ١٧٢ دولة عضوا.

ولدى اليونيدو ٦٥٤ موظفا يعملون في المقر والمكاتب الثابتة الأخرى. إضافة إلى ذلك، تعتمد اليونيدو سنويا على خدمات زهاء ٢ ١٠٠ خبير وطني ودولي تُسند إليهم مهام تتعلق بمشاريع في جميع أنحاء العالم. وقد عيّنت دورة المؤتمر العام الحادية عشرة (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥) كانديه ك. يومكيلا (سيراليون) مديرا عاما لليونيدو، وتولى يومكيلا منصبه في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويبين الشكل ٦ أدناه هيكل المنظمة.

### باء - هدف اليونيدو الرئيسي

إن هدف المنظمة الرئيسي هو ترويج التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ولهذا الغاية، تعمل اليونيدو أيضا على ترويج التعاون على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والقطاعي.

## جيم- أجهزة تقرير السياسات

ليونيدو ثلاثة أجهزة لتقرير السياسات: المؤتمر العام ومجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية.

### المؤتمر العام

تجتمع الدول الأعضاء في اليونيدو مرة كل سنتين في المؤتمر العام، وهو أعلى جهاز لتقرير السياسات في المنظمة. ويحدد المؤتمر المبادئ والسياسات التوجيهية، ويوافق على ميزانية اليونيدو وبرنامج عملها، ويعين المدير العام. كما ينتخب الممثلين في مجلس التنمية الصناعية ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عقدت دورة المؤتمر العام الحادية عشرة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وسوف تعقد دورة المؤتمر العام الثانية عشرة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

### مجلس التنمية الصناعية

يتألف مجلس التنمية الصناعية من ٥٣ عضواً، وهو يستعرض تنفيذ برنامج العمل والميزانيتين العادية والتشغيلية ويقدم توصيات إلى المؤتمر العام بشأن مسائل السياسات العامة، بما في ذلك تعيين المدير العام.

-		
الاتحاد الروسي	تايلند	كوبا
إثيوبيا	تركيا	كوت ديفوار
اسبانيا	تونس	كولومبيا
أفغانستان	الجزائر	كينيا
ألمانيا	الجمهورية التشيكية	لكسمبرغ
إندونيسيا	الجمهورية العربية السورية	مصر
أوروغواي	جمهورية كوريا	المغرب
أوكرانيا	جنوب أفريقيا	المكسيك
إيران (جمهورية-الاسلامية)	زيمبابوي	المملكة العربية السعودية
إيرلندا	سري لانكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
إيطاليا	سلوفاكيا	النرويج
باراغواي	السنغال	النمسا
باكستان	سويسرا	نيجيريا
البرازيل	شيلي	الهند
بلجيكا	الصين	هولندا
بوركينافاسو	غانا	اليابان
بولندا	غواتيمالا	اليونان
بوليفيا	فرنسا	

ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنوات التي ينعقد فيها المؤتمر العام ومرتين في السنوات الأخرى. وقد عُقدت دورتا مجلس التنمية الصناعية الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون يومي ٦ و٧ حزيران/يونيه ومن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على التوالي.

ويبين الإطار ١ تركيبة المجلس الحالية.

### لجنة البرنامج والميزانية

لجنة البرنامج والميزانية، التي تتألف من ٢٧ عضواً، هي جهاز فرعي تابع للمجلس. وهي تجتمع مرة واحدة في السنة، وتساعد المجلس في إعداد ودراسة برنامج العمل والميزانية وغيرهما من المسائل المالية. وقد عُقدت دورة لجنة البرنامج والميزانية الثانية والعشرون يومي ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

ويبين الإطار ٢ تركيبة اللجنة الحالية.

-		
الاتحاد الروسي	تونس	كوبا
إثيوبيا	الجزائر	كوت ديفوار
ألمانيا	جمهورية كوريا	المكسيك
إيران (جمهورية-الاسلامية)	جمهورية كوريا الشعبية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
إيطاليا	الديمقراطية	وإيرلندا الشمالية
باكستان	جنوب أفريقيا	النمسا
بوركينافاسو	سويسرا	هنغاريا
بولندا	الصين	اليابان
بيرو	غواتيمالا	اليونان
تركيا	فرنسا	

### دال - معالم بارزة في السياسة العامة

- خطة الأعمال بشأن دور اليونيدو ووظائفها في المستقبل، التي اعتمدها مجلس التنمية الصناعية (م ت ص-١٧/٢-م) وأقرها المؤتمر العام في دورته السابعة في عام ١٩٩٧ (م ع-٧/ق-١)، توفر أساساً لعملية التحوّل التنظيمي والبرنامجي في اليونيدو. وقد جُمعت أنشطة المنظمة في مجالين من مجالات التركيز هما: تعزيز القدرات الصناعية، والتنمية الصناعية الأنظف والمستدامة. وتقتضي خطة الأعمال من اليونيدو أن تضطلع بأنشطة بشأن التعاون التقني وأنشطة بصفتها محفلاً عالمياً في المجالين المذكورين. ولا تزال هذه الخطة تشكل أساس عمل اليونيدو.
- تسليمياً بالحاجة إلى أن تكيّف اليونيدو ووظائفها وأولوياتها وتوجّه أنشطتها نحو وقائع ومتطلبات جديدة تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، اعتمد مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة والعشرين



المعقودة في عام ٢٠٠٢ (م ت ص-٢٦/م-٧) المبادئ التوجيهية الاستراتيجية "صوب تحسين إنجاز برنامج اليونيدو". واعتُبرت هذه المبادئ التوجيهية مساهمة هامة في الجهود المبذولة من أجل زيادة كفاءة اليونيدو وفعاليتها؛ فهي تسعى إلى زيادة تركيز أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني.

- ترد الرؤية الخاصة بمستقبل اليونيدو في بيان الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد ٢٠٠٥-٢٠١٥، المعتمدة كجزء من القرار م ع-١٠/ق-٢ في دورة المؤتمر العام العاشرة التي عُقدت سنة ٢٠٠٥. واستجابة للأولويات الإنمائية الدولية، تقدم الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد رؤية مرنة للعمليات تركّز على ثلاث أولويات مواضيعية:

**الحدّ من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية**، بتعزيز النمو الصناعي في المناطق الأقل نمواً، مع التركيز على التشغيل وتوليد الدخل، علاوة على بناء القدرات المؤسسية وتطوير المنشآت الصغيرة والصغرى؛

**بناء القدرات التجارية**، بمساعدة البلدان على بناء وتطوير القدرات الإنتاجية والقدرات المتصلة بالتجارة على حد سواء، بما في ذلك بناء القدرات على استيفاء معايير الأسواق الدولية المطلوبة للمشاركة في التجارة الدولية؛

**البيئة والطاقة**، بالتركيز على مصادر الطاقة المتجددة وترويجها ودعم البرامج التي تزيد من فعالية الطاقة الصناعية إلى الحد الأقصى، علاوة على الأنشطة الأخرى التي تعزز التنمية الصناعية المستدامة وتدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية.

## هاء- اليونيدو حول العالم

- في عام ٢٠٠٦، احتفظت اليونيدو بشبكته الميدانية التي تتألف من ١٢ مكتبا إقليميا و١٦ مكتبا قطريا، بعضها يغطّي أكثر من بلد واحد. وقد بدأ ثلاثة عشر مكتبا مصغراً من مكاتب اليونيدو العمل منذ التوقيع على اتفاق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٤.
- تشجّع اليونيدو تدفّقات الاستثمار والتكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالية من خلال شبكة تتألف من ١٥ مكتبا من مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا وأربع وحدات لترويج الاستثمار.
- علاوة على ما سبق، هناك ٣٤ مركزا وطنيا للإنتاج الأنظف، أنشأها اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخمسة مراكز أخرى يجري إنشاؤها حاليا، وتسعة مراكز دولية للتكنولوجيا تسير في مراحل مختلفة من التطوير وتعمل على نحو وثيق مع مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا.
- تحتفظ اليونيدو بمكاتب اتصال في بروكسل (الاتحاد الأوروبي) وجنيف (الأمم المتحدة) ونيويورك (الأمم المتحدة).

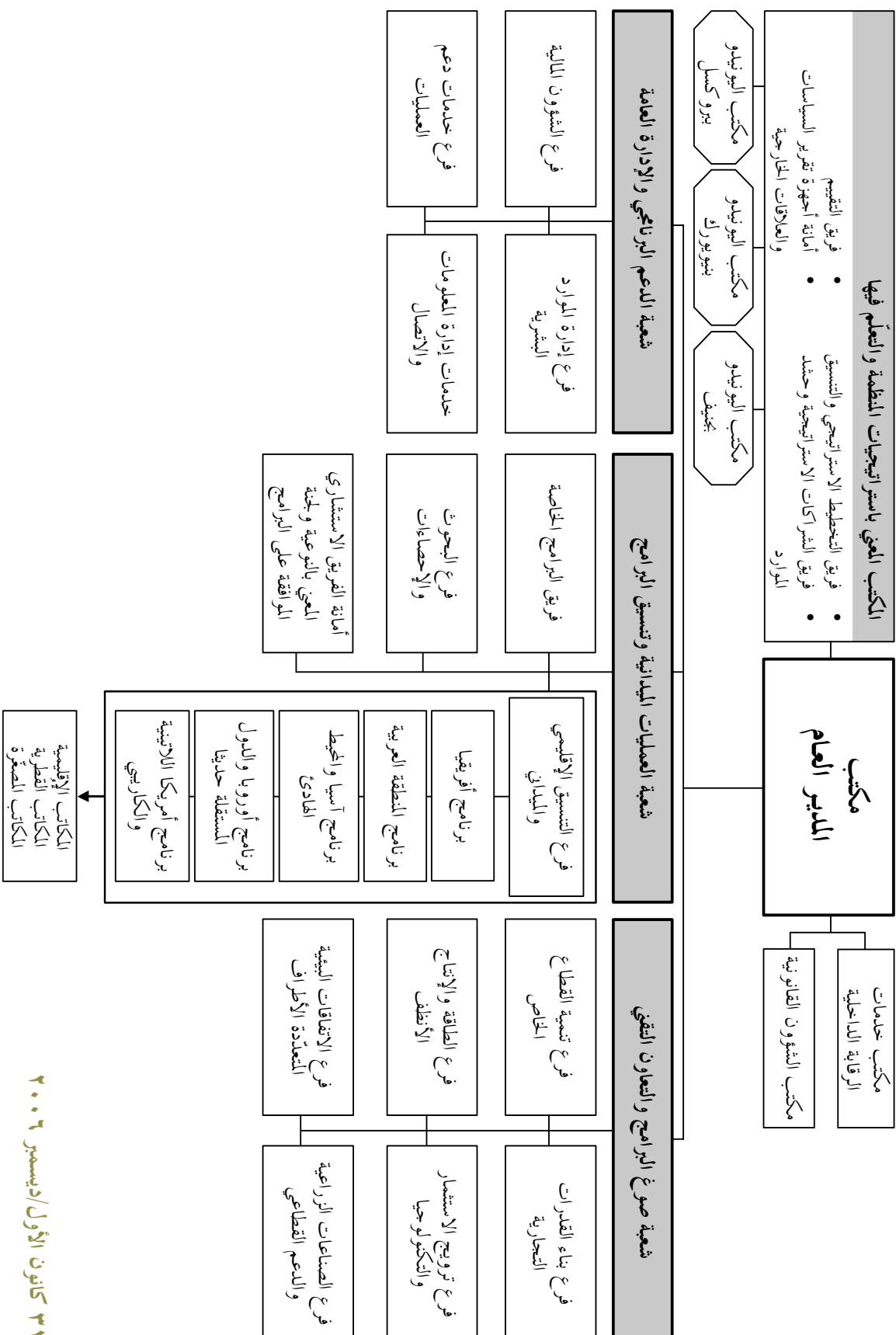
## واو- الميزانية والتعاون التقني

- الميزانية: الحجم المقدّر لعمليات اليونيدو لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يبلغ ٣٥٦ مليون يورو.
- القيمة الإجمالية لبرامج اليونيدو ومشاريعها الجارية في ميدان التعاون التقني حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغت ٤٩٤,٦ مليون دولار.
- قيمة تنفيذ أنشطة التعاون التقني عام ٢٠٠٦ بلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٣، أي ١١٣,٧ مليون دولار. وهذا يمثل زيادة قدرها ٦٥ في المائة على الرقم المقابل في عام ٢٠٠٠، مما يعزّز الاتجاه المتنامي صوب زيادة خدمات التعاون التقني التي تقدّمها اليونيدو.

## الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

كوستاريكا	سري لانكا	تايلند	الاتحاد الروسي
كولومبيا	السلفادور	تركمانستان	إثيوبيا
الكونغو	سلوفاكيا	تركيا	أذربيجان
الكويت	سلوفينيا	ترينيداد وتوباغو	الأرجنتين
كينيا	السنغال	تشاد	الأردن
لبنان	سوازيلند	توغو	أرمينيا
لكسمبرغ	السودان	تونس	إريتريا
ليبيريا	سورينام	تونغا	إسبانيا
ليتوانيا	السويد	تيمور-ليشتي	إسرائيل
ليسوتو	سويسرا	جامايكا	أفغانستان
مالطة	سيراليون	الجزيل الأسود	إكوادور
مالي	سيسيل	الجزائر	ألبانيا
ماليزيا	شيلي	جزر البهاما	ألمانيا
مدغشقر	صربيا	جزر القمر	الإمارات العربية المتحدة
مصر	الصومال	الجمهورية العربية الليبية	إندونيسيا
المغرب	الصين	جمهورية أفريقيا الوسطى	أنغولا
المكسيك	طاجيكستان	الجمهورية التشيكية	أوروغواي
ملاوي	العراق	جمهورية تنزانيا المتحدة	أوزبكستان
ملديف	عمان	الجمهورية الدومينيكية	أوغندا
المملكة العربية السعودية	غابون	الجمهورية العربية السورية	أوكرانيا
المملكة المتحدة لبريطانيا	غامبيا	جمهورية كوريا	إيران (جمهورية-الإسلامية)
العظمى وإيرلندا	غانا	جمهورية كوريا الشعبية	أيرلندا
الشمالية	غرينادا	الديمقراطية	إيطاليا
منغوليا	غواتيمالا	جمهورية الكونغو	بابوا غينيا الجديدة
موريتانيا	غيانا	الديمقراطية	باراغواي
موريشيوس	غينيا	جمهورية لاو الديمقراطية	باكستان
موزامبيق	غينيا-الاستوائية	الشعبية	البحرين
موناكو	غينيا-بيساو	جمهورية مقدونيا	البرازيل
ميانمار	فانواتو	اليوغوسلافية سابقا	بربادوس
ناميبيا	فرنسا	جمهورية مولدوفا	البرتغال
النرويج	الفلبين	جنوب أفريقيا	بلجيكا
النمسا	فنزويلا (جمهورية-)	جورجيا	بلغاريا
نيبال	البوليفارية)	جيبوتي	بليز
النيجر	فنلندا	الدانمرك	بنغلاديش
نيجيريا	فيجي	دومينيكا	بنما
نيكاراغوا	فييت نام	الرأس الأخضر	بنن
نيوزيلندا	قبرص	رواندا	بوتان
هايتي	قطر	رومانيا	بوتسوانا
الهند	قيرغيزستان	زامبيا	بوركينافاسو
هندوراس	كازاخستان	زمبابوي	بوروندي
هنغاريا	الكاميرون	سان تومي وبرينسيبي	البوسنة والهرسك
هولندا	كرواتيا	سانت فنسنت وجزر	بولندا
اليابان	كمبوديا	غرينادين	بوليفيا
اليمن	كوبا	سانت كيتس ونيفيس	بيرو
اليونان	كوت ديفوار	سانت لوسيا	بيلاروس

## الشكل ٢ - هيكل اليونيدو التنظيمي



## المختصرات

الإسكوا:	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
أفريانت:	شبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا
أفريانت الثالث:	المؤتمر الثالث لشبكة اليونيدو لهيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا
الإيكا:	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الإيكواس:	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ريب:	البرامجية الخاصة بمنظّمي المشاريع المتحلّين بالمسؤولية
الفاو:	منظمة الأغذية والزراعة
كامي:	مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين
اليونسكو:	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
اليونديب:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اليونوف:	مكتب الأمم المتحدة بفيينا
اليونيب:	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
اليونيدو:	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية









**UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION**

Vienna International Centre  
P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria  
Telephone: (+43-1) 26026-0  
Fax: (+43-1) 2692669  
E-mail: [unido@unido.org](mailto:unido@unido.org), Internet: <http://www.unido.org>